البحث الثانى

مراجعة نقدية لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية: هل من بديل؟

A Critical Review of Credit Hours System in the Egyptian Universities: Is There Any Alternative?

إعداد

د. هبة صبحي جلال إسماعيل

كلية التكنولوجيا والتنمية –جامعة الزقازيق

1445هـ-2024م

مراجعة نقدية لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية: هل من بديل؟

مستخلص البحث

هدفت الدراسة الحالية تقديم " مراجعة تحليلية نقدية" للأدبيات التي أبرزت ملامح نظام الساعات المعتمدة، ورصدت السلبيات والانتقادات التي وُجهت إليه، كما تبدى ذلك من قبل بعض الدراسات والتقارير الأمريكية الصادرة عن الجهات الرسمية، إضافة إلى الدراسات التي تناولت الوضع الراهن لهذا النظام والمشكلات التي يعاني منها في الجامعات المصرية. وبناءً عليه، هدفت الدراسة في الجزء الثاني منها إلى البحث عن بديل " مُعتمد فعلياً " في نظم التعليم المتقدمة، يُعالج العيوب والمثالب التي تكتنف نظام الساعات المعتمدة، وتقديم رؤية مقترحة لكيفية الأخذ به، وتطبيقه في التعليم الجامعي المصري. وانتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها: إن تطبيق نظام النقاط الأوروبي كبديل لنظام الساعات المعتمدة، مع ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات القبلية كضمانات لنجاحه، هو البديل الأمثل، والأصوب. لقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي في رصد وتحليل الفوائد والمميزات التي تشجع علي تطبيقه كبديل لنظام الساعات المعتمدة من خلال الإفادة من الأدبيات التربوية الحديثة، واقتراح المتطلبات القبلية في المجال التشريعي والسياسة التعليمية، والمجال التنظيمي، والتعليمي، والبنية التحتية، علَّ من أبرزها: إعادة النظر في بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الحالي أو حذفها بما يتناسب مع تطبيق نظام النقاط الأوروبي، وتعزيز استقلالية الجامعات بما يمكنها من اختيار نظام التدريس الذي يلائمها في ضوء ضوابط مرنة ، والعمل على تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق نظام الساعات الأوروبي كمًا وكيفًا مع تحديد تبعية تلك الكوادر بشكل واضح ودقيق لجهة إدارية أو أكاديمية ما منعًا لازدواجية الأدوار وضمان الإشراف الإداري السليم وتحقيق المساءلة والمحاسبية بشفافية فيما أُسند إليهم من أدوار ومهام، وأخيراً : إعادة هيكلة البرامج والمقررات الدراسية، مع إتاحة مساحة أكبر للجوانب المهارية والعملية التي يتلقاها الطلاب مقابل الجوانب المعرفية، وربطها بمتطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: نظام الساعات المعتمدة، نظام النقاط الأوروبي، التعليم الجامعي المصري، منهجية تيونينج، تنمية الجودة، تدويل التعليم الجامعي.

A Critical Review of Credit Hours System in the Egyptian Universities: Is There Any Alternative?

Abstract

The current study aimed to provide a "critical analytical review" of the literature that highlighted the features of the credit hours system, and monitored the negatives and criticisms that were directed against it, as evidenced by some American studies and reports issued by the official authorities, in addition to studies that dealt with the current situation of this system and the problems it suffers from in Egyptian universities. Accordingly, the second part of the study aimed to search for an "already approved" alternative in advanced education systems that addresses the flaws in the credit hours system, and to provide a proposed vision of how to adopt it and apply it in Egyptian university education. The study concluded that: The application of the European Credit Transfer and Accumulation System (ECTS) as an alternative to the credit hours system, with the need for a set of prerequisites as guarantees of its success, is the best and most correct alternative. The study used the descriptive approach in monitoring and analyzing the benefits and advantages that encourage its application as an alternative to the European Credit Transfer and Accumulation System by taking advantage of modern educational literature, proposing the prerequisites in the legislative field and educational policy, the organizational field, education, and infrastructure, perhaps the most prominent of which is: reconsidering some of the provisions of the current Universities Organization Law or deleting them in line with the application of the European points system, enhancing the independence of universities to enable them to choose the teaching system that suits them in the light of flexible controls, aligning the human cadres necessary for the application of ECTS in quantity and quality, and finally : restructuring programs and curricula, while allowing more space for the skill and practical aspects received by students against the knowledge aspects, and linking them to the requirements of the labor market and achieving sustainable development.

Keywords: Credit Hours System, The European Credit Transfer and Accumulation System, Egyptian University Education, Tuning Methodology, Quality Enhancement, Internationalization University Education.

المقدمة

لقد كان للتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة التي شهدها عالمنا المعاصر في جميع الميادين؛ وما أحدثته في شكل العالم، تأثيرًا ملحوظًا علي المجتمع بوجه عام وعلي الحياة المهنية والشخصية للأفراد بوجه خاص، فغزت الرقمنة جميع جوانب حياتنا، وأحدثت فيها تغييرات جذرية، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة مواكبة هذا التطور، واللحاق به.

ولا شك أن التعليم الجامعي يؤدي دورًا حاسمًا في دفع المجتمع قِدمًا لمواكبة هذا التقدم اقتصادياً وثقافياً وعلمياً، والنهوض بالإنسان وفكره من خلال التعليم المستمر والحاجة إلى التعليم المرن وضرورة التواصل والانفتاح على الآخرين، إضافة إلى أهمية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل؛ فالجامعات تعد "مركزًا للإشعاع العلمي والثقافي يهدف لتنمية المجتمع" (العجري،2022، ص.779).

وبناءً عليه سعت عدة دول وخاصة الدول المتقدمة لتطوير أنظمتها التعليمية الجامعية كي تواكب وتساير التطورات المتلاحقة لعصر التحول الرقمي. ومن أبرز الأنظمة التعليمية التي تبنتها بغية التطوير والارتقاء بجودة التعليم الجامعي: نظام الساعات المعتمدةCredit Hours System، ونظام النقاط المعتمدة الأوروبي the European Credit Transfer and Accumulation System (ECTS).

ويعد نظام الساعات المعتمدة من أكثر نظم الدراسة شيوعًا وانتشارًا في معظم دول العالم، ويُعرف أيضًا باسم نظام الساعات المكتسبة، لقد تأسست فلسفته على: حق الطلاب في الاختيار، سواء كان اختيار ما يناسب إمكاناتهم وقدراتهم من مساقات دراسية تحدد مستقبلهم المهني، وعلي حق عضو هيئة التدريس في اختيار المواعيد المناسبة له، وذلك على اعتبار أن الطلاب على درجة من الوعي والنضج بما يمكنهم من اتخاذ القرار والاختيار المناسب من بين البدائل المتاحة وتحمل مسئولية ذلك (Andrade, 2024,p.4). ويتطلب تحقيق تلك الفلسفة وجود مجموعة من الخدمات الإرشادية المساعدة التي تعين الطلاب في تلك الاختيارات، بحيث توضح لهم مميزات وعيوب كل مساق دراسي ومتطلبات اجتيازه، فضلاً عن توافر اللوائح المنظمة للعمل وهو ما يجعل الإرشاد الأكاديمي ركيزة مهمة لا غنى عنها للطلاب في ظل نظام الساعات المعتمدة (الطاهر،2019، ص.270).

وبالرغم من المميزات البارزة التي تغنت بها الدول عندما شرعت بتطبيق نظام الساعات المعتمدة، إلا أن هناك عدة سلبيات ظهرت عند تطبيقه قد أثارت فضول الباحثين لإجراء عدة دراسات للتأكد فعليًا من وجودها واحتمالية التأثير سلبًا علي نجاحه كنظام تعليمي يدفع المجتمع والفرد إلي التقدم والنمو لمواجهة تحديات وتداعيات الاقتصاد العالمي اليوم. علي سبيل المثال لا الحصر، أجريت عدة دراسات أجنبية في عدة جامعات وكليات بالولايات المتحدة الأمريكية مختلفة الأدوات والمقاييس باعتبارها بلد المنشأ، إضافة إلي بعض التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم علَّ أبرزها:

(Boumi & Vela, 2021, p.3; Ehrlich, 2013a, p.31; Ehrlich, 2013b, p.44; Denger,2022, p.66; Huntington-Klein &Gill, 2021, p.625; John, 2012, p.453; Laitinen, 2012,9; Parados et al., 2023, p.57; Wolanin, 2013, p.102)

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات بعد إجراء دراسات ميدانية في عدة جامعات وكليات بالولايات المتحدة الأمريكية مختلفة الأدوات والمقاييس ما يلي:(1) يشكل نظام الساعات المعتمدة عبئًا على أعضاء هيئة التدريس وخاصة في حالة وجود مئات أو حتى الآلاف من الطلاب المسجلين في عدة مقررات دراسية في آن واحد، كما أن قيام عضو هيئة التدريس بتحديد عبء عمل الطلاب، وترجمة عبء العمل هذا إلى ساعات معتمدة لأغراض تقويم الطلاب يمكن أن يكون تحديًا أكبر؛ (2) إساءة استخدام الطلاب للمرونة وحرية الاختيار سواء في المقررات الدراسية أو للأساتذة الذين يقومون بتدريس هذه المقررات؛ فيكون حرص الطلاب على اختيار عضو هيئة تدريس سهل في منح الدرجات وغير مهتم بالحضور والغياب بغض النظر عن إمكانية الاستفادة منه أكاديميًا أم لا، وبالتالي الحصول على درجات مرتفعة بغض النظر عما اكتسبوه من معارف وكفايات تؤهلهم لسوق العمل، الأمر الذي يشير إلى خطورة الدرجة التي حصل عليها كمقياس غير حقيقي أو مزيف لنواتج التعلم. ترتب على ذلك أيضًا فقد النظام لأهم مميزاته وهي تكامل المعارف المختلفة، حيث تم إهمال بعض التخصصات الأخرى نتيجة انجذاب الطلاب لبعضها دون الأخرى؛(3) نظام الساعات المعتمدة يقتل الإبداع والابتكار عند الطلاب؛ وهي نتيجة مترتبة علي النتيجة السابقة سالفة الذكر، فمقررات نظام الساعات المعتمدة شكلت عائقًا كبيرًا أمام ما شرعت بعض الكليات في القيام به في مجال تعلم الطلاب من مهارات وكفايات إبداعية، (4) الانفصال الغريب بين الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن الجامعات الأمريكية رائعة ومتميزة والاعتراف المتزايد بأن خريجيها ليسوا كذلك، فليس من الغريب أن ثلث أرباب العمل في عدة

شركات أمريكية غير راضيين بشكل خاص عن الأداء الوظيفي للخريجيين وخاصة الخريجيين الجدد ؛(5)هشاشة وضعف نظام الساعات المعتمدة مع ازدياد معدلات إقبال الطلاب الأمريكيين علي التعليم عبر الإنترنت بشتى أنواعه والتعليم الهادف للربح ؛(6)إشكالية وضع تعريف واضح ومحدد للساعة المعتمدة نفسها، حيث تركز الوحدة المعتمدة على استخدام وحدة وقت جلوس الطالب في الفصل. فاستخدام وحدة الوقت في هذا النظام كوحدة معتمدة بدلاً من قياس التحصيل الدراسي ليس له دليل علمي، وهو غير مناسب للأشكال النموذجية للتدريس، مثل التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعلم الذاتي،...إلخ، (7) نظام الساعات المعتمدة وهم يجب التخلص منه؛ فإلي جانب ضبابية نتائج التعلم المستهدفة وعدم القدرة على تحديد ماهيتها، فإنه ليس من السهل قياس نتائج التعلم في مدة زمنية مقدارها 15 أسبوعًا مقسمة علي ساعة واحدة في الفصل وساعتين في المختبر أو غير ذلك؛ تشير الدراسات إلى أن الطلاب العاديين لا يفعلون شيئًا في الساعتين خارج الفصل الدراسي لكنه وَهمًا يدركه الجميع ويوافقون على تصديقه.

وبناءً علي ما سبق، إضافة إلي اختلاف الرؤي حول وضع تعريف محدد ومُرضي للساعة المعتمدة وأهمية التركيز على نواتج التعلم المستهدفة بدلًا من الوقت وكيفية قياس هذه النتائج لُفتت الأنظار تجاه منهجية تيونينج الأوروبية Tuning Methodology واستخدام الملف التعريفي لمؤهلات الدرجات العلمية Degree (DQF) Qualifications Files، وكانت مؤسسة "لومينا" الأمريكية Lumina بولاية ماساشوستس أول من اتجه لذلك بقيادة بعض أعضاء هيئة التدريس والمجموعات العلمية (www.Luminafoundation.org)، كما تم تدشين مشروع "تيونينج أمريكا" Tuning USA من قبل أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الجامعية الأمريكية بغرض تحديد نواتج التعلم المستهدفة والتي تتمثل في الكفايات والمهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلم عند إنهاء دراسته، وقياسها بشفافية وترجمتها إلى برامج ومقررات دراسية، وبالتالي يتمكن خريجو التعليم العالي من مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتلبية المطالب العالمية، والمساهمة في تحسين مجتمعاتهم وبيئاتهم، ومن خلال بناء درجات علمية متوافقة وقابلة للمقارنة ذات صلة بالمجتمع.

تناغمت فكرة تيونينج مع ما قاله مفوض التعليم في ولاية نيويورك "إيوالد نيكويست" Ewald Nyquistعام 1970م "إذا كان حضور الطلاب في الكلية هو السبيل الوحيد للحصول على الاعتماد، فإن أولئك الذين لا يستطيعون الحضور لظروف ما أو لم يكتسبوا المعرفة والمهارات من خلال ذاك الطريق، ولكنهم اكتسبوها من خلال مصادر أخرى، سيحرمون من هذا الاعتماد، وهذا يمثل إجحافًا لا يجب علي الدولة أن تتحمله أو

تدعمه". لذا توصلت بعض الدراسات كدراسة (Pardos et al., 2023,p.57; Huntington-Klein, & Gill, 2021,p.649) ، وأشار "باردوس وآخرون" في دراسته (Pardos et al., 2023,p.5) أنه إذا أرادت الولايات المتحدة استعادة مكانتها باعتبارها الدولة الأكثر سيادة و تقدمًا في العالم، فيجب أن تتحول السياسة الفيدرالية من الاهتمام بأنظمة تعليمية تستند مقرراتها علي العبء الزمني وقضاء عدد معين من الساعات في الحرم الجامعي إلي أنظمة تعليمية وبرامج دراسية تنهض علي تحقيق نواتج تعلم مستهدفة شفافة ومحددة، وهو ما يتميز به نظام النقاط الأوربي الذي تدعو الدراسة الحالية لتطبيقه.

علي الصعيد القومي وبالتزامن مع التطور الهائل الذي شهدته أنظمة التعليم الأوروبية والدول المتبنية لنظام النقاط الأوروبي ECTS، نلتمس تراجعًا واضحًا في مستوى التعليم الجامعي المصري الذي تبني تطبيق نظام الساعات المعتمدة منذ سنوات قليلة فقط، والذي نتج عنه تدني المهارات المكتسبة للطالب المصري التي تتوافق مع متطلبات السوق والمجتمع بقطاعاته المختلفة، حيث تفوق الكم على النوع وتفشت البطالة المقنعة التي تحد من فرص التنافسية داخل نطاق الوطن وخارجه (محمد وآخرون،2021، ص.148).

ونتيجة لذلك، أولت الدراسة الحالية اهتماماً بالغًا بتطوير نظام التعليم في الجامعات المصرية بالبحث عن بديل لنظام الساعات المعتمدة ممثلًا في نظام النقاط الأوربي مع توفير مجموعة من المتطلبات القبلية كضمانات لنجاح تطبيق النظام الجديد.

أولًا: الإطار العام

- **مشكلة البحث:**

بدأت بعض الجامعات والكليات المصرية في تعديل اللائحة الخاصة بها بعد القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للجامعات الحكومية لتطبيق نظام الساعات المعتمدة عام 2011م كبديل لنظام التعليم التقليدي القديم وتعديل المادة "72" من قانون تنظيم الجامعات لسنة 1972، في حين قامت الكليات التي انتهت من تعديل لوائحها بتطبيق النظام فعليًا. وحينما أخذت بعض الجامعات المصرية بنظام الساعات المعتمدة، وقامت بتطبيقه كمحاولة منها لتطوير التعليم الجامعي واللحاق بركب الدول المتقدمة، ظهرت عدة سلبيات ونقاط ضعف تتنافي مع المرتكزات التي يقوم عليها هذا النظام، علّ من أبرزها ما يلي:

- ضبابية أهداف النظام وفلسفته أمام الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين.

- إن ما يتم تطبيقه فعليًا هو نظام الساعات التدريسية(Contact hours) الذي يركز على ساعات التقاء الطلاب مع الأساتذة في قاعات الدرس وليس له علاقة بالساعات الحقيقية للعمل المستقل الذي يحتاجه الطالب لاجتياز مقرر أو وحدة دراسية، ويكون قادرًا على توطين ومعالجة المعلومات الواردة واستيعابها وعكسها وبناء معانيها الخاصة لتحويل هذه المعلومات إلى معرفة، وتعبئة هذه المعرفة ووضعها في سياقها في مواقف أو ممارسات محاكاة تسمح بتعزيز التعلم (إسماعيل،2023، ص.121؛ الضبع، عباس،2023، ص.3).
- قلة توافر الكادر البشري والإداري المطبق للنظام (محمد،2016، ص.486).
- تعتمد عملية تقدير الأعباء الطلابية في نظام الساعات المعتمدة على ما يراه أعضاء هيئة التدريس بدلًا من أن تكون موجهه نحو الطلاب؛ حيث إن غالبية الأساتذة يتبعون المنهجيات التقليدية في تقدير الأعباء الطلابية (إسماعيل،2023، ص.123).
- صعوبة توفير برامج دراسية متكاملة مناسبة لتطبيق نظام الساعات المعتمدة وإدراج جميع الجوانب التي يحتاجها الطالب لإعداده على جميع المستويات (إسماعيل،2020، ص.185).
- تحول الإرشاد الأكاديمي للطلاب إلى إرشاد شكلي لا يتجاوز بعض الممارسات الضعيفة دون الخوض في المهام والأدوار الجوهرية للإرشاد (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.183).

بناءً علي ما سبق، وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة في تطوير التعليم الجامعي بمصر، يشير الواقع إلي أن الاهتمام في نظام الساعات المعتمدة قد توجه إلى الشكل، أكثر منه إلى المضمون، وعليه فإن الجامعات المصرية في حاجة لتبني سياسات وبرامج وممارسات جديدة لتصبح أكثر تطورًا وقدرةً لمواجهة ومواكبة متغيرات عصر الذكاء الاصطناعي والميتافيرس، من خلال الاستفادة من بعض الممارسات والتجارب التعليمية الرائدة عالميًا ومحاولة الاسترشاد بها، بما يتناسب وإمكانات الجامعات المصرية. وبناءً علي ذلك، تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما البديل لنظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي المصري؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال، أن يتم التناول التحليلي لما يلي:

1- الإطار المفاهيمي لنظام الساعات المعتمدة: النشأة التاريخية للنظام- فلسفته- أهدافه- أهميته- مبادئه- متطلبات تطبيقه.

2- واقع تطبيق نظام الساعات المعتمدة: العوامل المؤثرة فيه – سلبيات نظام الساعات المعتمدة وأبرز الانتقادات الموجهة إليه.

3- المراجعة التحليلية للدراسات التي تناولت واقع التجربة المصرية في تطبيق نظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي.

4- الإطار المفاهيمي لنظام النقاط الأوروبي: النشأة التاريخية للنظام- فلسفته- أهدافه- أهميته-مميزاته- مبادئه- متطلبات تطبيقه- العوامل المؤثرة فيه- دوره في تطوير البرامج والمقررات الدراسية

5-متطلبات تطبيق نظام النقاط الأوروبي كبديل لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية.

- **أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة فيما يلي:

تقديم رؤية مقترحة لتطبيق نظام النقاط الأوروبي كبديل لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية في ضوء توافر مجموعة من المتطلبات القبلية كضمانات لنجاح النظام الجديد.

لتحقيق هذا الهدف تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف إلى الإطار المفاهيمي لنظام الساعات المعتمدة (النشأة التاريخية للنظام- فلسفته- أهدافه- أهميته- مبادئه- متطلبات تطبيقه- العوامل المؤثرة فيه- سلبيات نظام الساعات المعتمدة وأبرز الانتقادات الموجهة إليه-.....إلخ).
- التعرف إلى الإطار المفاهيمي لنظام النقاط الأوروبي (النشأة التاريخية للنظام- فلسفته- أهدافه- أهميته-مميزاته- مبادئه- متطلبات تطبيقه- العوامل المؤثرة فيه- دوره في تطوير البرامج والمقررات الدراسية-.....إلخ).
- استعراض واقع نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية.
- تقديم بعض المتطلبات القبلية لتبني نظام النقاط الأوروبي كبديل لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية.

- **أهمية البحث:**

تستمد الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية:

1- أهمية المرحلة التعليمية التي تتناولها الدراسة، وهي مرحلة التعليم الجامعي الذي يتربع على قمة الهرم التعليمي إضافة إلى كونه مصدرًا لإعداد وتأهيل الكوادر التي يتوقف عليها شكل المستقبل المنشود.

2- الحاجة المُلحة لتطوير التعليم الجامعي باستمرار استجابة لمتطلبات سوق العمل الدينامية ومواجهة تحديات عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

3- تعد الدراسة الحالية هي الدراسة الثانية التي تجريها الباحثة ضمن سلسلة بحوث لتطوير التعليم الجامعي المصري واستكمالًا لدراسة سابقة أجرتها عن دور منهجية تيونينج كمدخل لتطوير التعليم العالي في مصر.

4- ندرة الدراسات العربية التي أجريت علي نظام النقاط الأوربي في حدود علم الباحثة.

5- تبني أغلب الدراسات العربية والمصرية نظام الساعات المعتمدة كنظام جدير بالتطبيق مقارنة بنظام التعليم التقليدي، من دون الدراسة النقدية لمثالبه كما تتبدى في الأدبيات الحديثة.

6- تسليط الضوء على نظام الساعات المعتمدة وأبرز السلبيات والانتقادات التي وُجهت إليه في بلد المنشأ(أمريكا) وكذلك في الجامعات المصرية، من خلال المراجعة التحليلية لتقارير ودراسات أمريكية توضح مثالبه، وتنادي بتبني نظام الساعات الأوربي من خلال تبني منهجية تيونينج أمريكا.

7- التأكيد على ضرورة إيلاء الاهتمام الأكبر من قِبل وزارة التعليم العالي وأصحاب المصلحة بنواتج التعلم المستهدفة المتمثلة في إكساب الخريجين مجموعة من الكفايات والمهارات التي تؤهلهم لسوق العمل.

8- تقديم رؤية متكاملة عن ملامح نظام النقاط الأوروبي ودوره في الارتقاء بجودة التعليم الجامعي وتيسير الحراك الأكاديمي.

9- اقتراح مجموعة من المتطلبات القبلية اللازمة، والمُلزمة لتطبيق نظام النقاط الأوروبي في الجامعات المصرية كبديل منافس لنظام الساعات المعتمدة.

- **منهج الدراســـة**

تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي بناءً على طبيعة المشكلة، والأهداف التي تتبناها من خلال استقراء وتحليل الأدبيات التربوية المعاصرة المرتبطة بها للتعرف على الأساس النظري لنظام النقاط الأوروبي ومميزاته كبديل لنظام الساعات المعتمدة ودوره في الارتقاء بجودة التعليم الجامعي المصري. وعليه تسير الدراسة وفقا للخطوات المنهجية التالية:

1- جمع المعلومات، والبيانات المتعلقة بنظام الساعات المعتمدة من الأدبيات التربوية المعاصرة.

2-جمع المعلومات، والبيانات المتعلقة بنظام النقاط الأوروبي من الأدبيات التربوية المعاصرة.

3-تحليل الدراسات التي تناولت نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية، ورصد أهم المشكلات التي تقوض جهود تطويره.

4- تقديم مجموعة من المتطلبات القبلية كضـمانات لتطبيق نظام النقاط الأوروبي بنجاح في الجامعات المصرية.

- **مصطلحات البحث:**

تتمثل مصطلحات الدراسة فيما يلي:

1-التعلم المتمركز حول المتعلم Student-Based Learning (SBL)

تعرفه "المفوضية الأوروبية" European Commission (EC) بأنه التعلم الذي يتمركز حول الطالب ويجعله محورًا للعملية التعليمية، حيث عملية التحول النوعي للطلاب في بيئة التعلم، بما يهدف لتعزيز استقلاليتهم وقدرتهم علي التفكير الإبداعي و الاستنباط والاستنتاج والنقد البناء في ضوء منهجية قائمة على النواتج والمخرجات. ومن ثم يمكن تبسيط مفهوم التعلم المتمركز حول المتعلم في العناصر التالية: الاعتماد على التعلم النشط القائم علي المشاركة النشطة بدلاً من التعلم السلبي القائم علي الإلقاء والاستماع؛ التركيز على التعلم والفهم النقدي والتحليلي؛ زيادة المسؤولية والمساءلة من جانب الطالب؛ زيادة استقلالية الطالب؛ نهج انعكاسي لما يحدث في عملية التعليم والتعلم من جانب الطالب والمعلم (https://ec.europa.eu/education/ects/users-guide/ects-and-ehea_en.htm).

2-الأعباء الطلابية Students'Workload

يعرف بأنه تقدير للوقت الذي يحتاجه المتعلم عادة لإتمام جميع أنشطة التعلم المطلوبة منه (كحضور المحاضرات النظرية والندوات والسمينارات، التطبيق العملي في المختبرات، إجراء الأبحاث ومشروعات التخرج والتعلم الذاتي والاختبارات وغير ذلك) لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة في بيئات التعلم الرسمية (Bartolome& Beneitone, 2016,p.4).

3- الاعتماد Credit

يؤكد كل من " أوبيتجون، ونودِرجون "(Obitjon& Nodirjon, 2023,p.121) أن الاعتماد أو الائتمان بمثابة "مؤشر رقمي"a numerical indicator ، أو "وحدة اختبار مشروطة" conditional testing unita أو "العملة" Currency التي بموجبها يتم قياس الأعباء الطلابية من حيث وقت التعلم المفترض Notional Learning Time والمطلوب لتحقيق نتائج تعليمية محددة في كل وحدة دراسية أو مقرر دراسي. في حين يرى" ريناتوفنا" (Rinatovna et al., 2022, p.2) أنه أداة لقياس ما تعلمه واكتسبه المتعلم في المساقات

التعليمية المختلفة، حيث يُمنح الطالب اعتمادًا A Credit باجتيازه وحدة دراسية بكل ما تتضمنه من معرفة ومهارات وكفايات، أو وفقًا لمقدار وعمق التعلم الذي حققه، وعادة ما يتم تخصيص عدد من الاعتمادات لكل وحدة أو مقرر، ويشير مستوى الائتمان المكتسب إلى العمق النسبي لعملية التعلم والذي يُعرف باسم قيمة الائتمانCredit Value. ويتم تجميع الأرصدة والاعتمادات وصولًا لإجمالي الرصيد المطلوب لبرنامج الدراسة والمؤهلات (كدرجة البكالوريوس والماجستير وما إلى ذلك).

4-ساعة معتمدة A Credit Hour

وفقًا لوزارة التعليم الأمريكية وجامعة كاليفورنيا في بيركلي، تُترجم ساعة معتمدة بحد أدنى ساعة واحدة من التدريس في قاعة الدرس وساعتين إلى ثلاث ساعات إضافية من العمل خارج نطاقها أسبوعيًا (Parados et al.,2023,p.3). تعتبر " آنانث" (Ananth, 2019,p.2) الساعة المعتمدة أنها مترجم عالمي يسمح للمؤسسات التعليمية بترجمة الأنشطة التعليمية المتباينة التي تتم داخل مؤسسات التعليم العالي إلى لغة مشتركة لا سيما فيما يتعلق بأهداف وتقييم تعلم الطلاب.

5- الساعة التدريسية المتصلة A Contact Hour

تمثل الوقت الطبيعي المنقضِ في محاضرة أو معمل أو فصل دراسي لتدريس مجموعة أو فصل من الطلاب، وتقدر بحوالي 45-60 دقيقة(González &Yarosh, 2013,p.41) . وفقًا لنظام الساعات المعتمدة مفهوم الساعة المعتمدة يطابق مفهوم الساعة التدريسية المتصلة كما ورد في تعريف (Pardos et al., 2023,p.1) بينما يختلف المفهومان عن بعضهما في نظام النقاط الأوروبي كما أوضحته (Ananth, 2019,p.2).

6- المعدل التراكمي Credit Accumulation

يمثل عددًا محددًا من الاعتمادات التي يحصل عليها كل متعلم بعد إتمام فصل دراسي أو عام دراسي أو برنامج دراسي كامل بنجاح، وفقًا لمتطلبات البرنامج وإذا تم إثبات تحقيق نواتج التعلم المستهدفة من خلال التقييم (European Commission, 2015,p.7).

7- نواتج التعلم المستهدفة Intended Learning Outcomes (ILOs)

وفقًا للمفوضية الأوروبية تعبر نواتج التعلم المستهدفة عن مستوى الكفاية الذي حققه الطالب وتم التحقق منه بالتقييم، إنها "بيانات عما يُتوقع من المتعلم أن يعرفه و/أو يفهمه و/أو يكون قادرًا على القيام به عند الانتهاء من عملية التعلم" من خلال استخدام معايير تقييم مناسبة(European Commission, 2015,p.22) بينما تعرفها "چين إيلونيا" بأنها بيانات تسمح لمؤسسات التعليم العالي لقياس مدي تطوير الطلاب لكفاياتهم إلى المستوى المطلوب بعد الانتهاء من كل وحدة من وحدات المقرر الدراسي، والكفايات التي ينظر إليها على أنها قدرة أو مهارة لدي الطالب يتم تطويرها(Iloanya, 2017,p.270). وتختلف نواتج التعلم عن أهداف التعلم فيما يشبه " الخيط الرفيع بينهما " فنواتج التعلم تهتم بإنجازات المتعلم التي تحققت فعليًا أما الأهداف فتمثل ما يتوقعه الأستاذ من الطالب(Wagenaar, 2014,p.283) .

8- نظام الساعات المعتمدة Credit Hours System

يطلق عليه نظام الكريدت، وهو النظام الذي يحدد عدد الساعات التي يجب على الطلاب بالجامعات الدراسة فيها في السنة الدراسية ويتيح لهم النظام أن يأخذوا فصلًا دراسيًا إضافيًا بعدد ساعات محددة مما يجعلهم ينهون فترة الدراسة في الكلية في وقت أقصر من المعتاد، كما يعطيهم حرية اختيار المواد التي يرغبون في دراستها وكذلك اختيار الأستاذ الذي سيدرسها لهم (https://www.aaup.edu). تتكون السنة الدراسية من ثلاث فصول: الفصل الدراسي الأول (الخريف) يبدأ مع بداية الدراسة ولمدة 15 اسبوعاً على الأقل، الفصل الدراسي الثاني (الربيعي) يبدأ بعد انتهاء اجازة نصف العام ولمدة 15 اسبوعاً على الأقل، الفصل الدراسي الصيفي ويبدأ في شهر يوليو من كل عام ولمدة 7 اسابيع على الأقل (https://dhiet.edu.eg).

9- نظام النقاط الأوروبي European Credit Transfer and Accumulation System

وفقًا للمجلس الأوروبي هو نظام تعليمي يركز على الطلاب ويستند إلى الأعباء الطلابية الفعلية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الدراسي، ومن الأفضل تحديد الأهداف من حيث نتائج التعلم والكفايات التي يجب اكتسابها (European Council, 2019,p.10).

يري "جليسون وآخرون" أنه وسيلة قياسية لمقارنة الاعتمادات الأكاديمية، أي "حجم التعلم بناءً على نواتج التعلم المستهدفة وعبء العمل المرتبط بها" للتعليم العالي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والدول المتعاونة الأخرى. يتم منح أرصدة نظام ECTS للطلاب التي حققت النواتج المستهدفة من معرفة ومهارات وكفايات بنجاح على مدار ثلاث سنوات دراسية بإجمالي 1500–1800 ساعة معتمدة أي بمعدل 60 ساعة معتمدة في العام الدراسي الواحد(Gleeson & Lynch, 2021,p.366) .

- **مراجعة الأدبيات**

تشير المراجعة المدققة للدراسات السابقة في ثقافتنا البحثية العربية والأجنبية إلى انصراف اهتمام الباحثين إلى قضـــيتين مركزيتين هما: نظام الســـاعات المعتمدة، وقد تنوعت هذه الفئة من الدراســـات بين المنحى التنظيري، والمنحى التطبيقي الميداني، في حين تمركز اهتمام المجموعة الثانية من الدراســـات حول نظام النقاط الأوروبي وقد تنوعت – هي الأخرى – بين الدراسـات التنظيرية، والدراسـات الميدانية مع الإشـارة إلى ندرة الدراسات السابقة العربية التي أُجريت علي نظام النقاط الأوروبي أو قيام بعض الدراسات بتناوله بطريقة غير مباشرة. وعليه، نعرض فيما يلي بالتفصيل الأدب التربوي في كل محور على حده:

المحور الأول: دراسات عن نظام الساعات المعتمدة

تناولت عديد من الدراسات التنظيرية العربية والأجنبية بالدراسة نظام الساعات المعتمدة ومن أهم الدراسات التنظيرية العربية: دراسة "**درويش وآخرون**" (2021)، حيث سلطت الأضواء حول جدوى تطبيق نظام الساعات المعتمدة كبديل للنظام التعليم التقليدي القديم بالجامعات المصرية كمحاولة لتحسين جودة التعليم، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى أن نظام الساعات المعتمدة لا يتعدي عند تطبيقه في معظم الحالات سوي تجميع ساعات معتمدة دون الاستفادة الحقيقية من البرنامج الدراسي المتكامل، بالإضافة إلى قصور فهم أهداف النظام وفلسفته من قبل أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين أو الطلاب.

علي صعيد الدراسات التنظيرية الأجنبية، ركزت دراسة "**أندرادي**".Andrade, M (2024) علي مدي التزام مؤسسات التعليم العالي الأمريكية وهيئات الاعتماد الإقليمية للوائح الخاصة بالساعة المعتمدة والتي تعادل ساعة واحدة في قاعة التدريس وما لا يقل عن ساعتين من الدراسة خارجها لمدة 15 أسبوعًا تقريبًا، كما اهتمت بدراسة مدي فعالية عدد هذه الساعات المعتمدة ومدي كفاياتها في التأثير على التحصيل الدراسي ومدي تحقيقها للهدف من وراء برنامج دراسي ما عند التقيد بهذه اللوائح في بيئة التعليم العالي الحالية وما مدي التزام الطلاب في الحضور. أما دراسة "**جولياموفا وعبدو شاريبوفا** " Gulyamova, M.& Abdu-Sharipova, A. (2024)، فتتناول السمات المميزة لتقييم أداء الطلاب في نظام الساعات المعتمدة، بما في ذلك استخدام الساعات المعتمدة والتقييم المستمر والتقييمات القائمة على الكفاءة، كما يناقش فوائد نظام الساعات المعتمدة والتحديات التي تواجه تطبيقه، تسلط الدراسة أيضًا الضوء علي رؤى الأساتذة والمؤسسات وواضعي السياسات التعليمية الذين يسعون إلى تعزيز فعالية تقييم الطلاب في التعليم الجامعي المعاصر. بينما اهتمت دراسة "**توشار وآخرون** ".Tushar et al (2023) بمدي كفاءة نظام الساعات المعتمدة لطلاب المرحلة الجامعية في جامعة نيو مكسيكو من خلال استخدام أدوات دقيقة لتحليل أرصدة واعتمادات الطلاب، والكشف عن

العوامل المسؤولة عن تراكم ائتمان إضافي، حيث يتخرج معظم طلاب المرحلة الجامعية في الجامعات الأمريكية بعدد ساعات معتمدة أكبر مما هو مطلوب للتخرج، مما يؤدي إلى تراكم ائتمانات إضافية. تشكل فئات الائتمان الزائدة وغير القابلة للاستخدام أرصدة إضافية قد تؤدي إلى إطالة مدة التخرج، وزيادة تكلفة التعليم، وتأخير الالتحاق بالقوى العاملة، وانخفاض معدلات التخرج، ومن خلال الاستعانة بأداة تدقيق متخصصة ومصممة خصيصًا لتصنيف درجات الطلاب وتحليل أرصدتهم المعتمدة، تم تصنيف أرصدة الطلاب إلي ثلاث فئات: أرصدة غير قابلة للاستخدام ولا تتطابق مع أي متطلب من متطلبات الحصول على درجة علمية، والأرصدة الزائدة التي يمكن الاستغناء عنها دون تغيير أو تأثير في تلبية تلك المتطلبات، والأرصدة التطبيقية التي تساهم في تلبية المتطلبات دون زيادة. أما دراسة "**آرون فيبس وألكسندر أمايا**"Phipps, A.& Amaya (2023)، فاهتمت بتأثير العبء الزمني والعبء الطلابي علي التحصيل الدراسي والمعدل التراكمي للطلاب في نظام الساعات المعتمدة، كما قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا يوضح العوامل التي لا يمكن ملاحظتها – والتي تتجاوز قدرة الطالب – والتي يمكن أن تولد علاقة إيجابية بين عبء العمل والمعدل التراكمي ومنها جداول الطلاب. وتوصلت الدراسة أنه كلما قل العبء الزمني وعبء الطالب الفعلي كلما تحسن أدائه وأن زيادة عدد المقررات يؤثر سلبًا على المعدل التراكمي ويزيد من معدلات الفشل في تحقيق النتائج المنشودة من وراء تدريس هذه المقررات. بينما اهتمت دراسة "**باراتوفيتش**"Baratovich (2022) بتناول وتحليل النظريات المرتبطة بتطبيق نظام الساعات المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي في أوزبكستان وأهميتها، كما ركزت علي تحليل محتوى وجوهر نظام الساعات المعتمدة والأهداف المرجو تحقيقها بكافة أنحاء جامعات الجمهورية .انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات للنهوض بنظام الساعات المعتمدة، من أهمها: إنشاء وحدة لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لتنمية قدراتهم في التواصل مع الطلاب، إعداد دراسة متكاملة للنظر في أعداد الطلاب طبقًا للتخصصات الجديدة المقترحة التي تركز في الأساس على الجانب التطبيقي لمواجهة خطط التنمية واحتياجات سوق العمل.

أما علي الصعيد التطبيقي، فقد ظهرت عديد من الدراسات الميدانية العربية والأجنبية التي اهتمت بقضية تطوير التعليم العالي منها دراسة "**إسماعيل**" (2020) والتي حاولت تحديد أبرز مشكلات نظام الساعات المعتمدة لدي خريجي كلية التربية بجامعة المنصورة، وكيفية مواجهتها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطُبقت استبانة على عينة مكونة من (229) عضو هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بكلية التربية، جامعة المنصورة، رصدت الدراسة عدة مشكلات، كان من أبرزها: ضعف قنوات التواصل بين الإرشاد الأكاديمي وإدارة التسجيل، عدم استقرار الخطط الدراسية والتعليمات الموجهة للطلاب وتغييرها من فصل إلى آخر، انشغال

المرشد الأكاديمي بالتدريس وعدم توافر الوقت الكافي للتوجيه و الإرشاد فور تسجيل الطلاب للمقررات، ضعف تقدير الطالب لنظام الساعات المعتمدة، وإضاعة وقته في تسجيل المقررات وحذفها أو الانسحاب منها..، أما دراسة "**عبد العزيز وآخرون**" (2020)، فهدفت لتقديم تصور مقترح لتطوير نظام الساعات المعتمدة ببرنامج الدراسات العليا بكلية التربية، جامعة المنصورة من خلال الإفادة من خبرات الدول العالمية المطبقة لهذا النظام بهدف تحسين الأداء التعليمي والبحثي ومن ثم رفع مستوي الخريجيين وسد الفجوة التطبيقية بين مصر والدول المتقدمة. استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي وطبقت (140) استبانة علي عينة عشوائية للمجتمع الأصلي من طلاب الدراسات العليا و أعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا والإداريين بكلية التربية، جامعة المنصورة. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج، من أبرزها: ضعف الجهاز الإداري المؤهل لتطبيق نظام الساعات المعتمدة، ضعف نظام الإرشاد الأكاديمي وعدم قدرته علي خدمة الطالب كما ينبغي، لا توجد نسب كافية من أعضاء هيئة التدريس لتقديم خدمتي الإرشاد والتدريس بما يناسب النظام، عدم توافر قيادات أكاديمية كافية قادرة علي تطوير النظام بما يواكب المستجدات المعاصرة. بينما ركزت دراسة "**الضبع ،عباس**"(2023) علي قضية أخري شائكة تتمثل في مستوى الإرشاد الأكاديمي من وجهة نظر طلاب كلية التربية بجامعة سوهاج في ظل استخدام نظام الساعات المعتمدة، تكونت عينة الدراسة من (495) طالبًا وطالبةً ، طُبقت عليهم استبانة الإرشاد الأكاديمي، وتوصلت الدراسة من خلالها إلى أهمية الإرشاد الأكاديمي كركيزة من ركائز نظام الساعات المعتمدة يساعد الطلاب على مواجهة المشكلات الأكاديمية، النفسية، والاجتماعية، كما أنه يؤثر على نجاح الطلاب ويضمن استمرار مثابرتهم في التحصيل الدراسي، وتنمية مهاراتهم الأكاديمية، واتخاذ القرارات، ويساعدهم على تحقيق طموحاتهم التعليمية ورضاهم عن تجاربهم الجامعية. أشارت الدراسة إلي انخفاض الإرشاد الأكاديمي في ظل نظام الساعات المعتمدة بجميع أنماطه ومجالاته باستثناء المجال الأخلاقي الذي جاء مرتفعًا.

علي صعيد الدراسات الأجنبية التطبيقية، تناولت دراسة "**بارادوس وآخرون**.Parados, Z. et al (2023) سلبيات نظام الساعات المعتمدة وأبرز الآثار العقلية والبدنية والنفسية لعبء العمل على الطلاب الدارسين بنظام الساعات المعتمدة ومدي تأثير " نظام إدارة التعلم" (LMS) المدعوم بتقنية الذكاء الاصطناعي على نظام الساعات المعتمدة والحد من الآثار السلبية للإجهاد العقلي والنفسي والبدني لعبء العمل الطلابي. ولكي تحقق الدراسة هدفها الرئيس، قامت بتحليل (596) تقييمًا لبعض المقررات الدراسية وتأثيرها على العبء الزمني والجهد العقلي والإجهاد النفسي للمتعلم. توصلت الدراسة أن" نظام إدارة التعلم" يقلل من بعض الجوانب السلبية لنظام الساعات المعتمدة، وأنه يساعد علي زيادة مشاركة المتعلم، سرعة تواصل المتعلم مع أستاذه، كما أنه يمكن تحليل البيانات الخاصة بالمتعلم وتفضيلاته، وتقييم أدائه وما يدرسه من مقررات.

المحور الثاني: دراسات عن نظام النقاط الأوروبي

فيما يتعلق نظام النقاط الأوروبي، فقد ظهرت بعض الدراسات التنظيرية والتطبيقية العربية والأجنبية إلا أن الباحثة قد واجهت صعوبات في إيجاد دراسات عربية عنها– فلم تجد سوي دراستين فقط: واحدة تنظيرية غير مباشرة والأخرى تطبيقية قديمة مضي عليها 10 سنوات في عصر تتغير وتتبدل فيه حال المعرفة والمعلومات كل يوم؛ لذا فقد اعتمدت الدراسة بدورها في هذا المحور على الدراسات الأجنبية.

ومن أهم الدراسات التنظيرية التي اهتمت بنظام النقاط الأوروبي: دراسة "**إسماعيل**" (2023)، والتي سعت لتقديم بعض المقترحات لتطوير التعليم العالي في مصر في ضوء منهجية تيوننج. أُستخدم المنهج الوصفي في عرض ملامح منهجية تيوننج ودورها في الارتقاء بجودة التعليم العالي محليًا وعالميًا، وكان من أبرز ملامحها: الدعوة لتطبيق نظام النقاط الأوروبي، التأكيد على التنمية المستمرة لعضو هيئة التدريس وتطوير المقررات والبرامج الدراسية بما يلبي تطلعات ومتطلبات سوق العمل، تناولت الدراسة أيضًا وضع التعليم العالي الراهن في مصر وأبرز المشكلات التي تعوق تطويره. انتهت الدراسة بعرض مجموعة من المقترحات لتطوير التعليم العالي في مصر في ضوء منهجية تيونينج من أهمها: تعزيز الشراكة الدولية بين أكاديمية تيوننج والجامعات المصرية من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل؛ تطبيق نظام النقاط الأوروبي كبديل لنظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية؛ إعادة هيكلة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية وإعطاء مساحة أكبر لاكتساب الكفايات والجوانب المهارية مقابل الجوانب المعرفية مع إضفاء البعد الدولي علي تلك المقررات.

علي صعيد الدراسات الأجنبية التنظيرية، سلطت دراسة "**إيرينا كوشنير وروبي بروكس**" Kushnir,I. & Brooks,R.(2023) الضوء على المبادرة الأوروبية الدولية لإنشاء منطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA) وهي مبادرة دولية لتطوير وتوحيد أنظمة التعليم العالي (HE) في أكثر من (49) دولة بحيث يكون نظام النقاط الأوروبي نظامًا مشتركًا موحدًا يضمن الشفافية ويسهل الحراك الدولي للطلاب، حيث كانت المملكة المتحدة شريكًا استراتيجيًا في EHEA بعد عام 2020 م ودورها كان مؤثرًا لا سيما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. اهتمت الدراسة أيضًا بتدويل التعليم الجامعي وأهمية إضفاء الطابع الأوروبي المتمايز خارج الاتحاد الأوروبي في تحسين جودة التعليم العالي، أما دراسة "**ريناتوفنا وآخرون**"Rinatovna, E. et al. (2022) ، فاهتمت بأهم الآليات والضمانات التي تساعد الطلاب على التكيف مع نظام النقاط الأوروبي (ECTS) وتقديم نماذج تعليمية جديدة تلبي المعايير الدولية من خلال بناء نموذج هيكلي وظيفي ييسر عملية تكيف الطلاب

مع هذا النظام، يكمن جوهره في حقيقة أن مكونات النموذج مستقلة نسبيًا ومترابطة فيما بينها وقابلة للتطوير. ينهض النموذج على ثلاثة مبادئ ذات صلة تتمثل في: تحفيز الطلاب على التعلم، استناد تدريس المحتوى على التقنية والأساليب التكنولوجية الحديثة، تقييم وتقويم النتائج.

علي صعيد الدراسات التطبيقية العربية، اهتمت دراسة "**صالح**" (2014) بتقديم تصور مقترح لتطوير برنامج الدراسات العليا بكلية التربية–جامعة أسيوط من خلال: التعرف إلي نظام الساعات المعتمدة للولايات المتحدة ونظام النقاط المعتمدة للاتحاد الأوروبي في مرحلة الدراسات العليا، الوقوف علي أبرز مشكلات برامج الدراسات العليا بكلية التربية –جامعة أسيوط، وتحديد المردود التربوي من خلال الاستفادة من كلا النظامين في التطوير وكيفية تطبيقهما. استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى عدة مقترحات، من أهمها: توفير عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس عند تطبيق أي من النظامين لتطوير الدراسات العليا، التنوع في برامج الدراسات العليا بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وإنشاء الماجستير المهني بالتوازي مع الماجستير البحثي.

أما على صعيد الدراسات التطبيقية الأجنبية، اهتمت دراسة "**جليسون وآخرون**"(Gleeson et al. ,2021) بدراسة نظام النقاط الأوروبي كأحد الركائز الرئيسة لنجاح عملية بولونيا، وأحد مبادئ منهجية تيوننج، وأهم العوامل والقوى الخارجية التي دعت لتطبيق ECTS كتدويل التعليم والتنافسية والعولمة وقيم السوق. استعانت الدراسة باستبانة طبقت علي الطلاب المعلمين في أيرلندا تتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة لمعرفة أسباب تطبيق ذلك النظام، والمبادئ التي يستند عليها، وتأثيره على عملهم مهنياً، أظهرت الدراسة صعوبة تطبيق نظام ECTS بنجاح في أيرلندا لوجود عدة معوقات، كان من أبرزها: المركزية الشديدة ووجود قيود علي الإصلاح والتطوير من أعلى إلى أسفل، لا سيما في مرحلة التنفيذ؛ انخفاض معدلات مشاركة الطلاب المعلمين في برنامج إيراسموس.

- **التعقيب على مراجعة الأدبيات**

يتضح من العرض السابق لمراجعة الأدبيات ثراء وتنوع الأدبيات الأجنبية والعربية المتعلقة بدراسة نظام الساعات المعتمدة أو نظام النقاط الأوروبي سواء في الإطار المفاهيمي، والمنهجي، أو مجتمعات الدراسة، وتسليط الضوء على توجهات الخبراء والممارسين نحو المحورين. استفادت الدراسة الحالية من مراجعة الأدبيات التربوية الحديثة في عدة جوانب، علَّ أهمها ما يلي: تعميق الإحساس بالمشكلة البحثية وبلورتها، تحديد الأبعاد الموضوعية للدراسة بشكل أكثر دقة، تحديد الأبعاد المرجعية التي تؤصل دور بعض النظم

التعليمية في التطوير والارتقاء بجودة التعليم الجامعي وخاصـــة نظام النقاط الأوروبي وإضـــفاء الطابع الأوروبي Europeanizationعلى عمليتي التعليم والتعلم مع احترام التنوع الثقافي واستقلالية الجامعات.

اتفقت جميع الدراســات الســابقة العربية والأجنبية مع الدراســة الحالية على أهمية تطوير نظام التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل ومواجهة التنافسية والعولمة في عصر التحول الرقمي، فبإمعان النظر في كل الدراسات السابقة نجد أن الهدف الرئيس لكل دراسة من هذه الدراسات هو التطوير وإحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي بمختلف مراحله بغض النظر عن اختلاف كل دراســة في نقطة أو زاوية الارتكاز المراد تطويرها.

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية في النقاط التالية:

بالنسبة للدراسات السابقة الخاصة بنظام الساعات المعتمدة ، نجد أن بعضها دعا إلي تطبيق نظام الساعات المعتمدة كبديل للنظام التقليدي القديم للتعليم الجامعي كدراسة "درويش وآخرون" (2021) والبعض الآخر سلط الضوء بدراسة أحد محاور النظام كالأعباء الطلابية أو العبء الزمني أو الإرشاد الأكاديمي أو أســلوب التقويم وخاصــة في مرحلة الدراســات العليا بغية تطويره وعلاج جوانب ضــعفه من خلال تقديم مقترحات العلاج المناسبة أو تصور مقترح كدراسة: "أندرادي" Andrade, M. (2024)، "جوليامو فا وعبدو الشـريبوفا" Gulyamova, M.& Abdu-sharipova,A.(2024)، "توشـار وآخرون" Tushar et al. (2023)، "آرون فيبس وألكسندر أمايا" Phipps, A.& Amaya, A.(2023)،"إسماعيل" (2020)، "عبد العزيز وآخرون" (2020)، "الضــبع ،عباس"(2023)؛ ومنهم من عرض تجارب وخبرات بعض الدول بهدف الإفادة منها في عملية التطوير كدراسة: "صالح"(2014)، "باراتوفيتش"Baratovich (2022) . أما الدراسة الحالية تختلف تمامًا عن كل هذه الدراسات ؛ فهي تدعو لإلغاء تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية واستبداله بنظام النقاط الأوروبي المنافس له في ضوء مجموعة من المتطلبات القبلية قدمتها الدراسة الحالية كضــمانات لنجاح النظام الجديد (المحور الرابع للدراســة) وخاصــة بعد ما بينته الدراســة الحالية من سلبيات ومشكلات جوهرية في النظام نفسه سواء علي مستوي بلد المنشأ أو علي مستوي الجامعات المصرية كما سيتضح لاحقًا في الإطار المفاهيمي لنظام الساعات المعتمدة وواقع مصر.

بالنسبة للدراسات السابقة الخاصة بنظام النقاط الأوروبي، نجد أن الدراسة الحالية هي استكمال لدراسة "إسـماعيل" (2023) وهي الدراسـة الثانية ضـمن سـلسـلة بحوث سـتجريها الباحثة في مجال تطوير التعليم الجامعي في مصـر، حيث دعت دراسـة "إسـماعيل" لتبني منهجية تيونينج وتطبيق نظام النقاط الأوروبي من خلال عرض نبذة مبسطة عنه في الدراسة السابقة، أما دراسة صالح (2014) فتختلف عن الدراسة الحالية في عدة مناحي : (1) منهج الدراسـة حيث اسـتخدمت الدراسـة السـابقة المنهج المقارن، (2)أهداف الدراسـة

حيث تدعو الدراسة السابقة لتطبيق أي نظام من النظامين : نظام الساعات المعتمدة للولايات المتحدة أو نظام النقاط المعتمدة للاتحاد الأوروبي علي قدم المساواة دون تحيز لأي منهما،(3) ركزت دراسة "صالح" أيضًا علي تطوير مرحلة الدراسات العليا وبرامجها وهو مالا يتواجد أو تهدف إليه الدراسة الحالية،(4) أختتمت الدراسة الحالية بمجموعة من المتطلبات القبلية لتطبيق النظام النقاط الأوروبي بينما انتهت دراسة "صالح" بتقديم تصور مقترح يُوصي بتطوير برامج الدراسات العليا بتربية أسيوط في ضوء الإفادة من النظامين. علي الصعيد الآخر، تناولت الدراسات الأخرى جانب معين من جوانب نظام ECTS كآليات تكيف الطلاب مع التدريس، مفهوم الساعة المعتمدة وفقًا لهذا النظام، عبء العمل الفعلي للطلاب ونواتج التعلم المستهدفة كدراسة: "إيرينا كوشنير وروبي بروكس"Kushnir,I. & Brooks,R (2023) ، "ريناتوفنا وآخرون".Rinatovna, E. et al (2023) ،"جليسون وآخرون" .Gleeson et al (2023)، الأمر الذي يشير إلى شمولية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

ثانيا: الإطار النظري

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكلًا من نظام الساعات المعتمدة ونظام النقاط الأوروبي

أ-نظام الساعات المعتمدة Credit Hours System

في إطار فلسفة الجامعة للوصول إلى نموذج يناسب طلابها وملتحقيها ويواكب المستقبل، من خلال تطوير وتحديث البرامج؛ السعي إلى تحقيق المعايير الأكاديمية محلياً ودولياً؛ اعتمدت جامعات كثيرة نظام الساعات المعتمدة كاستجابة موضوعية لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. يسهم هذا النظام في تحقيق مبدأ الديمقراطية كفلسفة للحياة(Abu Deif, 2021,p.1) . إنها فلسفة تدعو إلى قيمة الفرد، واحترام نفسه وشخصيته، والإيمان بقدرة الفرد على حل مشاكله. ومشاكل مجتمعه من خلال التعاون مع الآخرين، ومن خلال استخدام الحق في حرية الاختيار والديمقراطية واحترام الرأي المتبادل تتحقق السعادة والتقدم للفرد والمجتمع (محمد،2016، ص.484).

يُطلق عليه أيضًا نظام الائتمان الأكاديمي، نظام الأرصدة الدراسية، نظام المقررات أو المساقات الدراسية، ويُعرف أيضًا باسم نظام الساعات المكتسبة. يعد نظام الساعات المعتمدة من أهم نظم الدراسة وأكثرها شيوعًا وانتشارًا في معظم دول العالم المتقدم، وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يختلف من مقرر دراسي إلى مقرر آخر، ومن كلية إلى كلية أخرى، ومن جامعة إلى أخرى، حيث تختلف عدد الساعات المعتمدة

للمقرر الواحد كما يختلف الحد الأدنى والحد الأقصى لهذه الساعات داخل كل كلية أو جامعة .(Andrade,2024,p.4)

يُعرف نظام الساعات المعتمدة بأنه: "بأنه نظام دراسي يكون مركزه الطالب ويتيح له حرية أكبر في اختيار التخصص والمقررات الدراسية بضوابط معينة، ويسمح له بقدر من المرونة في الانتهاء المبكر أو الانسحاب وفق ميوله ورغباته وظروفه ويتخذ من الوحدة الزمنية أساسًا له، وتقسم الدراسة فيه إلى ثلاثة فصول محددة المواعيد والأوقات، ويعتمد على الإرشاد الأكاديمي للطالب، كما ينوع في المقررات الدراسية وفقًا لاختيار الطالب ومتطلبات الجامعة والكلية واحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى اعتماده أسلوبًا في التقويم يتسم بالتنوع والشمول والاستمرار" (النجار، 2017، ص.35)، بينما تتفق دراسة "علي" ودراسة "أوجا وآخرون" (علي، 2016، ص.37؛Ojha et al., 2023,p.57) علي أنه: "أحد الأنظمة التعليمية يقسم العام الدراسي من خلالها إلى ثلاثة فصول دراسية (خريف – ربيع – صيف)، مع طرح مقررات متعددة؛ ما بين إجبارية، واختيارية في كل فصل دراسي؛ بما يتناسب مع قدرات الطالب، وميوله وظروفه الشخصية، والاجتماعية بحيث يكون مجموع ما يحصل عليه منها في جميع الفصول الدراسية مؤهلاً له للتخرج فيها من خلال تقسيم زمن دراسته إلى وحدات زمنية معيارية معتمدة (الساعة المعتمدة)، يتساوى كل منها مع الأخرى في المدة، والنشاط التدريسي الذي يتم فيها، وفق خطط أكاديمية أقرتها الجامعة للكلية"

وتأسيسًا على التعريفات السابقة لنظام الساعات المعتمدة يتضح أنه نظام تعليمي يتيح للدارس حرية أكبر في اختيار التخصص والمقررات الدراسية تبعًا لمجموعة من الضوابط تخص كل كلية، كما أنه يوفر بيئة تعليمية مرنة يمكن من خلالها تقديم تعليم متميز وفعال ومناسب لقدرات الدارسين. علاوة على ذلك، سلطت هذه التعريفات الضوء علي العمليات الرئيسة والأنشطة المتضمنة في نظام الساعات المعتمدة أو بالناحية التنظيمية داخل النظام من حيث الوقت والتنظيم الفصلي إلا أن بعضها أهمل بعض الجوانب المهمة بنظام الساعات المعتمدة كالإرشاد الأكاديمي ودور عضو هيئة التدريس فيه إضافة إلى عدم تعرض تلك التعريفات لتنظيم الدراسة أثناء العام الدراسي، وإهمال عمليات التقويم ونوعيته(Parados et al.,2023, p.2) .

ويرتبط نظام الساعات المعتمدة بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم يجب على العاملين بهذا النظام أن يكونوا على علم بها وبمدلولاتها، وأهم هذه المصطلحات الآتي:

- **الساعة المعتمدة:** وهي أساس العبء الأكاديمي للطالب في كل فصل دراسي أساسي، كما أنها وحدة قياس للمقررات الدراسية التي يتعين على الطلاب دراستها سواء في الفصل الدراسي أو في العام الدراسي ككل، وهي عبارة عن وحدة قياس تعادل (50) درجة، فعلى سبيل المثال: إذا كان هناك مقرر دراسي عدد ساعاته (2) فإن الدرجة النهائية للمقرر (100) درجة؛ بالتالي هي وحدة قياس زمنية تساوي ساعة نظرية صفية وساعتين تطبيق أو مختبر. ويتألف الفصل الدراسي عادة من (15–16) أسبوعًا أكاديميًا، حيث يختلف عدد الساعات المعتمدة للمقررات الدراسية كما يختلف الحد الأقصى والحد الأدنى لعدد الساعات (فواز،2019، ص.223؛ The Quality Assurance Agency for Higher Education, 2009,p.3).
- **الخطة الدراسية:** هي تشير إلى جميع المقررات التي يدرسها الطالب؛ حتى يتمكن من الحصول على درجة علمية في تخصص معين.
- **متطلبات الجامعة:** هي مجموعة المواد الدراسية التي تقرها الجامعة للتدريس في مرحلة معينة بحيث تتفق مع أهداف الجامعة ورسالتها.
- **المواد الإجبارية:** هي المواد التي تنص عليها خطة الدراسة سواءً في مرحلة الدراسة العامة، أو مرحلة التخصص، ولا يمكن للطالب التخرج دون دراستها والنجاح فيها.
- **المواد الاختيارية:** هي مجموعة المواد التي يحق للطالب أن يختارها من بين المقررات الاختيارية الواردة في خطة الدراسة حسب تخصصه (فواز،2019، ص.224).
- **المتطلب السابق:** هو المقرر الذي لا يستطيع الطالب أن يسجل في بعض المواد المحددة في الخطة الدراسية بدون دراسته، بحيث يكون دراسة هذا المطلب إلزاميًا قبل تسجيله لهذه المواد المحددة.
- **البطاقة الإرشادية:** وهي تشير إلى المقررات المطلوب من الطلاب دراستها ولم يتم دراستها بعد ويمكن التسجيل فيها.
- **إشعار التسجيل:** هو يعد بمثابة إيصال يتم تسليمه للطلاب بعد التسجيل مباشرة يبين فيه المقررات التي تم التسجيل فيها فعلاً.
- **التسجيل المبكرة:** هو عملية تسجيل الطلاب للمقررات المختلفة التي تتم في منتصف فصل معين ويسجل فيه الطالب للفصل التالي.

- **رمز وكود المقررة:** هو الرمز الذي يدل على انتماء المادة لتخصص معين ويوضح كونها مادة إجبارية أو تخصصية أو مادة مساعدة مع بيان مستوى الدراسة والقسم أو الشعبة الذي تنتمي لها المادة (رضوان، 2011، ص. 483-484).

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي (رضوان، 2011، ص. 485): إذا كان رمز وكود مقرر (الأصول الاجتماعية والثقافية للتربية) هو (1425 ص).

- فإن (ص) تدل على أن المادة تخصصية.
- والرقم (1) يدل على القسم أو الشعبة أو المسار التابع له المادة.
- و(4) يدل على أن الطالب في مرحلة الليسانس أو البكالوريوس.
- و(2) يدل على الفصل الدراسي الثاني.
- والرقم الأخير (5) يدل على أنه المقرر رقم خمسة في الخطة الدراسية.

أما إذا كان رمز وكود مقرر (الأصول الفلسفية للتربية) هو (1512 ج).

- فإن (ج) تدل على أن المادة إجبارية.
- والرقم (1) يدل على القسم أو الشعبة أو المسار التابع له المادة.
- و(5) يدل على أن الدارس في مرحلة الدبلوم.
- و(1) يدل على الفصل الدراسي الأول.
- والرقم الأخير (2) يدل على أنه المقرر رقم اثنين في الخطة الدراسية.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد نظام الساعات المعتمدة يتطلب الإلمام بالفلسفة التي أُنشئ على أساسها، والتي نهضت من حق الطلاب في الاختيار، سواء كان اختيار ما يناسب إمكاناتهم وقدراتهم من مساقات دراسية تحدد مستقبلهم المهني، أو حق عضو هيئة التدريس في اختيار المواعيد المناسبة له، وذلك على اعتبار أن الطلاب على درجة من الوعي والنضج بما يمكنهم من اتخاذ القرار والاختيار المناسب من بين البدائل المتاحة وتحمل مسئولية ذلك (Andrade, 2024,p.4)؛ فنظام الساعات المعتمدة يعارض فكرة المنهج الثابت المفروض على الطالب، ويدعم بمزيد من الحرية للطالب في المقررات والبرامج الدراسية التي يدرسها لذلك، كما أنه يساعد على تثقيف الطلاب حول الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، ويعمل على تدريبهم ليكونوا مستقلين، الأمر الذي قد يدفعهم للدراسة بحماس، و توفير الطمأنينة النفسية وتقليل مستوى القلق بينهم (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.183)

ينهض النظام أيضًا على تطوير مهارات التعلم الذاتي وبناء قاعدة من الثقافة العامة للطالب، مع الربط بين النظرية والتطبيق والممارسة علاوة علي عدة مبادئ أخري منها: مبدأ مراعاة الاختلافات الفردية بين الطلاب من حيث المرونة، فكل طالب يختار العبء الدراسي وسنوات دراسته وفق إمكاناته وظروفه وقدراته؛ فهناك طلاب بارعون لديهم قدراتهم عقلية مميزة يمكنهم تلقي عبئًا دراسيًا أكبر، وبالتالي السماح لهم بتطوير برامجهم الدراسية الفردية؛ وتشجيعهم على تلقي تدريب متخصص والحصول على هياكل معرفية أوسع نطاقاً، أما بالنسبة للطلاب غير القادرين والأقل مهارة، فيمكنهم تلقي عبء دراسي أقل من ذلك وفقاً لظروفهم. يتم ذلك عن طريق اختيار عدد أقل من الموضوعات والسماح لهم بتغيير موضوعاتهم الرئيسة في أقسام أكاديمية أخرى (Bowling et al. 2015,p.96).

ويتطلب تحقيق تلك الفلسفة وجود مجموعة من الخدمات الإرشادية المساعدة التي تعين الطلاب في تلك الاختيارات، بحيث توضح لهم مميزات وعيوب كل مساق دراسي ومتطلبات اجتيازه، فضلاً عن توافر اللوائح المنظمة للعمل وهو ما يجعل الإرشاد الأكاديمي ركيزة مهمة لا غنى عنها للطلاب في ظل نظام الساعات المعتمدة (الطاهر،2019، ص.270).

كما تعتمد فلسفة نظام الساعات المعتمدة على أساس تقسيم وقت دراسة الطالب إلى وحدات زمنية معيارية معتمدة (Credit Units) وتتساوى الوحدات الزمنية في النشاط التدريسي وفقًا للتخصص (Chockalingam et al., 2021,p.601)، ويتيح هذا النظام الفرصة للطلاب لاختيار المقررات التي يرغب في دراستها في كل فصل دراسي بمساعدة المرشد الأكاديمي، أي أن هذا النظام يتيح تقسيم كل نظام معرفي أو تخصصي إلى مقررات منفصلة، وإعطاء وزن لكل مقرر دراسي من مقررات الخطة الدراسية، وتقسيم مقررات الخطة الدراسية للدارس إلى مقررات إجبارية، ومقررات اختيارية، ويتم إعطاء الفرصة للطالب لاختيار التخصص الرئيس والتخصص الفرعي (صالح، 2014،ص.460).

تنهض فلسفة نظام الساعات المعتمدة أيضًاعلى مجموعة من المواد المنظمة بشأن احتساب الساعات لكل مقرر وطبيعة المقررات والأوزان الخاصة بكل منهج دراسي ونوعية المقررات، وتحدد نوعيات المقررات الواجب دراستها كالتالي (النجار،2017، ص.40؛ رضوان،2011، ص.487):

- **مقررات الثقافة العامة:** وهي التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية والروحية، وتسعى إلى تكوين ركيزة من المعارف والمعلومات الأساسية وبما يخدم فلسفة وأهداف المؤسسة التعليمية.

- **مقررات تخصصية ومهنية** (Major): وهي التي تهدف إكساب الطلاب المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للمجال الدراسي، وهي مقررات ذات طبيعة مميزة وذات ارتباط بالمعارف النظرية والعلمية والتطبيقية.
- **مقررات مساندة** (Minor) وهي مقررات تهدف لإضافة بعض أنواع المعرفة أو الخبرة التي تساند التخصص الأساسي، وتشكل للطلاب إضافة في المعلومات والمعارف لاستكمال إعداده المهني.
- **مقررات اختيارية** (Elective): وهي مجموعة من المقررات الدراسية التي تطرح في كل مجال من المجالات السابقة وللطلاب حرية اختيارها طبقًا للساعات للمخصصة لها في شهادة التخرج.
- **مقررات التدريب الميداني:** وهي المقررات التي تهدف لمعايشة الطلاب لظروف العمل وتنمية قدراتهم ومهاراته ورفع مستوى تحصيله، ويمكن أن يحمل المقرر الدراسي أكثر من صفة.

وانطلاقًا مما سبق فإن فلسفة نظام الساعات المعتمدة تتلخص وتتبلور فيما يلي:

- إتاحة حرية الاختيار للطلاب في تحديد المسار والعبء الدراسي المناسب له.
- تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات والاعتماد على النفس؛ مما يؤدي إلى توفير فرص التعلم الذاتي والتعلم المستمر.
- التركيز على عمليات التوجيه والإرشاد من قبل عضو هيئة التدريس(Ehrlich, 2013b,p.45) .
- الاهتمام بعمليات التقويم الشامل والمستمر للطالب.
- الاهتمام بتفريد التعليم ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب وتدرجهم حسب استعداداتهم وقدراتهم.
- التكامل والتنوع في جميع عناصر العملية التعليمية خاصة المقررات والمناهج الدراسية (النجار، 2017، ص.41).
- العمل على تكوين قاعدة عريضة من الثقافة العامة لدى الطلاب تتماشى مع مستحدثاته العصر ومتطلباته، وتساعدهم على فهمهم لأنفسهم وبيئتهم ومجتمعهم، وتمكنهم من مواجهة التغيرات السريعة المتلاحقة(John, 2012,p.2) .

أما بالنسبة للنشأة التاريخية لنظام الساعات المعتمدة، فقد تباينت آراء العلماء والباحثين وتعددت وجهات نظرهم حول النشأة التاريخية للنظام، فهناك من يرجع نشأته كنظام تعليمي وتربوي إلى الأصول الإسلامية، والبعض يرجع نشأته إلى الجامعات الأوربية، وهناك من يعده نظامًا أمريكيًا خالصًا، ويمكن استعراض نشأة وتطور هذا النظام حتى وصل إلى ما هو معروف اليوم بنظام الساعات المعتمدة كما يلي:

تشير بعض الدراسات إلى أن نشأة نظام الساعات المعتمدة ترجع إلى النظام التعليمي الذي كان معمولاً به في الجامع الأزهر عند نشأته حيث نظام التعليم الاختياري، عندما كان للطالب الحق في ضوء تقاليد التعليم الإسلامي أن يختار لنفسه الحلقة الدراسية التي ينتمي إليها، وبالتالي الموعد الذي يتوافق مع وقته ورغباته وظروفه؛ ومن ثم المادة الدراسية والمعلم الذي يقوم بتدريسها (الطاهر، 2019، ص.272). تجدر الإشارة إلى أن هذه الفلسفة التربوية الحديثة المتمثلة في مراعاة الاختلافات الفردية أو إضفاء الطابع الفردي على التعليم الذي ينهض عليها نظام الساعات المعتمدة تعود إلى أوائل العلماء المسلمين عندما كانت المساجد الإسلامية تقوم بأدوار المدارس والجامعات (محمد،2016، ص.484).

بينما ترى بعض الدراسات أن نظام الساعات المعتمدة نشأ كصناعة أمريكية فريدة، حيث اقتصر في البداية على المدارس الثانوية كشرط للالتحاق بالجامعة شقت طريقها ببطء إلى التعليم العالي لتسجيل المقررات الدراسية الاختيارية عندما بدأت المناهج الدراسية الموحدة في الاختفاء تدريجيًا وإضافة المقررات التي تتوافق مع مستحدثات العصر، فبعد أن أصبحت متطلبات الشهادة الجامعية متوقفة على عدد المقررات الدراسية (أربع مقررات في الأدب الإنجليزي، وأربعة في الرياضيات، واثنان في العلوم) بدأت المؤسسات بدلاً من ذلك تطلب ١٢٠ ساعة معتمدة وأحيانًا أكثر لشهادة البكالوريا (Shedd, 2013,p.5; Wellman& Thomas, 2013,p.119)، وكانت نشأته استجابة للعديد من الاحتياجات، من أهمها ما يلي (محمود، 2015، ص.386؛ John, 2012,p.453):

- للتعبير عن اكتمال الدراسة بالمرحلة الثانوية ومتطلبات التخرج من هذه المرحلة من ناحية، ومتطلبات القبول بمرحلة الدراسة الجامعية.
- لإصلاح وتطوير المقررات الدراسية الجامعية.
- استجابة لمصلحة العمل ومجتمعاته في إنشاء مقاييس للأداء والمحاسبة في التعليم الجامعي.

وعندما قامت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر التي تلتها النهضة العلمية والتي كانت سببًا في تفجير ينابيع المعرفة في أوروبا، بدأت بعض الجامعات –خاصة في ألمانيا– تأخذ بنظام الحرية في اختيار الطلاب المقررات المناسبة لهم. وبحلول عام 1872 م بدأ استخدام نظام الساعات المعتمدة في جامعة هارفارد حيث تم استبدال المقررات الكلاسيكية المحددة مسبقًا بمجموعة واسعة من المقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية(John, 2012,p.3)، تبع ذلك في تسعينيات القرن التاسع عشر بتجميع ساعات المقررات التي يدرسها الطالب للحصول على الدرجة الأكاديمية كبديل لاجتياز المقررات (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.183)، وفي عام 1909م حدثت عدة تعديلات وتغيرات في النظام، فأصبحت هناك بعض المقررات ثابتة وأخرى غير ثابتة أو متغيرة؛ ومن هنا بدأ ظهور نظام التخصص الرئيس والتخصص الفرعي ومن جامعة هارفرد بدأت تنتشر فكرة نظام الساعات المعتمدة؛ وبناءً على ذلك يمكن القول إن فكرة الأخذ بنظام الساعات المعتمدة جاءت استجابة موضوعية لمواجهة ما يحدث من متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت سببًا في حرمان كثير من البشر من متابعة حقهم في مواصلة دراستهم الجامعية والالتحاق بالدراسات العليا(Mavluda & Abdu-sharipova, 2024,p.35)؛ ولذلك بدأت معظم أنظمة التعليم العالي في الدول المتقدمة تتجه للأخذ بنظام الساعات المعتمدة أو بنظام يشابهه ليسهل عولمة مقرراتها ويوفر للطلاب مزيد من الحرية في اختيار المقررات أو الفترة الزمنية لتحديد مسار دراستهم والتخرج أو التنقل بين الجامعات (صالح، 2014، ص.460).

بينما قسمت دراسة "جون" (John, 2012,p. 5) تاريخ نظام الساعات المعتمدة إلى ثلاث مراحل، تتمثل في (1) في الفترة الزمنية (1873–1908)، حيث زيادة معدلات عدم الرضا عن عملية القبول والتسجيل في الجامعات؛ (2) في الفترة الزمنية (1908–1910)، تم تقديم مقترح لإنشاء وحدة معيارية بالمدرسة الثانوية؛ (3) في الفترة الزمنية (1910 حتى الوقت الحاضر)، إدخال وحدة كارنيجيCarnegie unit، وتطورها على نطاق واسع، وتأثيرها الملحوظ على كل من التعليم الثانوي والعالي.

أما دراسة" أوجا" (Ojha,2023)، فتناولت التطور التاريخي لنظام الساعات المعتمدة علي مرحلتين: المرحلة الأولي بين فترة السبعينات (1870s) والثمانينات(1880s) من القرن التاسع عشر حيث ظهور المقررات الاختيارية، وبدء العمل بنظام الساعات المعتمدة؛ أما المرحلة الثانية فكانت في مطلع القرن العشرين، حيث خصصت المدارس الثانوية والكليات وحدات ائتمانية لمقرراتها، وحددت متطلبات التخرج من حيث الاعتمادات.

وقد تأثرت هذه المراحل ببعض العوامل التي أدت إلي لتطوير نظام الساعات المعتمدة إلى ما هو عليه اليوم، تتمثل في: أولاً، ضرورة التعامل مع الارتفاع المتزايد لمعدلات الالتحاق بالجامعات مع الحفاظ على المعايير الأكاديمية المعمول بها؛ ثانيًا، الرغبة المُلِحة من داخل مؤسسات التعليم العالي لإصلاح المقررات الدراسية وتحقيق قدر من المرونة؛ ثالثًا، الضغط من قِبل أصحاب المصلحة الخارجيين لفرض بعض معايير المساءلة والمحاسبية على أداء المؤسسات التعليمية.

وفقًا لبعض الدراسات مثل (Latenin, 2012,p.5 ;Wellman& Thomas, 2013,p.119;Parados et al., 2023,p.1) مَّر نظام الساعات المعتمدة بثلاث مراحل أساسية حاسمة، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: نظام القبول في الكليات والمقررات الدراسية بالمدرسة الثانوية

لقد تضاعفت نسبة التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا من عام 1890 م إلى عام 1900م، الذين يذهبون إلى المدرسة الثانوية تقريبًا، واستمر الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة في النمو المتزايد بمعدل مذهل في العقود الأولى من القرن العشرين؛ فبحلول عام 1910م، ارتفعت النسبة إلى أكثر من 15 في المائة من هؤلاء التلاميذ من نفس الفئة العمرية ثم قفزت إلى 32 في المائة بحلول عام 1920م، الأمر الذي دفع كثير من أصحاب المصلحة مناقشة مهام المدرسة الثانوية ومقرراتها، وأصبحت المعايير القومية لبرامج المدارس الثانوية ومتطلبات الالتحاق بالكلية ضرورية ليس فقط لمساعدة المدارس الثانوية على إعداد طلابها بشكل لائق للالتحاق بالكلية ولكن أيضًا لمساعدة الكليات على تقييم الأعداد الكبيرة من المتقدمين (Parados et al., 2023,p.1)

وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، شكلت هيئة التعليم القومية "لجنة تتألف من عشرة أعضاء" برئاسة "تشارلز إليوت" من جامعة هارفارد لدراسة آليات تطوير المدارس الثانوية ومتطلبات الالتحاق والقبول بالكليات. قدمت هذه اللجنة مجموعة من التقارير كانت بمثابة حجر الأساس لتوحيد مقررات المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلاد من خلال تعيين برامج ذات توزيعات "وحدة" معينة كشرط أساسي للقبول بالتعليم الجامعي. وبالتالي، فالتلاميذ الذين يدرسون اللاتينية، أو التاريخ، أو الجبر، على سبيل المثال في أي مدرسة سيدرسونها بنفس طرق التدريس ونفس المقدار من الوقت في أي مدرسة أخري. تم قياس التعلم من خلال الوقت الذي يقضيه في الفصل لدراسة المقرر الدراسي. تم تصميم النظام الجديد لقياس وتقييم المقررات على شكل وحدات أو موديولات لتحقيق مزيد من الشفافية وسهولة الحراك الطلابي والاعتمادات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. تم

اعتماد نظام الوحدات أو الموديولات من قبل مجلس الامتحانات للالتحاق بالكليات والذي تم تشكيله حديثًا في الولايات الوسطى وماريلاند(Wellman& Thomas, 2013,p.119) .

تطور وحدة " كارنيجي" Carnegie Unit

في عام 1906، عندما أُنشئت مؤسسة كارنيجي، قدم "أندرو كارنيج Andrew Carnegieعشرة ملايين دولار لتوفير معاشات تقاعدية لأساتذة الجامعات. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى تعريفات واضحة موجزة لمفهوم الكلية، والجامعة، والأستاذ، والمؤسسات العامة مقابل الخاصة، والمؤسسات الطائفية مقابل المؤسسات المستقلة قبل تطبيق خطة المعاشات التقاعدية. لتعريف هذه المصطلحات "علميًا"، أجرت كل من مؤسسة كارنيجي ومجلس التعليم العام دراسات استقصائية مؤسسية واسعة النطاق لصياغة تعريفات محددة وتجريبية لكل مصطلح. واستنادًا إلى نتائج الاستطلاعات ونتائج الدراسات الاستقصائية ومعايير مجلس الحكام في ولاية نيويورك للاعتماد، اقترحت المؤسسة أن تكون الكلية مؤهلة للحصول على بدلات التقاعد "إذا كان لديها (1) ستة أساتذة على الأقل يمنحون وقتهم بالكامل للعمل في الكلية والجامعة، (2) لديهم مقررات دراسية مدتها أربع سنوات كاملة في مجالات الفنون والعلوم الليبرالية، و (3) قبول الطلاب الذين قضوا ما لا يقل عن 4 سنوات من الإعداد الأكاديمي في التعليم الثانوي، إضافة إلى الدراسات ما قبل الأكاديمية أو المدارس النحوية" بالإضافة إلى ذلك، يجب على الكلية قبول خطة الوحدة unit plan كشرط للالتحاق بها، حيث تعرف الوحدة على أنها أي مقرر دراسي من ضمن أربع مقررات يجب تدريسه لمدة خمسة أيام كل أسبوع خلال العام الدراسي الثانوي. في ظل الظروف العادية، أُفترض أن العام الدراسي المُرضي لتدريس أي مقرر لا يمكن إنجازه في أقل من 120 ساعة أو ما يعادلها. تم تحديد "وحدة كارنيجي"، كما أصبحت معروفة، وقبولها أخيرًا في عام 1909، حيث كان المعيار الأساسي هو "مقدار الوقت الذي يقضيه الطالب في دراسة مقرر ما، وليست النتائج المحققة". كما أعلنت المؤسسة أنه إذا لم تستوفِ الكلية متطلبات تعريف مؤسسة كارنيجي، فلن تحصل على بدلات تقاعد لأساتذتها(Elen & Taylor, 2015, p.68) .

ونظرًا لأن عددًا قليلاً من الكليات في ذلك الوقت كان لديها معاشات تقاعدية أو معاشات سنوية خاصة بها، فقد تم قبول وحدة كارنيجي بسرعة في كل من الكليات والمدارس الثانوية. بحلول عام 1910م، طبقت جميع المدارس الثانوية تقريبًا وحدة "كارنيجي" على مقرراتها الدراسية. استندت قياسات الساعات المعتمدة إلى مجموعة من الساعات التدريسية المتصلة كل أسبوع. تم التوسع في فكرة توحيد الساعات المعتمدة في الفصل

الدراسي بشكل أكبر من خلال تبني وحدة "كارنيجي"، والتي ربطت أهلية أعضاء هيئة التدريس لصندوق التقاعد التابع لمؤسسة "كارنيجي" بالوفاء بمعيار 120 ساعة تدريسية في العام الدراسي(Latenin, 2012,p.5).

لقد تزامن في الوقت نفسه تقريبًا الذي تم فيه تطوير وحدة "كارنيجي"، دعمت مؤسسة "كارنيجي" ومجلس التعليم العام الترويج لفكرة نظام تعليمي موحد وشامل في الجامعات والكليات الأمريكية على اعتبار أن المشكلة الأساسية في التعليم العالي الأمريكي هي أن الكليات كانت تعمل كوحدات منفصلة "غير موجهة وغير فعالة" (Silva et al., 2015,p.7).

في عام 1910، نشر "موريس كوك" Morris L. Cooke تقريرًا عن "الكفاءة الأكاديمية والصناعية"، وهو تقرير اكتتبته مؤسسة "كارنيجي" بغرض البحث عن طرق لقياس الإنتاجية في التعليم العالي لكي تتنافس الجامعات وتواجه ضغوط السوق التنافسية كما تواجهها المؤسسات الصناعية الخاصة. ولتحقيق ذلك، طور "كوك" مقياسًا" يسمى "ساعة الطالب" student hour، والتي تعرف بأنها "ساعة واحدة من المحاضرات، أو العمل في المختبرات أو أي أنشطة أخري يقوم بها الطالب". أتاح هذا المقياس حساب أعباء العمل التدريسية نسبيًا، وتكلفة التدريس لكل ساعة طالب، ومن ثم حساب معدل الكفاءة التعليمية للأساتذة الأفراد والمجالات والأقسام والجامعات(Latenin, 2012, p.5) .

استنادًا لتقرير "كوك"، نشرت مؤسسة "كارنيجي" "نماذج معيارية للتقارير المالية المطلوبة"، لجميع الكليات التي تتقدم بطلب للحصول على معاشات مؤسسة "كارنيجي". على مدار العقد التالي، أُعيد تعريف التعليم العالي العام على أنه "استثمار اجتماعي" في الاقتصاد وتم اعتماد "ساعة الطالب" لكوك كمقياس أساسي للكفاءة والإنتاجية(Latenin, 2012,p.5.; Elen & Taylor, 2015, p.68)

المرحلة الثانية: الدعم الإداري والمالي والتنظيمي

تأثر تطوير الساعة المعتمدة كمقياس رئيس للتعلم بعدة عوامل، علَّ من أهمها ما يلي:

(1) المساعدات المالية الاتحادية وتنظيم التعليم العالي. توسع الدور الفيدرالي في التعليم العالي بشكل كبير نتيجة لسن مشروع قانون GI BillI الذي يسهم في تقديم مساعدات مالية للطلاب من خلال تسديد كل أو بعض رسوم الدراسة بالكليات أو الدراسات العليا وبرامج التدريب منذ عام 1944م (https://www.va.gov/education/about-gi-bill-benefits).

(2) إرسال البيانات، عززت أبحاث الحكومة الفيدرالية استخدام الساعات المعتمدة في التعليم العالي. تم تضمين مقياس الساعات المعتمدة في أنظمة البيانات الفيدرالية والتي تعد المصدر الرئيس لمعظم المعلومات حول التعليم العالي منذ الستينيات، لذا قامت جميع الولايات بالتنسيق وتوحيد عمليات جمع البيانات الخاصة بها لتتوافق مع معلومات أنظمة البيانات الفيدرالية.

(3) أنظمة موازنة الدولة، دخلت ساعة الاعتماد حيز الاستخدام على نطاق واسع كأساس لتوزيع الموازنة على مؤسسات التعليم العالي في الستينيات، ربما نتيجة للتوسع في الأنظمة العامة متعددة الحرم الجامعي التي حدثت خلال هذا الوقت. في عديد من الولايات، أصبحت الميزانيات القائمة على الساعات المعتمدة هي اللبنة الأساسية لتوزيع التمويل علي الجامعات. على سبيل المثال، يُظهر تاريخ نظام جامعة كاليفورنيا أن ما كان يسمى آنذاك بالميزانية "القائمة على الأداء" بناءً على الساعة المعتمدة كان أحد الإصلاحات المبكرة التي تم وضعها تحت قيادة "كلارك كير" Clark Kerr كرئيس للحرم الجامعي ببيركلي، عندما انتقل "النظام" من نموذج بيركلي الرئيس إلى "التعددية ".

(4) التوافق الجماعي. تعد موافقة أعضاء هيئة التدريس علي استخدام الساعة المعتمدة في التعليم العالي عاملًا مهمًا لاستخدام الساعة المعتمدة كمقياس لأنظمة التعليم في الجامعات(Parados et al., 2023,p.6) .

المرحلة الثالثة: "إزالة الطابع المؤسسي" عن التعليم العالي

تعددت فرص التعلم أمام الطلاب من خلال التعلم مدى الحياة، والحراك الطلابي، والتعلم خارج الحرم الجامعي أو التعلم عن بعد. وفقًا لدراسة أجراها" باردوس وآخرون"(Parados et al., 2023,p.1) ؛ فإن أكثر من 60 في المائة من الطلاب الجامعيين يلتحقون بأكثر من مؤسسة جامعية واحدة، و40 في المائة ينتقلون عبر حدود الولاية. اكتسب الحراك الطلابي منحي جديدًا بسبب التكنولوجيا التعليمية والتعلم عن بعد، مما سمح بجعل المقررات الدراسية أون لاين. تمنح بعض مؤسسات التعليم العالي، مثل كلية "تشارتر أوك" الحكومية Charter Oak State Collegeدرجات لطلابها بناءً على تقييم حقائب مقررات الطلاب الدراسية من مؤسسات تعليمية متعددة.

بناءً علي ما سبق، ورغم تعدد الرؤي حول النشأة التاريخية لنظام الساعات المعتمدة، إلا أن أغلب الدراسات تتفق أنه نظام أمريكي المنشأ والجذور تم تطويره علي مدار قرنين من الزمان، ثم قامت بعض الدول

باستعارته وتطبيقه في مؤسسات التعليم العالي.

يسعى نظام الساعات المعتمدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيما يلي:

- تحسين جودة التعليم العالي، فضلاً عن ربط المقررات الدراسية بمتطلبات سوق العمل. وينهض هذا النظام على توسيع نطاق المقررات الدراسية المتاحة للطلاب، بدلاً من الاعتماد على البرامج والمقررات الدراسية المحددة سلفاً.
- تحسين عملية التعلم، وزيادة كفاءتها، وإزالة الحواجز بين التعلم الأكاديمي والمهني، عن طريق إتاحة الفرص للطلاب لاختيار التخصصات والمقررات الدراسية المناسبة لقدراتهم (Pardaboyev, 2022,p.57).
- تعزيز العلاقة بين الطلاب وعضو هيئة التدريس من خلال عملية الإرشاد الأكاديمي، حيث يقدم عضو هيئة التدريس كمرشد أكاديمي المساعدة اللازمة للطلاب بما يساعدهم على تنفيذ خططهم الدراسية بنجاح.
- دعم التعاون بين الجامعات من جهة وبين مختلف بلدان العالم المطبقة لنظام الساعات المعتمدة من جهة أخرى(Kin et al., 2022,p.302) .
- تركيز وتقليل عدد الساعات المعتمدة التي يدرسها الطالب في الفصل الدراسي الواحد.
- تقليل الهدر في الوقت والتكاليف، وذلك بتقليص حالات التعثر والرسوب في الدراسة، وما يترتب عليهما من مشكلات اجتماعية ونفسية واقتصادية، وكذلك عدم إعادة العام الدراسي كاملاً.
- زيادة رفع المستوى التحصيلي للطالب من خلال تعويده على الاهتمام والمواظبة والجدية في التعليم.
- مساعدة الطلاب على اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بمستقبلهم، مما يعمق من زيادة ثقتهم في أنفسهم، ويحفزهم على الإقبال على التعليم، طالما أنهم يدرسون بناءً على اختياراتهم ووفق ظروفهم وقدراتهم . (Conijn et al., 2016, p.19)
- تطوير مهارات التعامل مع مصادر التعلم المختلفة والتقنية الحديثة والمعلوماتية، وتوظيفها إيجابيًا في الحياة العملية (Shruthi et al., 2021, p.604).

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول: إن التركيز الرئيس لأهداف نظام الساعات المعتمدة ينصب

على توفير الحرية الأكاديمية للطلاب في اختيار ما يناسبهم من مقررات بمساعدة وتوجيه من المرشد الأكاديمي بما يتوافق مع مستحدثات العصر وحاجات سوق العمل (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.190).

لكي يحقق هذا النظام الأهداف المنشودة منه، لابد من توافر عدة متطلبات تنظم عملية تطبيقه من أهمها ما يلي:

1- **توفير التمويل المالي الكافي؛** فتطبيق نظام ساعات المعتمدة يتطلب توفير موارد تمويل إضافية لتغطية متطلبات تنفيذ نظام ساعات الاعتماد. ويجب على المؤسسات التعليمية التي ترغب في تنفيذ هذا النظام أن تبحث عن بدائل لتوفير الموارد المالية دون أن يكون هناك عبء إضافي على ميزانية الدولة من خلال استخدام الموارد التي توفرها الجامعات من برامج الإنفاق وكذلك المصروفات الخاصة بالجامعات الخاصة- على سبيل المثال، بحيث تتوافر خدمات تعليمية عالية الجودة لجميع الطلاب بما يضمن لهم الحقوق المكفولة لهم والمنصوص عليها في الدستور (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.190).

2- **الإرشاد الأكاديمي:** ليس هناك أدني شك في أن نجاح نظام الساعات المعتمدة في الجامعة يعتمد على نجاح عملية الإرشاد الأكاديمي باعتبارها واحدة من أهم الوسائل لمساعدة الطالب على الاندماج في البيئة الأكاديمية، والوصول إلى الأهداف المرجوة، وتحقيق أعلى معدلات التحصيل الأكاديمي (حمد، علي،2020، ص.31). أصبح الإرشاد الأكاديمي أحد عناصر الجودة في التعليم ومعيارًا مهمًا للاعتماد حتى أصبح عملية مستمرة يبدأ بدخول الطالب الجامعة ويستمر معه حتى تخرجه. كما أصبح الإرشاد عملية متعددة الأوجه، ويشمل توجيه الطالب تعليميًا ومهنيًا ونفسيًا واجتماعيًا، مع التأكيد على ضرورة ربط ما يدرسه الطالب بسوق العمل (الضبع، عباس،2023، ص.2؛ محمد،2016، ص.485)

يعرف البعض الإرشاد الأكاديمي أنه عملية تعليمية ومهنية تقدمها الجامعة كخدمة يُكلف فيها أعضاء هيئة التدريس بمساعدة الطالب للتكيف مع البيئة الجامعية، والتعرف عليها، ورفع الوعي بقدراته، وتمكينه من إدراك ذاته، واختيار التخصص الذي يناسب قدراته وإمكاناته، ووضع الخطة المناسبة لتخصصه، والإشراف على تنفيذها طوال فترة الدراسة بطريقة تتفق مع ظروف الطالب وقدراته ورغباته في إطار قوانين وأنظمة الجامعة" (محمد،2016، ص.494) بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي، وتقليل الخسائر الكمية والنوعية في العملية التعليمية بما يعود بالنفع على الطالب من جهة، ومجتمعه ككل من جهة أخرى (الضبع، عباس،2023،ص.4).

بناءً على ما سبق يمكن تقسيم أهداف الإرشاد الأكاديمي إلى اتجاهين، أحدهما تمهيدي أو تعريفي يهدف لمساعدة الطالب على الإلمام بالحياة الجامعية وأنظمتها المختلفة وشروط القبول واختيار التخصصات العلمية المناسبة أو نمائي يهدف لتزويد الطلاب بالمعلومات والخبرات والمهارات التي ستجعلهم قادرين على التخطيط لمستقبلهم الأكاديمي، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات، وحل المشكلات التي يواجهونها في مسيرتهم الأكاديمية، وتحقيق الانسجام الشخصي والاجتماعي (الطاهر،2019، ص.317).

تنبع فلسفة الإرشاد الأكاديمي في الأساس من الفلسفة العامة للعملية الإرشادية، وهي تنمية رأس المال البشري إلى أقصى حد ممكن من خلال مساعدة الطلاب على أن يصبحوا أكثر اعتمادًا على أنفسهم في مواجهة مشكلاتهم، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المحدد، ليصبحوا أعضاء مشاركين فاعلين في العملية الإنتاجية داخل المجتمع، كما تقوم فلسفة الإرشاد الأكاديمي على المستوى الجامعي على عدة حقائق واعتبارات، منها أن الطالب في سن الجامعة أقدر على الاعتماد على نفسه من الطالب في المراحل التعليمية السابقة للتعليم الجامعي، وأنه يرحب ويسعد بتحمل المسؤولية، ولكنه يحتاج إلى من يرشده ويعطيه البصيرة (إسماعيل ،2020، ص.180).

والمرشد الأكاديمي هو أحد أعضاء هيئة التدريس أو من يعادلهم في القسم العلمي الذي يتخصص فيه الطالب، وهو الجهة الأولى التي يجب أن يستقبل الطالب النظامي للدراسة بنظام الساعات المعتمدة، كونه صاحب إحدى الوظائف المعاونة لخدمة الطلاب، ويتم تعيينه رسميًا من قبل الكلية كأحد طرفي علاقة الإرشاد الأكاديمي التي تتجاوز مسؤولية تحديد الأهداف واختيار المقررات والتغلب على العقبات الأكاديمية والتكيف مع حياته الجامعية بل توجيه الطالب لتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ قراراتها لتحقيق النجاح المنشود (Pedersen,2023,p.772). وقد يقوم المرشد الأكاديمي بالتوجيه والإرشاد بنمطه التقليدي أو الإرشاد الأكاديمي الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل: البريد الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، غرف الدردشة كمحاولة لحل مشكلة عدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، وانخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس، وقلة عدد القاعات والمباني الدراسية في الكلية (حسين،2021، ص.302).

3- **تحديد عدد الطلاب**، يتم تحديد عدد الطلاب في كل مجموعة بحيث لا يتجاوز (40) طالباً، وإذا كان هناك عدد أكبر يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعات (إسماعيل ،2020، ص.180).

4- **وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس** يتناسب مع عدد المقررات الدراسية وعدد الفصول التي تفتح لكل مقرر، بحيث تتاح الفرصة للطالب أيضًا الاختيار من بينهم للتدريس له. في حالة وجود عدد قليل من الأساتذة، من الممكن الاعتماد على أنظمة الإعارة الجزئية من الجامعات الأخرى.

5- **الحضور والانتظام في الدراسة**، يحدد نظام الساعات المعتمدة نسبة معينة للحضور، يلتزم بها جميع الطلاب وهي ٧٥% من المحاضرات والدروس العملية التطبيقية لاستكمال برامجهم الدراسية، ولا يجوز لهم التغيب بنسبة تزيد عن ٢٥% من المحاضرات والدروس التطبيقية إلا بتقديم الأسباب والأعذار المقنعة بمعرفة المرشد الأكاديمي (حمد، علي،2020، ص.32).

6- **وجود نظام القبول والتسجيل** الذي يتيح للطالب حرية اختيار المقررات التي تناسب تخصصه وميوله واحتياجاته من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى. وتعتمد عملية التسجيل على مجموعة من العوامل تؤثر فيها من حيث وضوح خطة الطالب الدراسية ومدى تعاون المرشد الأكاديمي، وتوفير مكان مناسب للتسجيل، مع توافر أجهزة حديثة لبرمجة عملية التسجيل، وتوفير رابط يتم من خلاله التسجيل الإلكتروني للمقررات الدراسية، وتتطلب عملية تسجيل الطلاب لمجموعة من المقررات التي اختاروها للدراسة في فصل دراسي معين وفقًا لخطتهم الدراسية، وبمعاونة مرشده الأكاديمي إعداد ملف التسجيل الذي يتضمن مجموعة من المستندات حسب كل كلية ومنها: نموذج لتسجيل الطالب، كتيب يتضمن القواعد العامة لنظام الساعات المعتمدة، دليل تعريفي للكلية المقبول فيها الدارس وتخصصاتها المختلفة، قائمة بالمقررات الإجبارية والاختيارية للمراحل المختلفة، جدول المقررات المطروحة للفصل الدراسي(حسين،2021، ص.302؛عبد العزيز وآخرون،2020، ص.195).

يوجد نظامان لتسجيل الطلاب داخل نظام الساعات المعتمدة يعتمد على مدى تفرغ الطالب: نظام التفرغ الكامل، حيث يكون الطالب متفرغًا طوال الوقت (Full-time student) فيسجل مجموع ساعات معتمدة لا يقل عن (12) ساعة في الفصل الدراسي وذلك حسب لائحة كل كلية؛ نظام التفرغ بعض الوقت: طالب متفرغ للدراسة جزء من الوقت (Part-time student) وهو الطالب الذي تضطره ظروفه الشخصية أو الاجتماعية أو العملية إلى تسجيل ساعات معتمدة يقل مجموعها عن 12 ساعة في الفصل الدراسي وذلك حسب لائحة كل كلية(Shokeen, 2018,p.131).

تجرى عملية تسجيل الطالب في نظام الساعات المعتمدة وفقًا لثلاث مراحل: مرحلة التسجيل المبكر أو المبدئي: حيث يقوم الطالب في نهاية الفصل الدراسي بتسجيل التي يرغب في دراستها في الفصل الدراسي

التالي ويتم ذلك بمساعدة المرشد الأكاديمي؛ مرحلة التسجيل النهائي: وهي مرحلة مخصصة لاختيار الطالب للمقررات النهائية التي سيدرسها في الفصل الدراسي الجديد، وهي تتم غالبًا قبل بداية العام الفصل الدراسي مباشرة؛ مرحلة التسجيل المتأخر: وهي مرحلة مخصصة للطلاب الذين لم يتمكنوا من التسجيل في مرحلة التسجيل النهائي؛ وغالبًا ما تمتد لمدة أسبوع على الأكثر من بداية الفصل الدراسي(حسين،2021، ص.303).

7- **إمكانية الحذف والإضافة** خلال فترة زمنية محددة ومعلنة في فترة التسجيل يمكنه من خلالها حذف أو تقليص بعض المقررات الدراسية لظروف ما أو إضافة مقرر أو أكثر خلال الأسبوعين الأول والثاني من الفصل الدراسي، مع مراعاة العبء الأكاديمي الأقصى له ووفق ضوابط محددة وواضحة تبعًا لطبيعة البرنامج الذي يدرس فيه الطالب، وعدد الساعات المعتمدة المسموح بها لكل مقرر، وبمساعدة المرشد الأكاديمي، وتوجيهه (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.199) .

8- **الانسحاب والتأجيل**، حيث يتمتع نظام الساعات المعتمدة بقدر كبير من المرونة التي تتيح للطالب التأجيل أو الانسحاب من الدراسة أو من بعض المقررات التي قام بتسجيلها مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من العبء الأكاديمي المسموح به وذلك لسبب من الأسباب، إذا كان الانسحاب ناتجًا عن ظروف صحية –على سبيل المثال، ويتم ذلك خلال الأسبوعين: الأول، والثاني من بداية الفصل الدراسي، وفي هذا الحال لا يثبت له في سجله أنه منسحب (الطاهر،2019، ص.323).

9- **التقويم والتقديرات:** يمكن التعرف على مستوى تحصيل الطالب الأكاديمي من خلال عملية التقويم عن طريق رصد الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في كل مقرر دراسي، ويعبر عن هذه الدرجات في صورة تقديرات، وقد يعبر عن هذا التقدير بنسبة مئوية، أو بحرف أبجدي، وعلى أساس هذه التقديرات يمكن حساب المعدل التراكمي الفصلي والذي يعني: متوسط ما يحصل عليه الدارس من نقاط الفصل الدراسي الواحد ويقرب إلى رقمين عشريين فقط، وبينما يعني المعدل التراكمي العام: متوسط ما يحصل عليه الدارس من نقاط خلال الفصول الدراسية التي انتهى من دراستها ويقرب إلى رقمين عشريين فقط (Sin, 2014,p.1823).

يتم تخصيص (٥٠) درجة لكل مقرر على كل ساعة نظرية معتمدة و(٢٥) درجة لكل ساعة عملية أو تطبيقية معتمدة، أما في المقررات النظرية التخصصية يتم تحديد (٧٠%) للامتحانات التحريري النهائي و(٣٠) من درجة المقرر لأعمال السنة، وفي المقررات النظرية الاختيارية يخصص (٨٠) لدرجة الامتحان التحريري

و(٢٠%) من درجة المقرر الأعمال السنة، وفي المقررات التي تتوزع ساعاتها بين النظري والعملي (أو التطبيقي) يخصص (٦٠%) للامتحان التحريري النهائي و(٢٠%) الأعمال السنة، (٢٠%) للامتحان العملي، أما المقررات العملية فيخصص(40%) للامتحان العملي النهائي و(٦٠%) للتقويم المستمر خلال الفصل الدراسي، ويتم احتساب درجات أعمال السنة على ورش العمل والأعمال الفصلية والبحوث التطبيقات والاختبار الشفوي (في نهاية الفصل الدراسي)، وتنقسم درجة أعمال السنة مناصفة بين الأعمال الفصلية والاختبار الشفوي، ويشترط لنجاح الدارس أن يحصل على (50%) على الأقل من درجة الامتحان التحريري للمقرر، ويعد الدارس الغائب في الامتحان التحريري غائبًا في المقرر كله، وعليه أن يؤدي جميع امتحاناته إذا كان من حقه دخول الامتحان، وتشكل لجان الامتحانات التحريرية من عضوين على الأقل من أعضاء هيئة التدريس ومن ثلاثة أعضاء للامتحانات الشفوية أو العملية، ومدة الامتحان التحريري في آخر الفصل الدراسي لأي مقرر ثلاث ساعات(Smith, 2019,p.8).

وفي نظام التقويم والتقديرات يمكن أن يكون هناك تقدير غير مكتمل، وهو يمنح للدارس الذي لم يكمل التكليفات والأعمال المطلوبة لمادة ما بعذر من أستاذ المادة، ويُمنح هذا الطالب وقتًا إضافيًا لإكمال الأعمال المطلوبة، حيث يجب عليه إبدال هذا التقدير بإحدى التقديرات الآتية: (أ) أو (ب) أو (بَ) أو (جـ) أو (جَ) أو (ل) أو (لَ) خلال مدة يحددها عضو هيئة التدريس على ألا تتعدى نهاية الفصل الذي يليه عدا الفصل الصيفي، وإذا لم يتم ذلك فإن تقدير غير مكتمل يُحول تلقائيًا إلى راسب (Phipps& Alexander, 2023,p.17). ولا يعد الطالب ناجحًا في أي مقرر من المقررات إلا إذا حصل على نسبة (60%) على الأقل من النهاية العظمي لدرجة هذا المقرر، ويتم تقدير نجاح الطالب في المقررات الدراسية بأحد التقديرات والنقاط الآتية:

- ممتاز (٩٠ فأكثر) ويقدر بـ (٧) نقاط ورمزه (أ).
- جيد جدًا (٨٠% إلى أقل من ٩٠%) ورمزه (جـ جـ) وبها مستويان: جـ جـ (٨٥ % إلى أقل من ٩٠%) ويقدر بـ (6) نقاط ورمزه (بَ)؛ جـ جـ (٨٠% إلى أقل من ٨٥ %) ويقدر بـ (5) نقاط ورمزه (ب).
- جيد (٧٠% إلى أقل من٨٠%) وله مستويان:(75 % إلى أقل من ٨٠%) ويقدر بـ (4) نقاط ورمزه (جَ)؛ (70 % إلى أقل من 75 %) ويقدر النقاط بـ (٣) نقاط ورمزه (جـ).

- مقبول (60 % إلى أقل من 70 %) وله مستويان: (65 % إلى أقل من 70 %) ويقدر بنقطتين (٢) ورمزه (لَ)؛ (60 % إلى أقل من 65 %) ويقدر بنقطة (1) نقطة ورمزه (ل)
- راسب اقل من (٦٠%) (عبد العزيز وآخرون،2020،195؛Brøgger, 2019,p.173).

ولقد ظهرت عدة عوامل تؤثر على نظام الساعات المعتمدة يوضحها الشكل التالي والتي تتمثل في: عبء العمل، والعبء الزمني، والإجهاد النفسي والإرهاق العقلي.

الشكل (1) العوامل المؤثرة على نظام الساعات المعتمدة

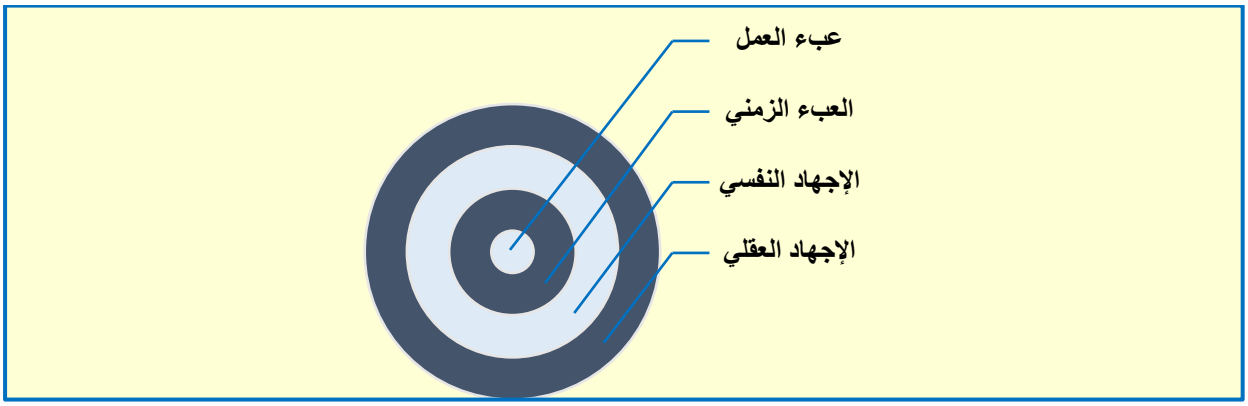

المصدر: إعداد الباحثة

(1) عبء العمل Work load

عبء العمل يمثل مقدار الطاقة المبذولة والإنهاك والتعب الناتج عن أداء العمل أو عن الوقت اللازم لأداء مقدار معين من العمل، وهو يمثل أيضا التكلفة التي يتكبدها الطالب لتحقيق مستوى معين من الأداء (Kin,2022,p.300). أشارت عديد من الأدبيات النفسية وبعض الدراسات الحديثة خلال قيامها بقياس عبء العمل في مجالات مختلفة أن هناك بعض العوامل التي تؤثر عليه منها: صعوبة المهمة، وضغط الوقت، والأداء، والجهد الحسي العقلي، والجهد البدني، ومستوى الإحباط، ومستوى الإجهاد، والتعب، ونوع النشاط لكن أكثر العوامل تأثيرًا في البيئة الجامعية هم عبء الزمني والجهد العقلي والإجهاد النفسي (Phipps& Alexander, 2023,p.17).

(2) العبء الزمني Time load

يمكن أن يشير العبء الزمني إلى الوقت الذي تتطلبه أداء مهمة ما وفقًا للوقت المتاح، ويتم تقييمه من خلال تقنية تقييم عبء العمل الذاتي the Subjective Workload Assessment Technique (SWAT)، ولقد أشارت دراسة (Meredith et al., 2021,p.13) أن تداخل المهام قد يفرض عبئًا زمنيًا إضافيًا من خلال ضرورة إعطاء الأولوية لبعض المهام على حساب أداء مهام أخرى ذات أولوية أقل. ينطبق تداخل المهام على المقررات الدراسية في شكل عدة مهام متوازية يجب علي الطالب أن يرتب أولوياته عند القيام به.

(3) الإجهاد النفسيPsychological stress

أشارت دراسة كلًا من (Meredith et al., 2021,P.43 ,P.96;Bowling et al., 2015) أن هناك علاقة وثيقة بين عبء العمل والالتزام التنظيمي وكذلك عبء العمل والرفاهية، ووجدوا أن عبء العمل قد يؤدي إلي أنواع مختلفة من الإجهاد منها الإجهاد والإرهاق النفسي وفقًا لنوعية المهام المطلوب القيام بها والوقت المخصص لها، كما توصلت الدراسات أيضًا أن الوقت الذي يقضيه الطلاب في دراسة المقررات، يزداد بانتظام قبل المواعيد النهائية للاختبارات كما وجدت دراسة حديثة(Huntington-Klein & Gill, 2021,P.123) استطلعت آراء الطلاب فيما يتعلق بالتوتر والإجهاد النفسي وسلوكيات الأستاذ الجامعي والاستراتيجيات المتعددة والفعالة للتخفيف من حدة التوتر المرتبطة بالامتحانات، و توصلت إلي أن التوتر ومعدلات الإجهاد النفسي تزداد بشكل ملحوظ باقتراب موعد الاختبارات نتيجة تركيز الطلاب وقيامهم بمهام متعددة في ظل توافر عبء زمني محدود.

(4) الإجهاد العقليMental effort

وفقًا لدراسة (Boumi& Vela,2021,P.3)، يعد الإجهاد العقلي من المتغيرات التي لها تأثير كبير على عبء العمل، فهو يمثل أحد أنواع الإرهاق الذي يسببه النشاط المعرفي والذهني وليس النشاط الجسدي، ويعرف بأنه مقدار الاهتمام أو التركيز المطلوب لأداء مهمة ما. ويعد إجراء الحسابات واتخاذ القرارات وتذكر المعلومات أو تخزينها وحل المشكلات كلها أمثلة على الإجهاد العقلي. وينقسم الإجهاد العقلي إلى ثلاثة مستويات: إجهاد عقلي قليل جدًا عند القيام بالأنشطة شبه التلقائية، أو التي تتطلب قليل من الاهتمام أو لا تتطلب أي اهتمام على الإطلاق؛ الإجهاد العرضي عند وجود عديد من المهام والالتزامات وعدم القدرة على تنظيمها؛ الإجهاد

العقلي المكثف أو المزمن ويحدث عند القيام بعدة مهام وأنشطة معقدة تتطلب تركيزًا واهتمامًا عاليين (Majumdar et al., 2021,P.117).

من خلال تناول العوامل السابقة، أشارت دراسة كلًا من" هنتنغتون كلاين وجيل" و "روجوسكا" (Huntington-Klein & Gill, 2021,P.124 ;Rogowska et al. , 2021,p.37) أن الطلاب ينظرون إلى العبء الزمني على أنه أكثر العوامل أهمية عند اختيار المقررات مقارنة بالإجهاد العقلي والإجهاد النفسي، وأنه كلما كان الوقت متاحًا للتمكن من أداء مهامهم فإنهم يتعرضون لدرجات أقل من الإجهاد العقلي والنفسي.

يحقق تطبيق نظام الساعات المعتمدة عدة مزايا، فهو يساعد في تطوير شخصية الطالب حينما تتاح الفرص أمامه للمشاركة الإيجابية وحرية اختيار المقررات الدراسية التي يرغب فيها والتي تقع ضمن اهتماماته وحسب ظروفه وقدراته الشخصية (إسماعيل،2020،ص.174) ، مع إمكانية استحداث برامج دراسية جديدة – تحت مظلة التخصص – وفقًا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل أو إمكانية إعادة طرح أو رفع مقررات دراسية طبقًا لمتطلبات التطوير، وتحقيقًا لمتطلبات سوق العمل، كما يعزز العلاقة بين الأستاذ وطلابه في حال وجود إرشاد أكاديمي فعال، يحقق أيضًا المرونة في توزيع العبء الدراسي للطلاب؛ فاختيار العبء الأكاديمي المناسب للطالب يقلل من فرص الفشل وإهدار الجهد من ناحية، أو إضاعة الوقت عن طريق التسجيل للحصول على عبء أقل من ناحية أخرى، فالطالب الأكثر ذكاءً سيقوم بإكمال دراسته الجامعية في فترة أقصر، بينما يستطيع الطالب الأقل ذكاءً بقضاء فترة أطول دون أن يعاني من مرارة الفشل وإعادة السنة أو الفصل الدراسي، كما يسمح للطالب بالحصول على شهادته الأكاديمية إلى الحد الذي يتوافق مع قدراته ضمن الحدود الدنيا والقصوى للعبء الدراسي التي يسمح بها النظام (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.182؛ عبد القادر،2014، ص.104؛ محمد،2016، ص.485)؛ فضلًا عن ذلك، المرونة التي يتمتع بها النظام فإذا رسب الطالب في مقرر إجباري، فعليه إعادته لكن إذا رسب في مقرر اختياري، فيمكنه إعادة دراسته أو دراسة مقرر بديل. أيضًا، إذا حصل الطالب على درجة مقبولة في مقرر ما، فيمكنه إعادة دراسة المقرر لتحسين درجاته، كما يجوز للطالب أيضًا الانسحاب من التسجيل في مقرر واحد أو أكثر لظرف ما بعد موافقة المرشد الأكاديمي خلال بداية الدراسة، مع مراعاة الحد الأدنى من عدد ساعات الاعتماد (درويش وآخرون،2021، ص.3)، وبالتالي يطور هذا النظام

لدى الطالب القيم المتعلقة بالانضباط والالتزام واحترام الوقت، من خلال مراعاة تواريخ تسجيل والانسحاب من المقررات،..... إلخ (إسماعيل،2020، ص .174).

وبالرغم من المزايا المتعددة التي ذكرتها بعض الدراسات، توجد مثالب لنظام الساعات أشارت إليها تقارير رسمية أمريكية وعدة دراسات أجنبية حديثة معظمها أُجري بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها منشأ نظام الساعات المعتمدة، ومن أبرز التقارير والدراسات التي توسعت في انتقاد نظام الساعات المعتمدة ما يلي:

(Boumi & Vela, 2021; Ehrlich, 2013a; Ehrlich, 2013b; Degner, 2022; Huntington-Klein&Gill, 2021; John, 2012; Laitinen, 2012; Parados et al.,2023; Shedd, 2013; Wolanin, 2013)

وتشير المراجعة المدققة للأدبيات إلى رصد أبرز الانتقادات التي وجهتها التقارير الأمريكية الرسمية لنظام الساعات المعتمدة كما هو مُطبق في الجامعات الأمريكية إلى ما يلي:

(1) يمثل نظام الساعات المعتمدة عبئًا على أعضاء هيئة التدريس

تشير دراسة كلًا من (Enrlich, 2013a,p.31; Parados et.al., 2023,p.57) إلى العبء الواقع على أعضاء هيئة التدريس عندما يتم تكليفهم بتوجيه وإرشاد أو تدريب مئات أو حتى الآلاف من الطلاب المسجلين في عدة مقررات دراسية في آن واحد سواء في الحرم الجامعي أو افتراضيًا، عوضًا عن قيامهم بتحديد عبء العمل لكل طالب وترجمة ذلك العبء إلى ساعات معتمدة لأغراض التقويم، الأمر الذي يمثل تحديًا أكبر.

(2) إساءة استخدام الطلاب للمرونة وحرية اختيار المقررات الدراسية أو الأساتذة الذين يقومون على تدريس هذه المقررات

أشارت دراسة كلًا من(Enlrich, 2013a,p.42;Enlrich, 2013b,p.46;Shedd, 2013,p.8) أن نظام الساعات المعتمدة ينهض علي الاهتمام بالطالب وإتاحة حرية الاختيار له سواء فيما يتعلق بالمقررات الدراسية أو الأساتذة الذين سيقومون بتدريسها لكن هذه الحرية قد يُساء استخدامها، فيكون حرص الطلاب على اختيار عضو هيئة تدريس سهلًا في منح الدرجات وغير مهتم بالحضور والغياب بغض النظر عن إمكانية الاستفادة منه أكاديميًا أم لا، وبالتالي الحصول على درجات مرتفعة بغض النظر عما اكتسبوه من معارف وكفايات تؤهلهم لسوق العمل، الأمر الذي يشير إلى خطورة الدرجة التي حصل عليها كمقياس غير حقيقي أو مزيف لنواتج التعلم. ترتب على ذلك أيضًا فقدان النظام لأهم مميزاته وهي

تكامل المعارف المختلفة، حيث تم إهمال بعض التخصصات الأخرى نتيجة انجذاب الطلاب لبعضها دون الأخرى.

(3) نظام الساعات المعتمدة يقتل الإبداع والابتكار لدى الطلاب

وهذا ما توصلت إليه دراسة (Degner et al., 2022,p.166; Ehrlich, 2013a,p.31)، فضلًا عن ذلك أجرت دراسة (Ehrlich, 2013a,p.31) مقابلات مع قادة بعض مؤسسات التعليم العالي المشهود لهم بدعم الإبداع والابتكار في تعليم الطلاب أو ما يسمي بالابتكار التعليمي، ومن أبرز تلك المؤسسات التي أُجريت مع قادتها المقابلة : كلية "ألفيرنو Alverno College وجامعة "فينيكس" University of Phoenix وكلية فلوريدا الجديدة"New College of Florida" وكلية إكسلسيور "Excelsior College" وجامعة "ويسترن جوفرنرز "(Western Governors University (WGU في الولايات المتحدة الأمريكية. كان الغرض من المقابلة هو رصد آراء ومعرفة تجارب هؤلاء الأشخاص في قيادة التغيير المؤسسي وتصوراتهم حول مدى تعزيز نظام الساعات المعتمدة لجهودهم في تحقيق الإبداع والابتكار أو عرقلته لجهودهم إزاء تحقيق ذلك. أكدت هذه القيادات بالإجماع دون استثناء أن نظام الساعات المعتمدة يمثل عائقًا كبيرًا أمام ما شرعوا في القيام به في مجال تعلم الطلاب علي اعتبار أن البرامج والمقررات الدراسية في هذا النظام تركز علي الجانب المعرفي أكثر من الجانب العملي والمهاري، وأنها تفتقر لإكساب الطلاب المهارات والكفايات اللازمة، إضافة إلي مواجهتهم عقبات عديدة ومزعجة عند قيامهم بتطوير برامجهم لتحفيز الطلاب علي التفكير والإبداع، فهم يقومون بتطبيق هذا النظام إرضاءً لرغبات بعض أصحاب المصلحة مع محاولة التغلب على العقبات التي قد يفرضها نظام الساعات المعتمدة أو التحايل عليها لحين إيجاد نظم تعليمية بديلة لنظام الساعات المعتمدة.

(4) فشل نظام الساعات المعتمدة في تحقيق نتائج تعلم حقيقية تترجم إلى كفايات يكتسبها الطلاب عند تخرجهم من أجل الانخراط في سوق العمل.

وهذا الانتقاد أجمعت عليه عدة دراسات كدراسة: (Enlrich, 2013b,p.42; Huntington-Klein & Gill, 2021, p.625; John, 2012, p.453; Laitinen, 2012,9; Parados et al.,2023, p.57; Wolanin, 2013, p.102). فنظام الساعات المعتمدة يسهم في تفتيت وتجزئة نتائج تعلم الطلاب من خلال ضعف المعايير والمقاييس المستخدمة في التقويم وقياس نتائج التعلم، فضلًا عن ضبابية نتائج التعلم المرجوة جراء تطبيق ذلك النظام، وهذه نتيجة مترتبة على إساءة اختيار الطلاب لبعض المقررات أو أعضاء هيئة التدريس، فالدرجة التي يحصل عليها الطالب قد لا تقيس ما تعلمه

واكتسبه من كفايات.

على الرغم من اعتراف جميع أصحاب المصلحة من مؤسسات وطلاب وحكومات وأصحاب العمل والجهات المعتمدة والبلدان الأخرى بنظام الساعات المعتمدة كمقياس للتعلم، حتى وإن لم يتحقق الهدف المنشود أو كانت معايير التعلم منخفضة للغاية إلا أن استخدام النظام قد يشجع ويسمح للمؤسسات التي تهتم بالربح أكثر من التعليم علي عدم الاهتمام بسلامة المقررات الدراسية لدرجة البكالوريا أو تحقيق الفاعلية التعليمية بل وقد تتجنب معالجة بعض القضايا المتعلقة بأداء الطلاب وتحقيق أهداف التعلم. أيدت ذلك دراسة كلًا من (Enlrich, 2013b,p.44; Laitinen, 2012,p.6)، حيث أفادت بوجود انفصال غريب بين الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن الجامعات الأمريكية مؤسسات تعليمية رائعة ومتميزة والاعتراف المتزايد بأن خريجيها ليسوا كذلك، فليس من الغريب أن أرباب العمل ليسوا راضيين عن الأداء الوظيفي للخريجيين الجدد. وفي مقابلة أجرتها رابطة الكليات والجامعات الأمريكية the Association of American Colleges and Universities مع أصحاب العمل مؤخرًا لمعرفة مدي رضاهم الوظيفي عن أداء الخريجيين الجدد وعمًا إذا كان الخريجون مؤهلين جيدًا للنجاح في شغل بعض الوظائف في شركاتهم، تبين أن ثلث أصحاب العمل غير راضٍ عن الأداء الوظيفي للخريجين الجدد وأنهم غير مؤهلين جيدًا كما هو متوقع لشغل تلك الوظائف.

(5) التكلفة المالية الباهظة لنظام الساعات المعتمدة

تري "ليتنين" (Laitinen,2012, p.8) أنه إذا كانت الساعات المعتمدة تمثل حقًا وحدة تعليمية موحدة بين الكليات والجامعات الأمريكية لكان من السهل تطبيق الحراك الطلابي بين المؤسسات التعليمية، فالدولار في ولاية نيويورك هو الدولار في ولاية إلينوي، والساعة في ولاية تكساس لا تزال هي نفس الساعة في ولاية مينيسوتا لكن الكليات ترفض بشكل روتيني الأرصدة المكتسبة من الكليات الأخرى عند انتقال الطالب إليها، الأمر الذي قد يفرض علي بعض الطلاب الأمريكيين الالتحاق بأكثر من كلية. يوضح الشكل التالي أن (41) في المائة فقط من الخريجين يلتحقون بكلية واحدة، بينما يلتحق (59) في المائة من الطلاب بكلية أو أكثر منهم (24) في المائة يلتحقون بثلاثة كليات أو أكثر، وبالتالي فإن رفض تحويل الاعتمادات من كلية لأخري يفرض تكاليف باهظة علي الطلاب، ومن المحتمل أن يقلل من فرصتهم في إتمام الدراسة والحصول على شهادة أو قد يؤدي النظام إلى زيادة التوتر والضغط على الطلاب في ظل ضغوط الوقت و محدودية الساعات المتاحة في النهاية.

شكل(2) نسبة الطلاب الأمريكيين الملتحقين بكلية أو أكثر لصعوبة الحراك الطلابي في بعض الكليات

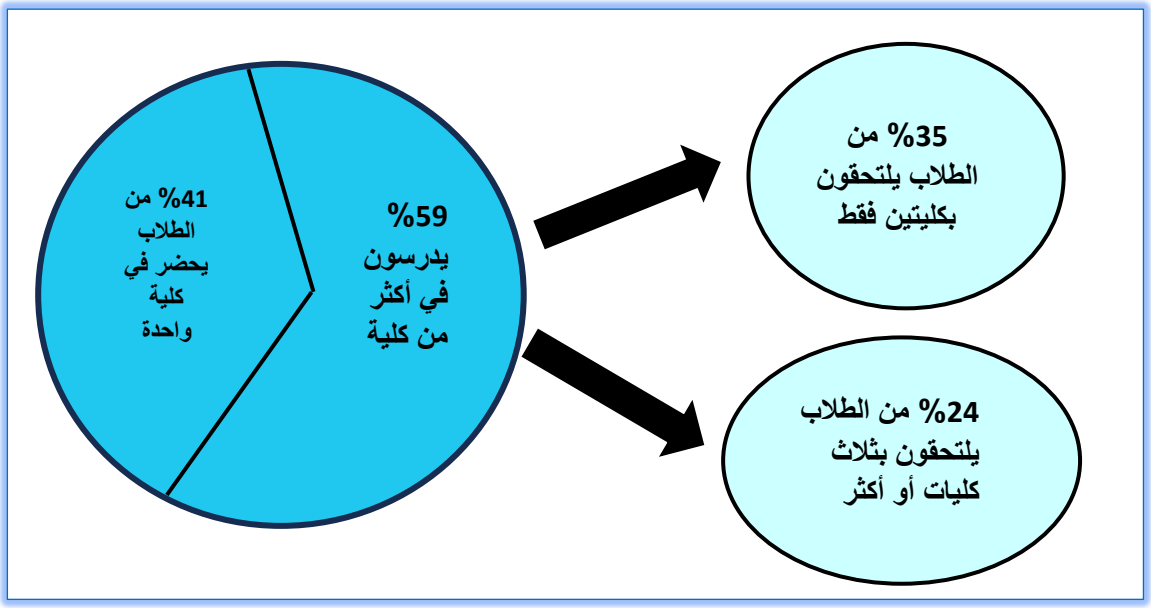

المصدر(Laitinen,2012, p.8)

(6) رفض بعض الجامعات في عديد من الولايات الأمريكية لفكرة أن الساعات المعتمدة تمثل مقياساً صادقاً لما تعلمه الطلاب.

وهذا لا يدركه عدد كبير من الطلاب، ويفترضون أنه من السهل الانتقال من كلية لأخري واحتساب ما اكتسبوه من ساعات معتمدة في الكلية السابقة عند الانتقال لكلية أخري مناظرة لكن الأمر ليس كذلك. على سبيل المثال، وفقًا للإجراءات الأخيرة الذي اتخذتها الهيئة التشريعية في ولاية "لويزيانا"Louisiana أنه عندما ينتقل طالب البكارليوس من كلية المجتمع في لويزيانا إلى كلية حكومية أخري مدتها أربع سنوات فإنه يُخصم منه عادة ما بين 21 و24 ساعة معتمدة وبالتالي يمثل ذلك إهدار للوقت والجهد والمال، حيث يضطر الطلاب المنقولون إلى إعادة دراسة بعض المقررات لتعويض هذه الساعات المعتمدة التي تم خصمها لعدم الاعتراف بها أو لغير ذلك من الأسباب (Ehrlich, 2013b,p.44).

(7) هشاشة " بنية " نظام الساعات المعتمدة مع ازدياد معدلات إقبال الطلاب الأمريكيين علي الدراسة عبر الإنترنت بشتى أنواعه.

فقد أُجهد نظام الساعات المعتمدة وأصبح أكثر هشاشة مع زيادة عدد الطلاب الأمريكيين المسجلين في الكليات الربحية بشكل كبير في العقد الماضي، حيث زاد بأكثر من 300 في المائة بين عامي 2000 و2010. وفي الفترة من 2002 إلى 2010، ارتفعت نسبة الطلاب، في القطاعات العامة والخاصة والربحية، الذين يدرسون مقررات فصل دراسي واحد على الأقل عبر الإنترنت من أقل من 10 % إلى 32 % كما يوضحها الشكل (3). أدت اتجاهات زيادة معدلات تسجيل الطلاب في المؤسسات التعليمية الربحية والتسجيل عبر الإنترنت مجتمعة إلى تقويض الأساس الهش للنظام القائم على الساعات المعتمدة (Laitinen, 2012, p.9).

الشكل (3) الزيادات السريعة في التعليم عبر الإنترنت والتعليم الهادف للربح تتحدى ساعة الائتمان

المصدر: وزارة التعليم الأمريكية المركز الوطني لإحصاءات التعليم، "حالة التعليم 2012" 2012؛ إيلين ألين وجيف سيمان، الذهاب عن بعد: التعليم عبر الإنترنت في الولايات المتحدة، 2011

في جلسة استماع عام 2010 أمام مجلس النواب الأمريكي، أقر المفتش العام لوزارة التعليم بهذا التحول، حيث تفاقمت هذه المشكلة مع ارتفاع وانتشار التعليم عبر الإنترنت في السنوات الأخيرة بأنماطه المتعددة، مما يجعل مهمة الساعات المعتمدة صعبة علي اعتبار أن هذا النظام يعتمد في الأساس علي الحضور التقليدي للطلاب في القاعات الدراسية، فمع تسجيل مزيد من الطلاب عبر الإنترنت، أصبح هذا الاختلال بين الطريقة

التي يتم بها تنظيم التعليم العالي وإجراؤه بالفعل مشكلة متزايدة، خاصة بالنسبة للحكومة الفيدرالية. علاوة علي ذلك، ارتفاع العبء المالي علي الحكومة، حيث تقوم بتمويل عديد من المقررات الدراسية عبر الإنترنت وكذلك مقررات الكليات الربحية (و الكليات بجميع أنواعها) إضافة إلي المساعدات المالية التي تقدمها للطلاب. ففي عام 2012، صرفت الحكومة الفيدرالية أكثر من 187 مليار دولار في شكل منح وقروض وأشكال أخرى من المساعدات المالية للطلاب، بزيادة تزيد عن 100 مليار دولار في شكل مساعدات سنوية في السنوات العشر الأخيرة فقط(U.S. Government Publishing Office, 2012; Office of Inspector General, 2014).

(8) إشكالية تبني تعريف واضح ومحدد للساعة المعتمدة

إن استخدام وحدة الوقت في هذا النظام كوحدة معتمدة بدلاً من قياس التحصيل الدراسي ليس له دليل علمي، وهو غير مناسب للأشكال النموذجية للتدريس، مثل التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعلم الذاتي،...إلخ، حيث تركز الوحدة المعتمدة على استخدام وحدة وقت جلوس الطالب في الفصل.

ظهرت إشكالية تبني تعريف واضح ومحدد للساعة المعتمدة بعد الارتفاع المتزايد لدراسة المقررات الدراسية عبر الإنترنت بصورة متزامنة وغير متزامنة بسبب ظروف بعض الطلاب العاملين وكيف يمكن تحديد ساعة الائتمان في حالة قيام الطالب بالدراسة إلكترونيًا بصورة غير متزامنة، لذا قررت وزارة التعليم تبني تعريف موحد ومتسق للساعة المعتمدة. وقد خلق هذا معضلة لوزارة الخارجية الأمريكية وخاصة أن صرف وتقديم المساعدات المالية الفيدرالية الذي يقدر بمليارات الدولارات يعتمد بالكامل على الساعة المعتمدة؛ حيث تُستخدم الساعات المعتمدة لتحديد حالة الدوام الكامل أو الجزئي للطالب، مما يغير مقدار المساعدة المالية التي يمكن للطالب الحصول عليها، وبالتالي فالتقدير المتذبذب للساعة المعتمدة يمكن أن يؤدي إلى الاحتيال على نطاق واسع ، كما أن التحديد الحالي للساعة المعتمدة قديم أيضًا ، ولا يتماشى مع تنظيم البرامج والمقررات الدراسية عبر الإنترنت لفصل دراسي على الأقل، كما أن وضع محددات محكمة للساعة المعتمدة قد يقيد الابتكار، وتحديدها بشكل فضفاض للغاية قد يدفع للاحتيال المالي وهذا سبّبَ الإشكالية.

وهكذا يتضح عدم وجود إجماع، أو حتى توافق من قبل الأكاديميين في مجتمع التعليم العالي لإعادة تعريف الساعة المعتمدة؛ فلم يكونوا متحمسين لقرار الوزارة حيال ذلك. فقد رأى البعض أنه تدخل حكومي في مجال صنع القرار التقليدي لأساتذة الجامعات ذوي الخبرة. وأعرب آخرون عن قلقهم من أن التعريف القانوني الجديد سيعزز مقياسًا زمنيًا لتعلم الطلاب، والذي أصبح قديمًا بشكل متزايد في عصر التعلم المتزايد عبر الإنترنت.

استمعت الوزارة إلى جميع هذه الحجج والأقاويل – تم تقديم أكثر من 1200 تعليق رسمي من الأطراف المعنية – وحاولت موازنتها في إعادة تعريفها للساعة المعتمدة. وكانت النتيجة: ساعة معتمدة هي "كمية من العمل ممثلة في مخرجات التعلم المستهدفة والتحقق منها من خلال دليل على تحصيل الطالب وما حققه من إنجازات بحيث لا تقل عن ساعة واحدة من التدريس المباشر لأعضاء هيئة التدريس وما لا يقل عن ساعتين من العمل خارج الفصل الدراسي لكل أسبوع لمدة خمسة عشر أسبوعًا تقريبًا لفصل دراسي واحد... أو ما يعادلها من العمل على مدى فترة زمنية مختلفة.

في حين أن القاعدة الأساسية للتعريف تحدد بشكل صحيح ما يجب قياسه – نتائج التعلم – فإنها تنتقل إلى ثلاث جوانب لقياس تلك النتائج. أولًا: يتم منح الأرصدة بناءً على الوقت الذي يقضيه الطالب في الفصل أو خارجه كالمختبرات أو غير ذلك؛ ثانيًا: وجود "دليل على تحصيل الطالب" وما قدمه من إنجازات، والذي يمكن أن يعني أشياء كثيرة، ولكن يجب أن يكون هذا الدليل هو أساس أي عملية لمنح الدرجات والاعتمادات؛ ثالثًا: تقدير "عبء العمل " لتحقيق نتائج التعلم المنشودة. يسمح هذا التعريف للكليات والبرامج الجديدة التي تسعى للحصول على الاعتماد بتحديد نطاق المقررات من حيث أدلة الإنجاز ونتائج التعلم وعمل الطلاب، بدلاً من الوقت.

وعليه، فقد سعت الوزارة بعد مُضي ستة أشهر إلى توضيح مسألة الساعات المعتمدة بالنسبة للراغبين في عدم الحضور الفعلي لقاعات التدريس في تقرير تفصيلي مكون من 15 صفحة أُرسل إلى المؤسسات الجامعية. كان من المفترض أن التقرير يمثل أخبارًا جيدة، حيث ذُكر أن الساعة المعتمدة المحددة حديثًا تتسق تمامًا مع الممارسات المبتكرة مثل التعليم عبر الإنترنت، والائتمان القائم على التعلم، والأنشطة الأكاديمية التي لا تعتمد على "وقت الجلوس " أو الحضور الفعلي في القاعات التدريسية؛ وإنما هي مقياس لما تعلمه الطلاب. لسوء الحظ، أحدث هذا التقرير إرباكًا للمؤسسات الجامعية: فقد كان من الصعب على بعض الكليات أن تصدق أن الإدارة تقيد وتوسع في الوقت نفسه الوصول إلى المساعدات المالية. فلا يزال كثيرون في هذه المؤسسات تؤيد استخدام عامل الوقت لتحديد الاعتمادات إذا كانوا يريدون حقًا وصول المساعدات المالية الفيدرالية مستحقيها بينما تراه بعض المؤسسات والجهات المعتمدة قيودًا فرضتها الحكومة الفيدرالية علي حريتها الأكاديمية، ومن ثم تعارض بشراسة تعريف الساعة المعتمدة. في أوائل عام 2010، صوت مجلس النواب بأغلبية ساحقة لتمرير "قانون حماية الحرية في التعليم العالي"، والذي من شأنه أن يلغي تعريف ساعة الاعتماد جنبًا إلى جنب مع

القواعد الجديدة الأخرى ومع ذلك تم تجاهل هذه الآراء من قبل مجلس الشيوخ واستمر استخدام التعريف الجديد بالرغم من ضبابيته لماهية هذه النتائج المستهدفة أو ما ينبغي أن تكون عليه (Laitinen, 2012,10; Parados et al.,2023, p.58;Wolanin, 2013, p.102).

(9) تنامي الاعتقاد بأن نظام الساعات المعتمدة يمثل " وهماً " يجب التخلص منه

فإلي جانب ضبابية نتائج التعلم المستهدفة وعدم القدرة على تحديد ماهيتها، فإنه ليس من السهل قياس نتائج التعلم في مدة زمنية مقدارها 15 أسبوعًا مقسمة علي ساعة واحدة في الفصل وساعتين في المختبر أو غير ذلك؛ تشير الدراسات إلى أن الطلاب العاديين لا يفعلون شيئًا في الساعتين خارج الفصل الدراسي لكنه وهمًا يدركه الجميع ويوافقون على تصديقه (Huntington– John, 2012, p.456 Laitinen, 2012,10; Parados et al.,2023, p.58;).

(10) تنامي الاتجاه نحو تبني منهجية " تيونينج "، والملف التعريفي لمؤهلات الدرجات العلمية

أدي الفشل في وضع تعريف متفق عليه للساعة المعتمدة ينهض على نواتج التعلم المستهدفة بدلًا من التركيز علي الوقت وكيفية قياس هذه النتائج إلى لفت الأنظار تجاه منهجية تيوننج Tuning Methodologyواستخدام الملف التعريفي لمؤهلات الدرجات العلمية Degree Qualifications Files (DQF)، وكانت مؤسسة "لومينا" Lumina بولاية ماساشوستس أول من لفت الأنظار لتلك المنهجية وحاول تبنيها بدعم وقيادة بعض أعضاء هيئة التدريس والمجموعات العلمية (لمعرفة مزيد من المعلومات عن ماهية هذه المؤسسة ووظائفها، يرجي زيارة موقعها الإلكتروني:www.lumina.org).

نبعت فكرة استخدام الملف التعريفي لمؤهلات الدرجات العلمية من اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بوضع أُطر علمية تتسم بالشفافية والاتساق والجودة في أنظمة التعليم العالي المتباينة. قامت مؤسسة لومينا بإصدار نسخة تجريبية من برنامج تطوير الكفايات عام 2011 وتم اختبارها في أكثر من 30 ولاية و100 مؤسسة. تسلط هذه الملفات الضوء على خمسة مجالات رئيسة (المعرفة الواسعة والتكاملية؛ التعلم التطبيقي؛ المهارات الفكرية؛ المعرفة المتخصصة؛ والتعلم المدني) والتي يجب أن تكون جزءًا من أي برنامج للحصول على درجة علمية، حيث يوجد تباين في عمق كل مجال من هذه المجالات ودرجة تطوره مع تقدم الطالب في سلم الدرجة العلمية. يمثل هذا الملف إطارًا لما يجب أن يكتسبه ويعرفه الطلاب ويكونوا قادرين على القيام به بغض النظر عن الانضباط والحضور سواء في درجة البكالوريوس أو الماجستير.

تبع ذلك ظهور مشروع "تيوننج أمريكا" Tuning USA–إحدي المشروعات التابعة لأكاديمية تيونينج بجامعة دويستو بسويسرا. تبني المشروع أعضاء هيئة التدريس في بعض المؤسسات الجامعية الأمريكية بغرض تحديد نواتج التعلم المستهدفة والتي تتمثل في الكفايات والمهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلم عند إنهاء دراسته، وقياسها بشفافية وترجمتها إلى برامج ومقررات دراسية، وبالتالي يتمكن خريجو التعليم العالي من مواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتلبية المطالب "العالمية"، والمساهمة في تحسين مجتمعاتهم وبيئاتهم، ومن خلال بناء درجات علمية متوافقة وقابلة للمقارنة ذات صلة بالمجتمع. تعد ولاية "تكساس" Texas رائدة في تطبيق منهجية تيوننج، فبمشاركة متناغمة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والخريجين الجدد وأصحاب العمل، قامت بتحديد نتائج التعلم المستهدفة لثمانية تخصصات، وهي تعمل الآن علي إضافة أربعة تخصصات إضافية وتحديد نواتجها من خلال نظام المشورة والمشاركة لجميع أصحاب المصلحة. انتقلت فكرة تيوننج بعد ذلك لحيز التنفيذ على المستوى القومي؛ فقد بدأت "الجمعية التاريخية الأمريكية" the American Historical Associationعملية مدتها ثلاث سنوات لتحديد نواتج التعلم المستهدفة لشهادات الزمالة والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه في تخصص التاريخ (Laitinen,2012,p. 25).

تناغمت فكرة تيوننج مع ما قاله مفوض التعليم في ولاية نيويورك "إيوالد نيكويست" Ewald Nyquist عام 1970م "إذا كان حضور الطالب في الكلية هو الطريق الوحيد للحصول على الاعتماد، فإن أولئك الذين لا يستطيعون، الحضور لظروف ما أو لم يكتسبوا المعرفة والمهارات من خلال هذا الطريق، ولكنهم اكتسبوها من خلال مصادر أخرى، سيحرمون من هذا الاعتماد، وهذا يمثل إجحافًا لا يجب علي الدولة أن تتحمله أو تدعمه".

كانت أفكار ومعتقدات "نيكويست" الأساس الذي نشأت وتطورت عليه جامعة "إكْسَلْسِيور" Excelsior وهي مؤسسة تعليمية خاصة معتمدة إقليمياً وشعارها "ما تعرفه أكثر أهمية من أين أو كيف تعلمته". كانت في البداية برنامجًا للحصول على درجة علمية تمنح لغير القادرين على دراسة المقررات الدراسية التقليدية في الحرم الجامعي كالمجندين أو من يعملون في الخدمة العسكرية. حيث يتم اعتماد الدرجة العلمية للطلاب في بادئ الأمر من خلال الاختبارات الموحدة والتحقق من صحة الاعتمادات المكتسبة من المؤسسات الأخرى التي تلقي فيها الطالب تعليمه بما يساعده من الحصول علي درجاته العلمية بسرعة أكبر وبتكلفة زهيدة. توسعت الكلية بعد ذلك في الطرق التي يمكن للطلاب من خلالها كسب الاعتمادات والدرجات العلمية، حيث يمكن لطلاب "إكْسَلْسِيور" اليوم كسب ساعات الاعتماد من خلال التقييمات المتنوعة، أو إظهار المهارات والكفايات التي تم اكتسابها في عدة مشاريع أو عن طريق

أخذ دروس خصوصية أو عبر الإنترنت بحيث يصبح لكل طالب ما يسمي ملف أو بنك الائتمان يُسجل فيه كل ما حصل عليه الطلاب مما يجعل تاريخهم الأكاديمي أقل إرباكًا لأصحاب العمل أو المؤسسات الأكاديمية في المستقبل (Laitinen, 2012,p. 25;Pardos et al., 2023,p.59).

لذا توصلت بعض الدراسات الحديثة كدراسة(Pardos et al., 2023,p.59) أنه إذا أرادت الولايات المتحدة استعادة مكانتها كدولة ذات سيادة والأكثر تقدمًا في العالم، فيجب أن تتحول السياسة الفيدرالية من الاهتمام بأنظمة تعليمية تستند مقرراتها علي العبء الزمني وقضاء عدد معين من الساعات في الحرم الجامعي إلي أنظمة تعليمية وبرامج دراسية تعتمد علي تحقيق نواتج تعلم مستهدفة واضحة وشفافة لأصحاب المصلحة، وهو ما يتميز به نظام النقاط الأوربي(ECTS) والذي ستتناوله الدراسة بشيء من التفصيل في الجزء الثاني من الإطار المفاهيمي.

ب- نظام النقاط الأوروبي European Credit Transfer System (ECTS)

سُمي نظام الائتمان الأوروبي في بادئ الأمر باسم "نظام الائتمان للبرامج الدراسية بالمجتمع الأوروبي" the European Community Course Credit Transfer System ثم تم اختصار المسمى إلي ما هو عليه حاليًا European Credit Transfer System عام 1995م،حيث كان التطور التدريجي لهذا النظام نتاجًا للتعاون القوي والمثمر بين عدة جهات: أكاديمية تيونينجTuning Academy بجامعة دويستو بسويسرا والمفوضية الأوروبية European Commission (EC) ورابطة الجامعات الأوروبية European University Association (EUA) والتي تضم أكثر من (750) جامعة في حوالي (46) دولة أوروبية (https://eua.eu).

ظهر النظام الموحد للاعتراف بالشهادات الجامعية داخل الجامعات الأوروبية أو ما يسمي نظام النقاط الأوروبي كنتيجة لسعي قطاع التعليم العالي الأوروبي للإصلاح والتطوير المستمرين ومواجهة تحديات العولمة وعصر التحول الرقمي والتدويل من خلال الاستعانة باستراتيجيات متنوعة كالتجانس، والتي تمثل "حدوث نوع من التناغم والتوافق بين الدول الأوربية على أنظمة التعليم وتنسيقها ومزامنتها بهدف تطوير وتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي على الاستجابة بشكل استراتيجي لاحتياجات السكان التعليمية وتوفير فرص وظيفية بعد التخرج(إسماعيل،2023،ص.88)، وهذا ما يسعي إلي تحقيقه مشروع "تيونينج" كمشروع لتطوير وإصلاح التعليم العالي في أوروبا والذي ظهر بالتوازي مع بدايات عملية بولونيا Bologna Process(BP) كمشروع أوروبي كان ينصب تركيزه في بادئ الأمر علي إنشاء منطقة أوروبية للتعليم العالي(EHEA) European

Higher Education Area، وقد يرجع ذلك لأسباب كثيرة ذكرها كلًا من " إيشنجوما" و "واجنر" في دراستهما، ومن أهمها: ارتفاع معدلات الركود وتباطؤ الاقتصاد نتيجة لأزمة الروبل عام 1998م، الأزمة المالية بشرق آسيا عام 1997م والتي سبقتها الأزمة المكسيكية عام 1995م، انتشار الاستبعاد الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة (Ishengoma, 2017,p.122;Wagenaar, 2014,p.283).

تعتمد منهجية تيونينج علي عدة جوانب رئيسة علَّ أهمها: (1) الاهتمام بتحديد الكفايات العامة والخاصة للطالب الجامعي وإعداد ملف الدرجات العلمية Degree Profiles؛ (2) أهمية نظام النقاط الأوروبي ECTS المتفق عليه في تحسين جودة التعليم العالي وتسهيل الحراك الأكاديمي للطالب وعضو هيئة التدريس؛ (3) الاستعانة بأساليب وتقنيات متنوعة وشاملة في التعلم والتدريس والتقييم (ماديبا وآخرون،2018، ص.91؛ University of Deusto, 2014,p.6; Wagenaar, 2020,p.7)

تم استخدام نظام الائتمان الأوروبي لأول مرة في الاتحاد الأوروبي عام 1989 م بشكل تجريبي في إطار برنامج "إيراسموس"Erasmus programme كأداة لتقييم البرامج التعليمية سواء كانت وحدة دراسية (موديول) أو مقرر دراسي كامل ولمعرفة مدي نجاح المتعلم في العملية التعليمية في حالة الحراك الأكاديمي الطلابي بين مؤسسات التعليم العالي بدول الاتحاد الأوروبي (Karimov& Kurbonov, 2023,p.123). وفي هذه الآونة لم يكن نظام الائتمان الأوروبي معتمدًا على العبء الطلابي students' workload لتحقيق أهدافه آنذاك وخاصة تسهيل الحراك الطلابي بين جامعات دول الاتحاد الأوروبي بحيث يصبح نظامًا أكثر عمومية وأوسع نطاقًا بل كان مستندًا إلى برامج التعاون بين الجامعات (ICPS) the Inter-university Cooperation Programs، وجوهر برنامج إيراسموس الذي تم تدشينه عام 1987م (Wagenaar, 2020,p.15).

وتعد "الثقة المتبادلة" –من وجهة نظر مطوري إيراسموس– حجر الأساس الذي يجب أن يقوم عليه نظام ECTS لإنشاء نهج يسمح بالحراك الطلابي بناءً على الاعتراف الأكاديمي بما حصل عليه الطالب مسبقًا من جامعات أخري حتى لو كان هناك اختلاف بين مؤسسات التعليم العالي من حيث جودة التعليم أو محتوي المقررات الدراسية، فالأهم هنا هو الشفافية والبحث عن النقاط المرجعية والتقارب والفهم المشترك فيما بينها لجعلها أكثر تجانساً، وتناغماً، وتقارباً دون أن تفقد استقلاليتها وهذه هي النقطة التي ميزت هذا النظام عن

نظيره الأمريكي ومن ثم كان يُنظر إلى التعليم العالي الأوروبي على أنه أكثر مساواة وإنصافًا (Drudy et al.,2018,p.7).

كان لدولة البرتغال والمملكة المتحدة دورًا في تطوير نظام الائتمان الأوروبي؛ فقد تم سَن قانون يسمح لنظام التعليم البرتغالي باستخدام نظام الائتمان عام 1980م، لكنه لم يكن إلزاميًا في ذلك الوقت ويتطلب من المؤسسة التعليمية موافقة وزارة التعليم لتطبيقه ومن ثم لم تستفد منه كثير من المؤسسات في هذه الآونة لكن بحلول عام 2006 – العام الذي أدخلت فيه البرتغال نظام ECTS كنظام ائتمان لها – لاحظت وزارة التعليم البرتغالية أن اعتماد المقررات الدراسية كان قائمًا على طريقة جامدة أو بيروقراطية لحساب عدد ساعات التدريس في الفصول الدراسية، دون النظر إلى "عبء العمل الفعلي للطالب". وبالتالي لفتت البرتغال النظر إلي عبء العمل الفعلي للطالب كمطلب رئيس للاعتماد ثم أدخلت المملكة المتحدة فكرة تراكم الائتمان وإمكانية تحويله بدعم من مجلس الجوائز الأكاديمية الوطنية (CNAA) Council of National Academic Awards و الجامعة المفتوحة ليتشكل الإطار النهائي لنظام الائتمان الأوروبي عام 1998م (Wagenaar,2020,p.10).

منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، شهدت الساحة الأوروبية نشاطًا مكثفًا فيما يتعلق بدعم البحث العلمي وإصلاح نظام التعليم العالي. فرضت هذه الحركة المنافسة الشرسة التي اندلعت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وزادت مع صعود الهند والصين، فأصبح إصلاح وتحسين جودة التعليم في أوروبا شعارًا في السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين من خلال الاعتماد علي مذكرة أعدتها لجنة المجتمعات الأوروبية European Communities Commission حول التعليم العالي حددت فيها أولويات التنمية والإصلاح لمؤسسات التعليم العالي في البلدان الأوروبية بما يتوافق مع إعلان السوربون Sorbonne Declaration عام 1998م (Barbato, et al., 2019,p.329) بهدف اعتماد نظام موحد لقياس التحصيل العلمي للطلاب ومهاراتهم، ودعم حراك الطلاب والمدرسين والباحثين والموظفين الإداريين بين الجامعات الأوروبية، من خلال التغلب على العقبات التي تعترض حرية الحركة و تعزيز التعاون الأوروبي في مجال ضمان الجودة بهدف وضع معايير ومنهجيات قابلة للمقارنة (Pohlenz, & Niedermeier, 2019, p.485).

تلي ذلك اتفاقية بولونيا ثم إعلان بولونيا عام 1999 م والذي يمثل "استجابة أوروبية متناغمة لمواجهة التحديات الرئيسة لتعليمهم العالي، وهو أكبر عملية إصلاح في تاريخ التعليم العالي وأفضل مثال على "التناغم

والانسجام على المستوى القاري للتعليم العالي، تتضمن أكثر إصلاحات التعليم العالي شمولاً في العالم في العقود القليلة الماضية"، وهي أيضا بداية عملية تنسيق غير مسبوقة بين الدول الأوروبية (Yarosh, 2013,p.38) ، حيث تهدف لتوحيد نظام التعليم في أكثر من 4000 مؤسسة للتعليم العالي يتخرج منها أكثر من اثني عشر مليون طالب سنوياً في حوالي48 دولة ومن ثم إنشاء منطقة أوروبية للتعليم العالي منسجمة ومتوافقة ومتماسكة تحترم التنوع الثقافي والهوية الثقافية لكل بلد ودولة وتمتد من نطاق المحلية إلي العالمية في ظاهرة جديدة من نوعها تسمي "Glocalization" والتي عرفها "كولينسون" بأنها "مزيج من العالمية والمحلية". Globalization & Localization (Gleeson et al., 2021, p.1)

وبحلول عام 2000م دخلت اتفاقية لشبونة (Lisbon Agreement)، حيز التنفيذ والتي كان قد أصدرها المجلس الأوروبي بالتعاون مع اليونسكو عام 1997م بهدف الاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات التي يحصل عليها الطاب الجامعي المتعلقة بالتعليم العالي في الدول التابعة لمنطقة الاتحاد الأوروبي بما يسهم في تعزيز الاقتصاد المعرفي للاتحاد وجعله أكثر تنافسية وديناميكية في العالم (https://www.coe.int) تلاها إعلان براغ عام 2001م (Prague Declaration)، والذي اجتمع في ضوئه وزراء التعليم العالي لحوالي (32) دولة أوروبية بمدينة براغ لمتابعة تنفيذ أهداف عملية بولونيا وتضمين أهداف أخري كتعزيز التعليم المستمر مدى الحياة، جعل التعليم العالي الأوروبي أكثر جاذبية(إسماعيل،2023، ص.83) ثم جاء إعلان برلين (Berlin Declaration) عام 2003م، وإعلان بيرغن (Bergin Declaration) عام 2005م لتأكيد تيسيير الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، و الاعتراف بشهادات التعليم العالي الأوروبي و درجاتها العلمية بغية تحقيق التجانس والتناغم بين منطقة التعليم العالي الأوروبية(EHEA) ومنطقة الأبحاث الأوروبية(ERA)، و تعزيز التعاون وتقوية أواصر العلاقات مع دول أخري خارج أوروبا وبالتالي تصبح الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية للتعليم والعمل (Pohlenz & Niedermeier,2019,p.486;Zahavi& Friedman, 2019,p.23).

لذلك اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي نظام (ECTS) كنظام لنقل المقررات الأكاديمية لتسهيل الاعتراف بفترة الدراسة في الخارج للطلاب وبالتالي دعم الحراك الطلابي بين دول الاتحاد الأوروبي الوصول إلى فضاء أوروبي مفتوح، وأخيرًا، تم تطوير هذا النظام ليصبح نظامًا لتجميع النقاط التي حققها الطالب ليتم تنفيذها على مستوى الجامعات والدول المشاركة في هذا النظام(Baratovich, 2022,p.586).

يكافئ نظام الائتمان الأوربي نظام الساعات المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الاعتماد بأمريكا اللاتينية Latin American Reference Credit System (CLAR) ونظام الاعتماد الأسيوي Asian Academic Credits (AACs) وغيرها من أنظمة الاعتماد في مختلف دول العالم. يعرف نظام النقاط الأوروبي بأنه نظام يعبر عن حجم التعلم بناءً على نواتج التعلم المستهدفة Intended Learning Outcomes(ILOs) وعبء العمل المرتبط بها بدلاً من الاهتمام بمدخلات التدريس، والوقت الفعلي للتعلم بدلاً من الاهتمام بالساعات التدريسية المتصلة (University of Deusto,2014,p.28)، وهو بمثابة مقياس يقيم مستوي الطلاب منذ التحاقهم بالدراسة حتى ما قبل التخرج بعام، متضمنًا ما حققه الطالب من إنجازات ونجاحات على مدار الأعوام الدراسية كما يهدف لتيسير الحراك الطلابي بين الجامعات الأوروبية أو الجامعات المطبقة لنفس النظام بسهولة بالغة بسبب توحيد نظام الدراسة على جميع الجامعات الأوروبية وغيرها من الجامعات في قارات أخري تتمتع بشراكة مثمرة ومتميزة مع مؤسسات التعليم العالي الأوروبي من خلال أكاديمية تيونينج سواء فيما يتعلق بنظام التعليم والبرامج والمقررات الدراسية والشهادات الجامعية (Pardos et al., 2023,p.81)

يعرفه "باراتوفيتش" (Baratovich,2022,p.587) بأنه نظام يركز على الأعباء الطلابية المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الدراسي المستهدفة والمنشودة والتي تترجم إلي مجموعة من المهارات والكفايات التي يجب علي الطلاب اكتسابها عند انتهائهم من دراسة مقرر دراسي ما أو موديول. أما "درودي وآخرون" فيعرفونه (Drudy et al., 2018,p.50) بأنه نظام يشجع على التحول النموذجي من التعلم الذي يركز على المعلم إلى التعلم الذي يركز على الطالب–Student Based Learning (SBL)، وهو " عملية تحول نوعي للاهتمام بالطلاب ... من خلال نهج قائم على النتائج (نواتج التعلم المستهدفة).

يتضمن نظام النقاط الأوروبي دراسة ثلاثة مسارات تتمثل في: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والتي بمقتضاها يحصل الطالب علي الدرجة العلمية في المسار الدراسي الذي انتهي من دراسته بعد اكتساب المهارات والكفايات المطلوبة عند تخرجه من ذلك المسار.

ترتكز فلسفة نظام ECTS على نقاط الائتمانcredit points، وهي نتاج جهود الطالب الفعلية (عبء العمل الفعلي) لتحقيق نواتج التعلم المستهدفة خلال العام الدراسي وتقدر بـ (60) نقطة معتمدة تكافئ حوالي (1500) – (1800) ساعة في السنة الدراسية الواحدة أي أن النقطة أو الوحدة المعتمدة الواحدة تساوي حوالي (25 –30) ساعة تتوزع على ما يقوم به الطالب من حضور المحاضرات والندوات والمختبرات والدراسة المستقلة والخاصة وإعداد المشاريع والامتحانات وما إلى ذلك(Gleeson & Lynch, 2021,p.148) .

لا يحصل الطالب على النقاط المعتمدة حتى يكمل الأنشطة المطلوبة بنجاح ومن خلال تقييم مناسب للتعلم الذي حققه (وهو مجموعة القدرات والمعلومات والمهارات والكفايات التي يجب علي الطالب تعلمها واكتسابها عند انتهائه من المقرر أو الأنشطة الأكاديمية الأخرى سالفة الذكر. يتم تسجيل كل ما حصل عليه الطالب في ملف خاص به يسمي بملف الدرجات العلمية إضافة إلي توافر كافة البيانات الإحصائية عن أدائه مع مراعاة أنه لا تؤخذ ساعات التواصل بين الطالب والأستاذ في الاعتبار عند احتساب النقاط المعتمدة (Joshi, 2019, p.2).

يهدف نظام ECTS تسهيل الحراك الطلابي الأكاديمي بين الجامعات في دول الاتحاد من خلال توحيد هيكل التعليم العالي بين دول الاتحاد الأوروبي؛ الاعتراف المتبادل بالشهادات بين دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يجذب الطلاب من دول أخري إلى التعليم في دول الاتحاد الأوروبي؛ تعزيز قدرة التعليم الأوروبي على التنافس مع الأنظمة العالمية(Pedersen, 2023,p.762) ؛ دعم الانتقال الذاتي لمؤسسات التعليم العالي؛ توفير الحرية للطالب لاختيار البرامج والمقررات الدراسية؛ تعزيز التدريب المهنيvocational training كجزء من التعلم وإعطائه وزناً في تحصيل الطلاب؛ تطوير قاعدة التدريب العملي بين دول الاتحاد الأوروبي والاعتراف بهذه الجهود أكاديمياً(Yates, 2016,p.461) ؛ تصميم برامج دراسية ومقررات مشتركة بين الجامعات داخل البلد الواحد ومن بلد إلى آخر؛ تحفيز ومساعدة الدول الأفريقية وبعض الدول الآسيوية على تبني هذا النظام بما يساعد علي تطوير نظامها التعليمي من جهة، واستفادة دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخري عند هجرة طلاب هذه الدول إلي دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي سيسهل عملية هجرة الأدمغة brain drain، حيث تحتاج أوروبا إلى أكثر من واحد وعشرين مليون خبير في المجالات المختلفة وخاصة التقنيات الحديثة بحلول عام 2050 م(Davis, 2018,p.4).

يتمتع نظام ECTS بعدة مميزات قد تعود بالنفع علي الجامعات، علي سبيل المثال لا الحصر: (1) يزيد نظام ECTS من شفافية العملية التعليمية وسهولة فهم وقراءة مدخلاتها و مخرجاتها؛(2) يؤدي النظام دورًا فعالًا في تعزيز عمليات التغيير والتحديث، من خلال التحول النموذجي من نهج يركز على المعلم إلى نهج يركز على المتعلم ، والذي يعرف بالتعلم المتمركز حول المتعلم(Mirzayev, 2022,p.128)؛(3) سهولة قياس ومقارنة إنجازات التعلم في ضوء المؤهلات والبرامج وبيئات التعلم المختلفة من خلال توفير أدوات موحدة لمقارنة التعلم البرامج الأكاديمية والقطاعات والمناطق والبلدان المختلفة لتسهيل عملية التوافق والتوأمة وتنقل

الطلاب والموظفين على المستوى القاري(Baratovich,2022,p.586) ؛(4) تحسين القدرة التنافسية و تعزيز كفاءة التعليم العالي الأوروبي من خلال استخدام لغة ائتمان مشتركة تعزز أواصر التواصل والترابط بين أنظمة التعليم الأوروبية المختلفة لمواجهة تحديات عصر التحول الرقمي والتكنولوجيا الذي يفرض علي البشرية ضرورة التعلم مدى الحياة، والتحديث المستمر لأنظمة التعليم(Zahavi& Friedman, 2019,p.27) ؛(5) يشكل ECTS نهجًا مبتكرًا لمشكلة الاعتراف الأكاديمي وتحويل أرصدة الائتمان في أوروبا على أساس التعاون القائم على مبدأ الثقة المتبادلة بين جميع الجامعات المشاركة في نظام ECTS، حيث يفيد المتعلمين المتنقلين بين البلدان، أو داخل البلد نفسها أو منطقة بعينها، كما يفيد الطلاب غير المنتقلين من خلال الحفاظ علي أرصدتهم الائتمانية وخبراتهم العملية بما يفيدهم مستقبلًا في حياتهم المهنية لذا قد يطلق عليه "النظام الأوروبي لتحويل الرصيد الائتماني وتراكمه (Wagenaar, 2020,p.10) ؛(6) تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليلي عند الطلاب والقدرة علي تحمل المسؤولية والثقة بالنفس من خلال الاهتمام بـ "أصوات الطلاب" في تحديد عبء الطلاب الفعلي المناسب لهم بتوجيه وإرشاد من أعضاء هيئة التدريس إلي جانب المشاركة في عملية التعلم واختيار ما يناسبهم من مقررات دراسية بناءً على المهنة والتخصص الذي يثير اهتمامه (University of Deusto, 2014,P.28)؛(7) بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، فإنه يسهل لهم الحراك الأكاديمي الدولي كما يوفر فرصًا واسعة لهم للتعاون العلمي والعملي مع زملائهم من البلدان الأخرى التي نطبق نفس النظام ؛ وهو يسهل تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المحلية والدولية العاملة بنظام ECTS (Wagenaar, 2019,P.5) ؛(8) يوثق الصلة بين البرامج التعليمية والمتطلبات المجتمعية، ويعزز التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عالم العمل والمجتمع الأوسع(EU, 2015,P.14).

ولكي تستطيع الجامعات تعظيم الاستفادة من ميزات نظام ECTS لابد أن تراعي العوامل المؤثرة على نجاحه والتي تتمثل في: أرصدة نظام الائتمانECTS Credits ، والعبء الطلابيStudents' workload، الكفايات ونتائج التعلم Learning outcomes & Competences، ومقياس درجات Grading scale ECTS كما يوضحها الشكل التالي(University of Deusto, 2014, p.25):

شكل 4 العوامل المؤثرة في نظام ECTS

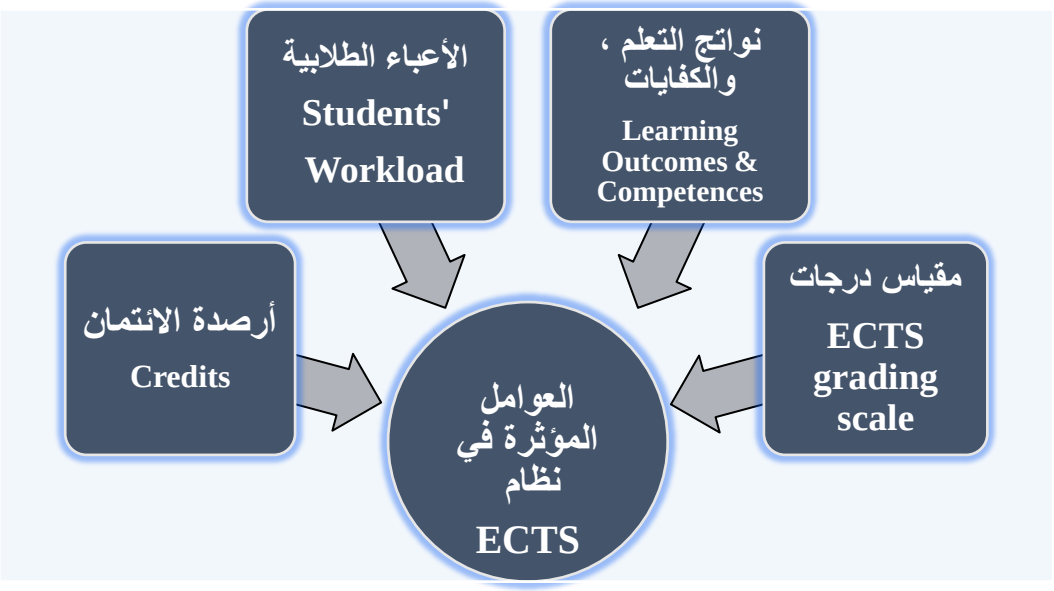

المصدر: إعداد الباحثة

(1) أرصدة ECTS Credits:

أرصدة الائتمان أو الساعة المعتمدة هو مقياس لعبء عمل الطالب بناءً على الوقت اللازم لإكمال مقرر دراسي أو وحدة دراسية، وهو وحدة تعكس قدرًا معينًا من العمل المنجز بنجاح على مستوى معين للحصول على مؤهل معترف به. الاعتمادات ليست كيانًا في حد ذاتها، ولكنها تصف دائمًا العمل المكتمل الذي يعد جزءًا من المقرر الدراسي، وتقدر أرصدة الائتمان بـ60 ساعة معتمدة في نظام ECTS في السنة الدراسية، 30 ساعة لكل فصل دراسي أو 20 لكل فصل دراسي موزعة بأنماط مختلفة، كما توضحها الجداول التالية وفقًا لبرامج الدراسة المصممة لهذا الغرض (EU,2015,P.12)

جدول *(1)* الساعات المعتمدة لنظام العام الدراسي لدرجة البكالوريوس المقسم إلى فصليين دراسيين أو ثلاثة فصول

السنة الاولى	10		10		60
	10		10		
	10		10		
السنة الثانية	20	20			60
السنة الثالثة	20	10	5	5	60

	5	5	10		
180					الاجمالى

مثال 2 - جدول *(2)* الحلقة *الأولى* (بكالوريوس) – مقبول (العدد الأساسي المشترك للاعتمادات)

60	20			السنة الأولى
	10	10		
	15		5	
60	20		15	السنة الثانية
	25			
60	10	10	*20*	السنة الثالثة
	10	10		
180				الإجمالي

مثال 3 – جدول *(3)* الحلقة الأولى (بكالوريوس) – مقبول (عدد متغير من الساعات المعتمدة)

60	16			السنة الأولي
	11			
	9			
	7			
	17			
60	23			السنة الثانية
	9	8		
	13	7		
60	5	14	22	السنة الثالثة
	8	11		
60	21			السنة الرابعة
	20			
	19			
240				الإجمالي

المصدر:(Alam et al.,2022, p.126)

تشير الممارسة الجيدة في تخصيص الائتمان إلى أنه يجب على المؤسسات استخدام عدد أساسي مشترك من الائتمانات (على سبيل المثال 5 أو 6) مما يسهل الجمع بين الائتمانات من الإدارات المختلفة. يعتمد عدد ساعات عمل الطالب (أي الطالب النموذجي) المطلوبة لتحقيق مجموعة معينة من

نتائج التعلم (على مستوى معين) على قدرة الطالب وطرق التدريس والتعلم وموارد التدريس والتعلم وتصميم المقررات الدراسية. يمكن أن تختلف هذه بين الجامعات في بلد معين وبين البلدان، كما يتم منح الاعتمادات فقط للإنجاز الناجح لأنشطة التعلم المطلوبة وتحقيق نتائج التعلم المرجوة، كما يتضح من التقييم المناسب.(Chockalingam et al., 2021,p.3) .

إذا حقق الطلاب نتائج تعليمية في سياقات أو أطر زمنية تعليمية رسمية أو غير رسمية، فقد يتم منح الاعتمادات من خلال التقييم والاعتراف بنتائج التعلم هذه. وعندما ترتبط الاعتمادات بالكفايات ونتائج التعلم، يصبح من الأسهل مقارنتها، حيث تمثل نتائج التعلم بيانات دقيقة لما يمكن للمتعلم القيام به بمجرد الحصول على الاعتمادات بنجاح. يمكن تقسيم نواتج التعلم إلى مخرجات تعلم "محددة" وتسمي بالكفايات الخاصة، ومخرجات تعلم "عامة" تشير للمهارات والكفايات العامة (Gleeson & Lynch, 2021,P.148)

إن تحويل أو تراكم الاعتمادات وجهان لعملة واحدة يعكسان المنهجية الفريدة التي يتميز بها نظام ECTS للاعتراف الأكاديمي. وتشمل هذه المنهجية كلاً من نقل أرصدة الائتمان في حال الحراك الأكاديمي من خلال إبرام اتفاقيات بين المؤسسات والكليات والإدارات تضمن الاعتراف التلقائي وتحويل الاعتمادات (EU,2015,P.12) وتراكمها بمعني جمع الاعتمادات الممنوحة لتحقيق نواتج وأنشطة التعلم في بيئات التعلم الرسمية وغير الرسمية للحصول على درجة *علمية*(Gonzalez & wagennar, 2013,p.224) .

بناءً علي ما سبق، نجد أن الساعة المعتمدة في نظام النقاط الأوروبي تتميز عنها في نظام الساعات المعتمدة الأمريكي، حيث إن اكتساب الطالب ساعة معتمدة في نظام ECTS تم بناءً علي إنجاز فعلي قام به سواء اكتساب فعلي لمعرفة أو كفاية ما بناء على أساس تقدير واقعي لعبء عمل الطالب المطلوب للطالب العادي لتحقيق نتائج التعلم المحددة لكل جزء في الوحدة أو المقرر الدراسي والتي صممت بدقة لتحقيق ذلك بعكس الساعة المعتمدة في النظام الأمريكي التي تتخذ من ساعات التدريس المتصلة مقياسًا للساعة المعتمدة، أي تربط بشكل مباشر بين ساعات التدريس المتصلة وأرصدة الطالب المعتمدة .

(2) الأعباء الطلابية Students workload

تم تصميم نظام ECTS كنظام ائتماني يعتمد على عبء الطلاب الفعلي. تعد هولندا البلد الوحيد في أوروبا الذي أدخل فلسفة الأعباء الطلابية في التعليم العالي في ثمانينيات القرن العشرين شريطة أن تكون الأعباء

الطلابية محددة من حيث الساعات وثابتة عند 1700 ساعة في السنة الدراسية. وتم تطبيقها بالفعل لأغراض الحراك بين المؤسسات داخل هولندا. في العام الدراسي 1988–1989، تم إدخال نظام ائتمان وطني يستند إلى مفهوم الأعباء الطلابية بموجب القانون، حيث تم تحديد (42) ساعة معتمدة في السنة بمعدل 1680 ساعة في السنة، وهو رقم لا يزال مدرجًا في القانون الهولندي للتعليم العالي (Wagenaar, 2020,p.13).

عمليًا، هناك طرق مختلفة لحساب الأعباء الطلابية مع مراعاة العناصر التالية عند حسابه: إجمالي الساعات التدريسية لكل وحدة دراسية من وحدات المقرر (عدد الساعات في الأسبوع الواحد × عدد الأسابيع)؛ مقدار العمل المستقل الإضافي الذي يجب أن يقوم به الطالب لإنهاء المقرر بنجاح كالاضطلاع علي مراجع ذات الصلة بالمقرر الدراسي، الاختبارات الشفهية والتحريرية، إعداد بحث علمي أو أطروحة علمية، إجراء بعض التجارب في المختبرات(Serbati, 2015,P.21) .

وفقًا لمشروع "تيوننج أوروبا"، وبدعم من المفوضية الأوروبية في إطار برنامج سقراط، تم الاتفاق على نهج يتألف من أربع خطوات لتحديد الأعباء الطلابية يوضحها الشكل (5) على النحو التالي:

(1) تخصيص عدد معين من الساعات لتدريس الوحدة الدراسية أو وحدات المقرر الدراسي؛ فلكل وحدة دراسية من وحدات المقرر الدراسي عدد معين من الساعات. علي سبيل المثال، الوحدة الدراسية التي يخصص لها خمس ساعات معتمدة سيصل إجمالي ساعات الأعباء الطلابية فيها إلى 125–150 ساعة متضمنًا ذلك الأنشطة المتعددة التي يقوم بها الطالب خارج قاعات التدريس.

(2) تقدير الأعباء الطلابية لكل طالب، فلكل موديول أو وحدة دراسية عددًا من الأنشطة التعليمية المتنوعة والتي يجب مراعاتها عند تقدير الأعباء الطلابية، تتمثل فيما يلي:

– نوعية النشاط: محاضرة، ندوة بحثية، بحث عملي، عمل مختبري، دراسة شخصية موجهة، دراسة مستقلة، دراسة ميدانية، عمل مشروع،..... إلخ.

– نوعية أنشطة التعلم: حضور المحاضرات، وأداء مهام محددة، وممارسة المهارات الفنية أو المخبرية، وكتابة الأبحاث، وقراءة الكتب والأبحاث، وتعلم كيفية تقديم نقد بناء لما يقوم به الآخرين، ورئاسة الاجتماعات، وما إلى ذلك.

–**أنواع التقييم**: اختبارات شفهية، اختبارات تحريرية، والعروض الشفهية، تقارير ، أطروحة، وتقرير عن التدريب، وتقرير عن العمل الميداني، والتقييم المستمر، وما إلى ذلك.

يقدر الأستاذ الجامعي الوقت المتوقع لإتمام الأنشطة المتوقعة لكل موديول / وحدة تدريسية بحيث يتطابق عبء العمل المُعبر عنه في عدد معين من الساعات مع عدد الساعات المعتمدة المتاحة للموديول أو المقرر ذلك(Alshamy, 2017, 280;Barbato et al., 2019, 98) .

(3) **تحقق الأساتذة من مدي ملاءمة الأعباء الطلابية المقدرة من خلال تقييمات الطلاب،** هناك طرق مختلفة للتحقق مما إذا كانت الأعباء الطلابية المقدرة تطابق الأعباء الطلابية الفعلية أم لا لكن الطريقة الأكثر شيوعًا وفقًا لأكاديمية تيونينج هي استخدام الاستبانات ورصد آراء الطلاب حيال ذلك سواء أثناء عملية التعلم أو بعد الانتهاء من تدريس المقرر مع ضرورة قيام الأساتذة بتوضيح الغرض من الاستبانة للطلاب بإيجاز قبل قيام الطلاب بالإجابة عليها (Bartolome and Beneitone, 2016, P.9).

(4) **تعديل الأعباء الطلابية و/أو الأنشطة التعليمية في حال عدم توافق الأعباء الطلابية المقدرة للطالب مع الأعباء الطلابية الفعلية وذلك من خلال الاستفادة من التغذية الراجعة الناتجة من إجابة الطلاب علي الاستطلاعات والاستبانات**(Serbati & Surian,2014,p.473) .

يحدد "نيكول وماكفارلين" Nicol and Macfarlane المبادئ السبعة التالية للقيام بتغذية راجعة جيدة:

1. تساعد على توضيح ما هو الأداء الجيد (الأهداف والمقاييس والمعايير المتوقعة).
2. تسهيل تطوير عملية التقييم الذاتي والتفكير النقدي في التعلم.
3. تقديم معلومات عالية الجودة للطلاب حول تعلمهم.
4. تشجيع الحوار بين الأساتذة والطلاب حول عملية التعلم.
5. تقديم التحفيز والدافعية للطلاب واحترام الذات.
6. توفر فرصًا لسد الفجوة بين الأداء الحالي والمطلوب.
7. توفر معلومات للأساتذة يمكن استخدامها في تحسين عملية التعلم.

الجدير بالذكر أن الخطوات الأربعة السابقة الموضحة بالشكل (5) تُبْقي الطالب في مركز العملية التعليمية.

شكل (5) الأعباء الطلابية وفقًا لمشروع تيوننج أوروبا

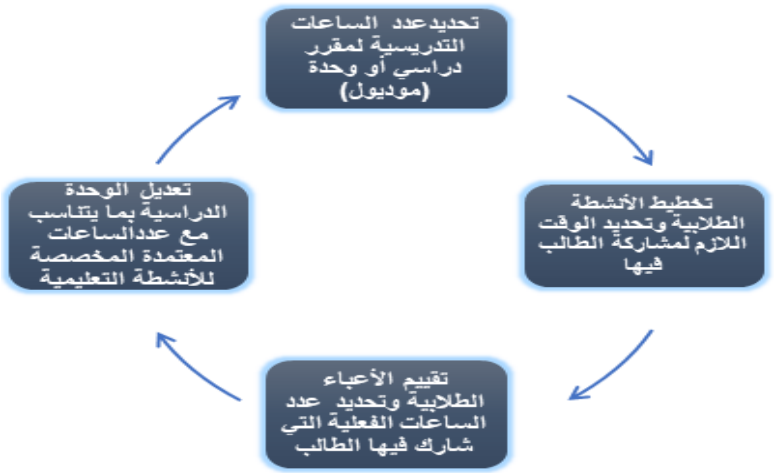

المصدر: إعداد الباحثة

(3) نواتج التعلم، والكفايات:

وفقًا لأكاديمية تيوننج، فإن الاعتماد أو الائتمان في حد ذاته ليست مؤشراً كافياً على تحقيق أهداف التعلم المستهدفة بقدر ما تعد نواتج التعلم المستهدفة، والكفايات المتحققة عناصر جوهرية لا تقل أهمية عن أرصدة الاعتماد. يقصد بنواتج التعلم مقدار ما يعرفه أو يفهمه أو يكتسبه المتعلم من معرفة وكفايات بعد الانتهاء من عملية التعلم سواء على مستوي الوحدة الدراسية أو المقرر ككل (Fringe, 2018, p.2). من خلال التعريف السابق لنواتج ومخرجات التعلم في نظام ECTS نجد أنها تركز على ما اكتسبه الطالب من كفايات عامة وخاصة وليس علي ما حصل عليه من درجاتCompetence– Based Learning، حيث يجب أن تعكس الدرجات ما اكتسبه المتعلم من كفايات متنوعة ولا تمثل انعكاسًا لحفظه واستظهاره لهذه المقررات فقط .(Beneitone, 2014,p. 4)

تنقسم الكفايات إلي كفايات عامة (Generic Competences) وكفايات خاصة (Subject Specific Competences)؛ تمثل الكفايات العامة جميع الجدارات التي يجب علي المتعلم تطويرها بغض النظر عن مجال تخصصه أما الكفايات الخاصة، فتشكل الجدارات التي يكتسبها المتعلم في مجال تخصصه وتلبي احتياجات سوق العمل (Barbato et al., 2019,p.330).

فمن خلال تحديد مخرجات التعلم، يتم وضع مجموعة من المعايير التي تقيس الكفايات التي اكتسبها

المتعلم من خلال دراسته للوحدات والمقررات الدراسية مع الأخذ في الاعتبار أن يتم تصميم المقررات الدراسية بما يتوافق مع المعرفة والكفايات المراد إكسابها للمتعلم ومن ثم يتحول نهج الدراسة من نظام موجه نحو المدخلات قائم على عضو هيئة التدريس إلى نهج موجه نحو المخرجات متمركز حول الطالب (Deardorff, 2015,p.138).

(4) توزيع الدرجات في النظام الأوروبي ECTS grading scale

تعد الدرجات جزءًا جوهريًا وحساسًا من عملية التعلم في نظام ECTS لما تعكسه من كفايات ومهارات اكتسبها المتعلم كما ذكرنا من قبل، وهي متجذرة بقوة تربويًا وثقافيًا بمختلف نظم التعليم الأوروبية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى جعل أنظمة تقسيم الدرجات أكثر شفافية لتيسير الحراك الأكاديمي للطلاب والخريجين المتنقلين (Wihlborg, 2019,p.141).

يتم تقسيم الطلاب وفقًا لدرجاتهم إلى فئات. يقسم نظام ECTS الطلاب في البداية إلى فئتين: الناجحين والراسبين، حيث يتم تقسيم فئة الناجحين إلى خمس فئات فرعية كما يوضحها الجدول (5) تتدرج بين معدل (A) وحتى معدل (E). أما فئة الراسبين فينقسموا إلى فئتين فرعيتين: راسب وعليه إعادة المقرر، وفئة كادت تنجح لكنها تفتقر إلى المعرفة والمهارات المطلوبة، فلابد أن تبذل مزيدًا من الجهود. يوضح الجدول التالي التدرج الزمني لتوزيع الدرجات بعد عشرين عامًا من النقاش بأكاديمية تيونينج بمشاركة أصحاب المصلحة وجميع الجهات المعنية حتي وصلت إلي ماهي عليه حاليًا.

جدول *(4)* التطور التاريخي لتوزيع الدرجات في نظام *ECTS*علي مدار ثلاثون عامًا (1990–حتى الآن)

	1992-1990	2004-1993	2009-2004	2009 –الوقت الحالي
	النسبة المئوية	النسبة المئوية+ المؤهلات	النسبة المئوية	النسبة المئوية
فئة الناجحين	1 = أفضل 25% من الطلاب 2 = نسبة 25% التالية من الطلاب الناجحين 3 =نسبة 25% التالية من الطلاب الناجحين 4 =نسبة 25 ٪ النهائية من الطلاب الناجحين	A = ممتاز (أفضل 10 ٪ الطلاب الناجحين) B = جيد جدًا= (نسبة25 ٪ التالية من الطلاب الناجحين) C = جيد = (نسبة 30 ٪ التالية من الطلاب الناجحين) D = مرضي= (نسبة 25 ٪ التالية من الطلاب الناجحين) E = مقبول = (نسبة 10 ٪ النهائية من الطلاب الناجحين)	A = أفضل 10% من الطلاب. B = نسبة 25% التالية من الطلاب الناجحين. C = نسبة 30% التالية من الطلاب الناجحين. *D* = 25% التالية *E* = نسبة 10٪ النهائية (من الطلاب الناجحين)	توزيع الدرجات وفقًا لنظام وطني، يُعبر عنه بنسبة مئوية للطلاب الناجحين بما يتوافق ويتلاءم مع التصنيف الدولي الموحد (ISCED-F)
فئة الراسبين	-------	FX = راسب F = راسب	F =راسب	

المصدر:(Wagenaar,2020, p.90)

يمكن تمثيل مقياس درجات نظام ECTS حاليًا بطريقة جدولية:

جدول (5) مقياس درجات نظام ECTS الحالي

الدرجة وفقًا لنظام ECTS	النسبة المئوية للطلاب وفقًا للتقدير	ملاحظات
A	**%10**	**لم يعد من المستحسن استخدام كلمات مثل "ممتاز" أو "جيد" لأنها لا تتناسب مع الترتيب القائم على النسبة المئوية لمقياس تحويل الدرجات في النظام الأوروبي.**
B	**%25**	
C	**%30**	
D	**%25**	
E	**%10**	

FX	------	**راسب - يجب علي الطالب أن يقوم ببعض الأنشطة والأعمال المطلوبة لاجتياز المقرر**
F	------	**راسب –إعادة المقرر**

المصدر: (Alam et al.,2021,P.123)

دور نظام النقاط الأوروبي في تطوير المقررات الدراسية

يعد إصلاح وتطوير المقررات الدراسية أحد أهم المحاور التي اهتمت بها عملية "بولونيا "، ولقد أكد بيان "برلين "على "الدور الجوهري الذي يقدمه نظام ECTS في تسهيل الحراك الطلابي وتطوير المقررات الدراسية" بل إن تطبيق نظام ECTS يعد إصلاحًا للمقرر في حد ذاته. ولقد اهتمت منهجية تيونينج في إطار نظام ECTS بتطوير محتوى البرامج التعليمية والمقررات الدراسية وإعادة هيكلتها بحيث تصبح ذات صلة بسوق العمل وتتلاءم مع متطلبات عصر التحول الرقمي وتدويل التعليم (Wagnar, 2014b,p.287؛ ماديبا وآخرون، 2018، ص. 18)، كما يجب أن تعكس هذه المقررات– التي يُنظر إليها على أنها بناء اجتماعي– القيم المجتمعية التي تعكس بدورها العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يتم تطوير تلك المقررات فيها ومن ثم تصبح هذه المقررات أداة ومحركًا رئيسًا للمنافسة الدولية والتنمية الاقتصادية(Yates, 2016,p.466) .

وترى " بِيستا" Biesta أن تطوير وإصلاح المقررات الدراسية أدي إلي التحول من تلقين المتعلم المعرفة وحفظها واستظهارها إلى فهمه لهذه المعرفة وإكسابه المهارات والكفايات من خلال ما يدرسه من مقررات، حيث تحويل المفردات التعليمية إلى لغة تعلم والتي تعرف بـ تعلم التعليم أو تعلم كيف تتعلم"Learnification" .(Biesta, 2021,p.59)

أما "أنطونيوس" Antunes، " فيري أن نظام ECTS يعد مثالًا نموذجيًا لإصلاح وتطوير المقررات الدراسية من أعلى إلى أسفل، فهو يمثل أداة تقنية وسياسية لتنظيم التعليم حيث "تتغير الأبعاد المنهجية والتربوية في المقررات الدراسية... وتكتسب طابعًا مركزيًا وراديكاليًا من خلال منح هذا النظام الشرعية السياسية. في حين يرى "كاران"Karran أن بساطة النظام الأوروبي سبب نجاحه، أما "كارسيث" Karseth، فتري أن تطبيق نظام ECTS بات مطلبًا ضروريًا لتحقيق التميز وأنه يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تطور أدواتها وإدارتها لتنفيذ النظام الأوروبي بشكل فعال(Bouckaert and Kools, 2018,p.32) .

تصف "سِن" Sin تطبيق نظام ECTS بمثابة "هندرة للتعليم العاليRe–engineering" حيث تحسين جودة العمليات التربوية والتعليمية وكذلك العمليات الإدارية من خلال إعطائها شرعية سياسية وإجماع أصحاب

المصلحة وبعض الجهات الفاعلة المستقلة والسلطات التعليمية علي الإصلاح والتطوير على المستويات الوطنية والمحلية في مجال السياسة التعليمية. فضلًا عن ذلك، أشارت "سِن" إلي حدوث تغير جذري في النموذج التعليمي التقليدي، حيث أصبحت العملية التعليمية متمركزة حول المتعلم باعتباره مشارك إيجابي في العملية التعليمية سواء أثناء تطوير المقررات أو عند تدريسها(Sin,2014,p.1823) .

نتيجة لذلك تم تصميم برامج ومقررات دراسية تراكمية تهدف لتحقيق مزيد من الشفافية في متطلباتها ونواتجها سواء علي مستوي الوحدات أو المقررات الدراسية ككل والتي تتجسد في اكتساب الطالب لمجموعة من المهارات والكفايات العامة والخاصة. فإذا كانت درجة البكاريوس ثلاث سنوات– علي سبيل المثال، فإن الطالب بنهاية العام الأول يجب أن يكون قادرًا على: الإلمام بأساس وتاريخ تخصصه؛ إظهار فهم الهيكل العام للتخصص الرئيس والعلاقة بين تخصصاته الفرعية؛ توظيف المعرفة والمعلومات المكتسبة في مواقف الحياة العملية؛ القدرة على التواصل وإقامة علاقات إنسانية، والوعي بالذات والقدرة على التقييم الناقد وحل المشكلات، يتعلم كيف يتعلم؛ بما يضمن تحقيق التعلم المستمر وغير ذلك من الكفايات. ويعد اكتساب كفايات العام الأول وتحقيق نواتجه المستهدفة شرط رئيس للالتحاق بالسنة الدراسية الثانية والتي يتم فيها تعميق المعرفة الأساسية في مجال التخصص، مرورًا بالعام الأخير حيث بناء المعرفة والخبرة في مجال التخصص وبالتالي تحقيق نواتج التعلم المستهدفة علي مدار السنوات الدراسية الثلاثة (University of Deusto,2014,p.26).

أما بالنسبة لطريقة تدريس الوحدات والمقررات الدراسية وفقًا لنظام ECTS ، فهي قائمة علي ما يسمي"ديمقراطية التعلم" Democratization of teaching and learning، فلا تولد هذه الديمقراطية في نهج يكون فيه المعلم هو محور العملية التعليمية، حيث غياب المتعلم ودوره السلبي كمستمع فقط في العملية التعليمية بل يكون المتعلم هو محور عملية التعلم و يكون الاهتمام بالمتعلم هو الشاغل الرئيس للأستاذ الذي يقوم بدور الميسر والموجه والاستماع لمقترحاته كجزء رئيس من منظومة التعليم (Baratovich, 2022,p.587; Iloanya, 2017,p.258).

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليتي التعليم والتعلم في نظام ECTS لا يتعلق فقط بالاستماع إلى أصوات الطلاب والسماح لهم بالمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم، بل تتعدي لشراكة فعالة ومثمرة تتحقق من خلال خلق بيئة تعليمية مواتية وسليمة لكل من المعلمين والمتعلمين، حيث يسود التفاهم والثقة المتبادلتان لكلا الطرفين بما يساعدهم علي تحديد أولويات ومحتوى التعلم، والسماح للمتعلمين ببذل ما يكفي من الوقت والجهد في تعلمهم، وهذا بالطبع يتطلب من المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس تشجيع الطلاب علي

التعلم الذاتي(Iloanya, 2017,p.259) بما يعزز الثقة والدافعية للتعلم عند المتعلم. يوضح الشكل التالي أنواع المشاركة التي يقوم بها المتعلم في العملية التعليمية.

الشكل *(6)* مراحل مشاركة الطلاب في العملية التعليميةفي سياق التعليم والتعلم الديمقراطي

المصدر *www.nusconnect.org.uk/StudentEngagementtoolkitresources*

ولكي يضمن الأستاذ الجامعي إعداد مقرر دراسي يتمحور حول المتعلم ويحسن نتائج تعلمه، يجب عليه أن يضع في اعتباره بعض الجوانب التالية، والتي قد تتمثل في: 1) الاستعداد لإعادة التفكير في عمليات تعلم الطلاب، واعتبارهم مشاركين نشطين بدلاً من متلقين سلبيين؛ 2) الاستعداد لتنفيذ أنشطة تعليمية وتعلمية جديدة يمكن أن تؤثر على الممارسات المؤسسية الراسخة بالفعل وتغيرها؛ 3) تعيين أدوار جديدة للطلاب والمعلمين والكليات؛ 4) الاستعداد للتقييم من عدة أبعاد للتأكد ما إذا كان التعلم قد حدث بالفعل. من الجدير بالذكر أيضًا إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية تطبيق النهج الذي يركز على المتعلمين في تخطيط الدروس، وتشجيعهم على تنفيذه بشكل إيجابي أثناء عمليتي التعليم والتعلم (Bezanilla et al., Serbati,2015,p.21 . 2019,p.163)

نظام النقاط الأوروبي وضمان الجودة

الجودة الخارجية

تقع مسؤولية ضمان الجودة على عاتق كل مؤسسة تعليمية، على النحو المتفق عليه من قبل وزراء التعليم في البلدان المشاركة في عملية بولونيا. يشمل ضمان الجودة الداخلي جميع الإجراءات التي تتخذها مؤسسات التعليم العالي لضمان أن جودة برامجها ومؤهلاتها تفي وتلبي الشروط والمواصفات الخاصة بالجودة لبعض الهيئات مثل وكالات ضمان الجودة(Brøgger, 2019,p.153).

تقدم وكالات ضمان الجودة التغذية الراجعة والمعلومات المهمة للمؤسسات التعليمية وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بأنماط التعلم والتدريس والتقييم والتقويم الرسمية وغير الرسمية، حيث تدعم المعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية ضمان الجودة داخليًا وخارجيًا وفقًا لمنطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA) (Teichler, 2017,p.6). ويساعد التطبيق الجيد لنظام ECTS المؤسسات على تحسين جودة برامجها التعليمية ونجاح حراكها التعليمي. وبالتالي، يجب ضمان استخدام نظام ECTS للجودة من خلال عمليات التقييم المناسبة (مثل المراقبة ومراجعات الجودة الداخلية والخارجية وملاحظات الطلاب) وعملية تنمية الجودة المستمرة (Robson& Wihlborg, 2019,p.35).

فعند تقييم فعالية البرامج والمقررات التعليمية (بما في ذلك نتائج التعلم والأعباء الطلابية وطرق التقييم)، سيتم استخدام عدة مقاييس لمعرفة ارتفاع معدلات الرسوب أو التسرب، الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق النواتج المستهدفة. يمكن اعتبار البرنامج التعليمي فعالاً عندما يحقق الطلاب نواتج التعلم المستهدفة، ويحصلون علي الاعتمادات والمؤهلات المطلوبة كما هو مخطط له في البرنامج التعليمي مع أخذ الحيطة والحذر تجاه بعض العمليات والعناصر التي تتضمن تخطيطًا غير فعال لجزء من أجزاء البرنامج التعليمي أو قد لا تقدم دعمًا أو تدابير كافية لمساعدة الطلاب علي تحقيق النتائج المنشودة. يمكن استخدام المؤشرات التالية لتقييم جودة تنفيذ نظام النقاط الأوروبي (Sugrue and Solbrekke, 2017,p.141):

تقدم وكالات ضمان الجودة التغذية الراجعة والمعلومات المهمة للمؤسسات التعليمية وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بأنماط التعلم والتدريس والتقييم والتقويم الرسمية وغير الرسمية، حيث تدعم المعايير والمبادئ التوجيهية الأوروبية ضمان الجودة داخليًا وخارجيًا وفقًا لمنطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA). ويساعد التطبيق الجيد لنظام ECTS المؤسسات على تحسين جودة برامجها التعليمية ونجاح حراكها التعليمي. وبالتالي، يجب ضمان استخدام نظام ECTS للجودة من خلال عمليات التقييم المناسبة (مثل المراقبة ومراجعات الجودة

الداخلية والخارجية وملاحظات الطلاب) وعملية تنمية الجودة المستمرة (Robson& Wihlborg, 2019,p.35).

فعند تقييم فعالية البرامج والمقررات التعليمية (بما في ذلك نتائج التعلم والأعباء الطلابية وطرق التقييم)، سيتم استخدام عدة مقاييس لمعرفة ارتفاع معدلات الرسوب أو التسرب، الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق النواتج المستهدفة. يمكن اعتبار البرنامج التعليمي فعالاً عندما يحقق الطلاب نواتج التعلم المستهدفة، ويحصلون علي الاعتمادات والمؤهلات المطلوبة كما هو مخطط له في البرنامج التعليمي مع أخذ الحيطة والحذر تجاه بعض العمليات والعناصر التي تتضمن تخطيطًا غير فعال لجزء من أجزاء البرنامج التعليمي أو قد لا تقدم دعمًا أو تدابير كافية لمساعدة الطلاب علي تحقيق النتائج المنشودة. يمكن استخدام المؤشرات التالية لتقييم جودة تنفيذ نظام النقاط الأوروبي (Brøgger, 2019,p.153 ;Sugrue and Solbrekke, 2017,p.141; Teichler, 2017,p.6):

* التعبير عن العملية التعليمية بشكل مناسب وشامل من حيث نواتج التعلم المنشودة، إتاحة معلومات واضحة وكافية حول الاعتمادات المتاحة وكيفية الحصول عليها وطرق تقييمها.

* إتمام الدراسة في الوقت المخصص لها رسميًا (أي الانتهاء من عبء العمل المقدر علي الطالب خلال العام الدراسي أو فصل دراسي أو حسب المخطط له).

* مراجعة ورصد أي اختلافات أو فجوات في الإنجاز علي مدار العام الدراسي بين ما تحقق من نتائج فعلية وما كان منشودًا متبوعًا بتغذية راجعة مناسبة ومفيدة؛

* تقديم الإرشاد الأكاديمي المناسب للطلاب كي يتمكنوا من إتباع قواعد الالتحاق والتسجيل بالمقررات والبرامج التعليمية المتاحة بما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم ورغباتهم؛

* إبلاغ الطلاب على الفور بنتائجهم.

بالنسبة للحراك التعليمي الطلابي بين المؤسسات التعليمية داخل البلد نفسها أو الانتقال من دولة لأخري، يجب مراعاة ما يلي(Clarke et al., 2018,p.3; Robson & Wihlborg, 2019,p.128) :

– تضمين عمليات تحويل الأرصدة والاعتمادات في إجراءات المراقبة والمراجعة والتحقق من صحتها؛

– تعيين موظفين خصيصًا كمسؤولين عن الاعتراف بالائتمان ومسائل التحويل والتنقل بين المؤسسات التعليمية؛

– إبرام اتفاقيات مُحكمة قابلة للتعديل والتطوير تتعلق بعمليات الحراك الطلابي التعليمي؛

– قيام الطلاب المتنقلين بالاختيار من المقررات والبرامج التعليمية في المؤسسة التعليمية التي تم الانتقال إليها ومعاملتهم معاملة الطلاب المحليين في التقييم والاعتمادات؛

–توفير النصوص التفصيلية التي توضح الاعتمادات والدرجات الممنوحة؛

– الاعتراف بجميع الاعتمادات المرتبطة بالمكونات التعليمية المكتملة بنجاح التي تم إجراؤها كجزء من اتفاقية التعلم المعتمدة في نسختها النهائية؛ يتم إصدار النتائج وإحالتها على الفور؛

– إتاحة جداول درجات لتفسير الدرجات الممنوحة، بحيث تنعكس الدرجات – وليس فقط الاعتمادات – بشكل صحيح علي أي مؤهلات نهائية مكتسبة.

وعندما تقوم المؤسسات التعليمية بتطبيق نظام ECTS بشكل صحيح، ستمنح وسمًا أو شعارًا يفيد بأنها أصبحت من المؤسسات التعليمية المطبقة لنظام ECTS و ستعزز مكانتها كشريك شفاف وموثوق به في التعاون الأوروبي والدولي، وستُمنح بعض المطبوعات ككتالوج المقررات (سواء نسخ مطبوعة أو إليكترونية في كتيب واحد أو أكثر) بلغتين أو أكثر أو باللغة الإنجليزية فقط للبرامج التي تدرس باللغة الإنجليزية، ولكي يتم ذلك لابد للمؤسسة التعليمية تعبئة نموذج طلب على موقع أوروبا التابع للمفوضية الأوروبية (http://europa.eu.int) في موعد أقصاه (1) نوفمبر من كل عام. سيكون الوسم صالحًا لمدة ثلاث أعوام دراسية، كما سيتم نشر قائمة بالمؤسسات المطبقة لنظام ECTS على موقع السابق ذكره، كما سيتم مراقبة ومراجعة تلك المؤسسات بشكل دوري بمساعدة مستشاري النظام الأوروبي/الموجهين، وحينما يتم الإخلال بالمتطلبات من قبل مؤسسة ما قد يتم سحب ملصق أو الوسم الخاص بنظامECTS من تلك المؤسسة، وسيتم نشر معايير وإجراءات حالات سحب ملصق النظام الأوروبي على صفحات الويب الخاصة بالمفوضية (Gleeson et al., 2021,380).

من خلال استعراض الإطار المفاهيمي لكلًا من نظام الساعات المعتمدة الأمريكي ونظام النقاط الأوروبي يتضح أن هناك بعض أوجه التشابه فيما بينهما، الأمر الذي قد يفيد في مرونة استبدال النظام الأمريكي بالنظام الأوروبي لتثري جوانب الاختلاف بالنظام الأوروبي عملية تطوير نظام التعليم الجامعي المصري. ومن أبرز أوجه التشابه بين نظام الساعات المعتمدة ونظام ECTS ما يلي:

- اعتماد كلا النظامين علي العام الدراسي المكون من فصلين دراسيين أو ثلاثة لتدريس برنامج أو مقرر دراسي ما.
- حرية اختيار المقررات الدراسية والتخصص المهني.
- الاستعانة بنظام الإرشاد الأكاديمي لتوجيه الطالب لاختيار مقرراته بما يتناسب مع إمكاناته ورغباته المهنية مستقبلًا.
- يوجد لكل نظام عددًا معينًا من الساعات المعتمدة لكل عام دراسي؛ فهناك (60) ساعة معتمدة في النظام الأوروبي، و (30) ساعة معتمدة في النظام الأمريكي.

المحور الثالث: واقع نظام الساعات المعتمدة في الجامعات المصرية

بدأت بعض الجامعات المصرية بتطبيق نظام الساعات المعتمدة منذ اعتماده للمرة الأولى لبعض التخصصات في الجامعات الحكومية عام2011م، ثم أعقب ذلك تعديل المادة "72" من قانون تنظيم الجامعات لسنة 1972، والتي بمقتضاها صار نظام الساعات المعتمدة هو النظام البديل عن النظام التقليدي القديم لمواكبة التغييرات الجديدة والتحول من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث، وتحسين نظام التعليم الجامعي في مصر، والذي ينبغي من خلاله تقليل عدد سنوات الدراسة بالجامعة للكليات النظرية ثلاث سنوات بدلًا من أربع، وفي الكليات العملية أربع سنوات بدلًا من خمس سنوات الكليات. وبناءً على ذلك، بدأت بعض الجامعات، والكليات في تعديل اللائحة الخاصة بها بعد قرارات المجلس الأعلى للجامعات الحكومية لتنفيذ نظام الساعات المعتمدة، في حين طُبق هذا النظام بالكليات التي انتهت من تعديل لوائحها (إسماعيل،2023، ص.260؛ درويش وآخرون،2021، ص.1).

وفي هذا الصدد، أشار مستشار وزير التعليم العالي في تلك الحقبة الزمنية بأن هذا تعديل تاريخي، وفرصة لجميع طلاب الجامعات، موضحاً بعض مميزاته، والتي منها:

– منح الطلاب الفرصة للتخرج بعد إنهاء الساعات الدراسية المطلوبة في التخصص العلمي، بعد استيفاء شروط اللوائح الخاصة بالكلية والتخصص العلمي، من دون التقيد بعدد سنوات الدراسة لكل كلية.

– حرية اختيار المقررات الدراسية والأساتذة في كل فصل دراسي، فضلاً عن اختيار مقررات من خارج الكلية، حتى يكتسبوا الكثير من المهارات التي تساعدهم في إعدادهم لسوق العمل فيما بعد.

– تحديد حد أدنى من سنوات الدراسة لا يمكن التخرج قبل إتمامه، والذي يعادل عددًا من الساعات المعتمدة، فطالب الهندسة مثلًا لا يستطيع التخرج إلا بعد إنهاء أربع سنوات دراسية.

– يتيح للدولة تخفيض الميزانية المخصصة للتعليم على الدولة، فتوفير سنة دراسية على كل طالب، يعني تخفيف الأعباء على الدولة، من دون الإخلال بمتطلبات التخصص الدراسي.

– يضمن عدالة أكبر في تقدير حجم المساقات الدراسية، ويستخدم أسلوبًا في التقويم يتسم بالتنوع والشمول والاستمرار، في مقابل التنظيم التقليدي للدراسة على أساس العام الدراسي الكامل، والمواد الإجبارية، وعدد السنوات، ونظام التقويم الذي ينهض على التقويم الختامي في آخر العام (الطاهر،2019، ص.249؛ عبد الهادي،2022، ص.129؛ إسماعيل وآخرون ،2020، ص.189).

وحينما أخذت بعض الجامعات المصرية بنظام الساعات المعتمدة، وقامت بتطبيقه كمحاولة منها لتطوير التعليم الجامعي، ظهرت عدة سلبيات ونقاط ضعف تتنافي مع المرتكزات التي يقوم عليها هذا النظام. ومن أبرز المشكلات والسلبيات التي أشارت وأكدت عليها بعض الدراسات الحديثة ما يلي:

(1) مشكلات تطبيق (الممارسة الفعلية) نظام الساعات المعتمدة:

- ضبابية أهداف النظام وفلسفته أمام الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الإداريين.
- آلية التطبيق الحالية لنظام الساعات المعتمدة أوضحت أن الهدف الأساسي للطالب هو الحصول على عدد الساعات المعتمدة بغض النظر عن المعرفة التي يجنيها جراء تسجيل المقررات الدراسية (الطاهر،2019، ص .262).
- تحول نظام الساعات المعتمدة إلى نظام تعليمي عادي بنكهة الساعات المعتمدة دون مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة، ومنها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، توفير مصادر للتمويل، ضمان تطبيق نظام دراسي يمنح الطالب فعلياً حرية الاختيار، ضمان جودة الساعات المعتمدة وتوافقها مع المعايير والخبرات الدولية (إسماعيل،2023، ص.121؛ إسماعيل ،2020، ص .174).
- هناك خطأ في تسمية نظام الساعات المعتمدة ، لأن ما يتم تطبيقه واقعياً هو نظام ساعات التدريسية (Contact hours) الذي يركز على ساعات التقاء الأستاذ بطلابه في قاعة الدرس وليس له علاقة بالساعات الحقيقية للعمل المستقل الذي يحتاجه الطالب لاجتياز مقرر أو وحدة دراسية، ويكون قادرًا

على توطين ومعالجة المعلومات الواردة واستيعابها وعكسها وبناء معانيها الخاصة لتحويل هذه المعلومات إلى معرفة وتعبئة هذه المعرفة ووضعها في سياقها في مواقف أو ممارسات محاكاة تسمح بتعزيز التعلم، وبالتالي لا يتم أخذ الأعباء الطلابية في الاعتبار حاليًا، الأمر الذي يشير إلي أن تنفيذه في بعض الحالات قد لا يتجاوز مجرد تراكم ساعات الاعتماد دون الاستفادة من برنامج دراسة متكامل، مما يتسبب في تجزئة المعرفة (إسماعيل،2023، ص.121 ؛ الضبع، عباس،2023، ص.3).

- لا يتم اعتماد نظام الساعات المعتمدة على مستوى جميع الجامعات المصرية في كل البرامج التعليمية؛ حيث تعتمده بعض الكليات والبعض الآخر يتبع النظام التقليدي وهو النظام القائم على المقررات الدراسية. وتقوم بعض الكليات التي تعتمد نظام الساعات المعتمدة بتطبيقه على مستوى الدراسات العليا في حين تعتمد برامج المستوى الجامعي النظام التقليدي. علاوة على ذلك، هناك اختلافات بين تلك الأنواع المختلفة من الكليات في اعتماد نظام الساعات المعتمدة، وبناء على ذلك قامت اللجنة القطاعية للتعليم بإعداد دليل لطلبة الدراسات العليا بعنوان: "دليل الطالب للدراسات العليا وفق نظام الساعات المعتمدة" لتقليل هذه الاختلافات والتي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس الأعلى للجامعات (SCU).
- يندر وجود لوائح دراسية بالجامعات تصلح لتطبيق نظام الساعات المعتمدة (درويش وآخرون،2021، ص.9؛ عبد العزيز،2020، ص.183).

(2) مشكلات إدارية في التطبيق:

- سيادة التفكير التقليدي الذي اتسم بطبيعة الانتقال والتقليد، وغياب طابع التجديد والابتكار؛ وقد يرجع ذلك إلى إتباع الجامعات المصرية لنظام موحد لا يواكب التطور، كما أنه لا يتوافق مع متطلبات العصر (إسماعيل،2020، ص.184).
- نادرًا ما توجد لوائح أكاديمية في الجامعات مناسبة لتنفيذ نظام الساعات المعتمدة (درويش وآخرون،2021، ص.4).
- ندرة الاستقرار في الهياكل التنظيمية، واختلال التوازن في العلاقات الوظيفية نتيجة للصراع على السلطة، السيطرة المركزية على الأداء، الذي يحرم القادة من حرية المبادرة والتنمية (عبد اللطيف،2022، ص.335).

- غياب المرونة في الجامعات المصرية لوضع لوائح جديدة تلاءم التقدم الهائل والسريع في المجالات العلمية والتكنولوجية (إسماعيل،2020، ص.185).
- الافتقار إلى الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة لتطبيق نظام الساعات المعتمدة.
- ضعف الجهاز الإداري المؤهل لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بشكل صحيح.
- قلة توافر الكادر البشري والإداري المطبق للنظام (محمد،2016، ص.486).
- معظم الخطط الجامعية لا تزال تركز على الجانب الأكاديمي البحت، ولم تصل إلى مرحلة التخطيط من أجل المجتمع، وتنمية المعرفة العامة (عبد اللطيف،2022، ص.335).

(3) مشكلات أعضاء هيئة التدريس:

- وجود عجز في أعضـــاء هيئة التدريس ممن يقومون بتدريس بعض المقررات الاختيارية؛ مما يجعل بعض المقررات الاختيارية تأخذ صـفة الإجبارية حيث لا يوجد من يقوم بتدريس المقررات الاختيارية الأخرى.
- عدم تدريب أعضـــاء هيئة التدريس على نظام الســـاعات المعتمدة قبل تطبيقه (محمود، 2015، ص.425).
- إهمالهم إعلام الطالب بمفهوم نظام الســاعات المعتمدة، وفلسـفتها، فضــلا عن إهمالهم لرأي الطالب أحيانًا فيما يتعلق بالمقررات المتاحة.
- زيادة العبء على أعضـــاء هيئة التدريس، وتجاهل التعويض المالي للعمل في الإرشـــاد الأكاديمي، وعدم اســـتخدام تكنولوجيا المعلومات واســـتخدامها في ميدان الإدارة والتقييم (محمد،2016، ص.486).
- لجوء أعضاء هيئة التدريس للنزول بمستوي التدريس وبمستوي المتابعة النشطة للتماشي مع ظروف الطلبة المختلفة، ورسوب عدد كبير من الطلبة ذوي المستويات المنخفضة.
- تساهل بعض الأساتذة في إعطاء التقديرات بهدف استقطاب الطلاب نحو مقرراته دون أن يدل ذلك على تمكنه الحقيقي في تخصصه (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.183).

(4) مشكلات الطلاب:

- الاعتماد بشكل أساسي على الكتب والمذكرات الجامعية التي تستند إلى الحفظ والاستظهار، وإهمال مهارات البحث العلمي والقراءة والتعلم.
- مشـــكلة الاختيار العشـــوائي من قبل بعض الطلاب للمقررات الاختيارية (إســـماعيل، 2020، ص.183).
- إجبار الطلبة في بعض الأحيان على اختيار المقررات الدراسية التي لم يكتمل العدد بها.
- عدم توافر سجل أكاديمي بإنجازات الدارسين لدى المرشد الأكاديمي.
- ضعف قدرة الطلبة من ذوي المستويات المنخفضة في التوفيق بين متطلبات المتابعة المستمرة لدراسة المقررات وبين الوقت المتاح لهم كتعارض وقت حضور الطلبة للمحاضرات مع ظروف العمل (إسماعيل ،2020، ص174؛ محمود، 2015، ص.425).
- ضعف التزام الطلبة بالخطة التي يضعها لهم المرشد الأكاديمي طمعًا في تغيير تخصصه.
- عدم وجود دليل للطالب للتعرف على البرامج الدراسية وقواعد تطبيق النظام.
- صعوبة إقناع الطلاب وتبصيرهم بحجم العبء الطلابي المناسب في ضوء قدراتهم وظروفهم.
- عملية تقدير الأعباء الطلابية في نظام الساعات المعتمدة تركز على أعضاء هيئة التدريس بدلا من أن تكون موجهه نحو الطلاب؛ حيث إن غالبية الأساتذة يتبعون المنهجيات التقليدية في تقدير الأعباء الطلابية (إسماعيل،2023، ص.123).
- عدم مشاركة غالبية أعضاء هيئة التدريس الطلاب في اتخاذ القرار التي تخصهم.
- عدم إتاحة معظم أعضاء هيئة التدريس الفرصة للطلاب المشاركة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الطلابية (إسماعيل،2020، ص.185).
- عدم تقديم حوافز تشجيعية للطالب أثناء مزاولته الأنشطة الطلابية.
- عدم تشجيع غالبية أعضاء هيئة التدريس للطالب على المشاركة في الأنشطة الجامعية خارج الجامعة.
- ضعف الكفايات الداخلية والخارجية والمتمثلة في ضعف تزويد الخريجيين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من التنافس لدخول سوق العمل وتحقيق تقدم في أعمالهم ووظائفهم مما يكون

له مردودًا في تحقيق تقدم اقتصادي وعلمي واجتماعي خاصة مع زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات وبرامج التعليم الجامعي والمتخرجين منها (درويش وآخرون،2021، ص.3).

(5) مشكلات البرامج، والمقررات الدراسية:

من خلال استقراء الأبحاث والدراسات السابقة التي رصدت الواقع الحالي للجامعات المصرية، يتضح أن البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات المصرية لا تؤدي الأدوار المسندة إليها على النحو المطلوب مما يمنعها من أداء الدور المتوقع منها في بناء مجتمع المعرفة (عبد اللطيف، ،2022، ص.335). ومن أبرز هذه المشكلات ما يلي:

- غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور برامج التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد الوطنية، فضلاً عن التعامل المحدود مع العلوم الحديثة، وضعف المدخلات التعليمية. أدى ذلك إلى ضعف وفاء الجامعات المصرية بمتطلبات بناء مجتمع المعرفة وابتكارها في المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة.
- كما أن هناك صعوبة في توفير برامج دراسية متكاملة مناسبة لتطبيق نظام الساعات المعتمدة وإدراج جميع الجوانب التي يحتاجها الطالب لإعداده على جميع المستويات (إسماعيل،2020، ص.185).
- دور البرامج الدراسية في الجامعات المصرية قد لا يساعد بما فيه الكفاية في تلبية احتياجات سوق العمل. قد يكون هذا بسبب ضعف ارتباط المناهج باحتياجات سوق العمل، ونقص التدريب على المهارات العملية بسبب التركيز المفرط على المحتوى القائم على التلقين والحفظ والاستظهار، ونقص المرافق والمعدات، وضعف التركيز على تطوير التفكير النقدي والمهارات التحليلية، وضعف المشاركة في طرق تعلم تفاعلية وتجريبية، بالإضافة إلى أن عديد من الخريجين لديهم مهارات غير مناسبة للوظائف التي يتقدمون بها (عبد اللطيف،2022، ص.335).
- طرح بعض المقررات بطريقة عشوائية وبدون دراسة جدية لحاجات الطلاب (محمود، 2015، ص.425).
- زيادة العبء الطلابي والمتمثل في زيادة عدد المقررات الدراسية علي كاهل الطالب (إسماعيل، 2020، ص.182).
- التركيز على إمداد الطلاب بالمقررات النظرية وإهمال الجانب التطبيقي العملي.

- صعوبة وجود برامج دراسية متكاملة تتماشي مع متطلبات سوق العمل وتتضمن كافة الجوانب اللازمة لإعداد الطالب في كافة المستويات.
- المستويات المعيارية لخريجي الجامعات المصرية لا تتوازي مع نظيرتها في النماذج الدولية من حيث عدد الساعات اللازمة بالمرحلة الجامعية الأولي ومرحلة الدراسات العليا والتي يتم على أساسها وضع المقررات وشروط ومستويات التقدم فيها.

(6) مشكلات تطبيق الإرشاد الأكاديمي:

هناك إجماع على أن الإرشاد الأكاديمي لم يحظ بالاهتمام الواجب داخل نظام الأنشطة الجامعية على الرغم من أهميته الكبيرة في استبقاء الطلاب ونجاحهم. من بين هذه التحديات ما يلي:

– عدم وجود أنظمة رسمية للإرشاد الأكاديمي، وعدم فعالية مراكز الإرشاد الأكاديمي وهو موجود في بعض المؤسسات التعليمية.

– ضعف نظم المعلومات، التي تمثل العمود الفقري لأي إرشاد أكاديمي فعال؛ فقد أصبح الإرشاد الأكاديمي في مرحلة التعليم الجامعي تقليديًا، حيث يُطلب من الأقسام الأكاديمية تنفيذه دون توضيح طبيعة الإرشاد وأهميته من خلال توزيع الطلاب على أعضاء هيئة التدريس وترك الأمر للجهود الشخصية. وهكذا تحول الإرشاد الأكاديمي إلى إرشادات شكلية لا تتجاوز بعض الممارسات الضعيفة دون الخوض في المهام والأدوار الجوهرية للإرشاد (الضبع، عباس،2023، ص.3).

–قد يؤدي غياب الإرشاد الأكاديمي الفعال في بعض الجامعات إلى هدر تعليمي كبير، وارتكاب الطلاب سلوكيات سلبية تخالف أنظمة الجامعة، مثل: تسجيل الطلاب مقررات خارج متطلبات الخطة الدراسية، أو تسجيل مقررات قبل دراسة متطلباتها السابقة، أو الرسوب في بعض المقررات مما يؤدي إلى ضياع المال والجهد، وتأخر التخرج، وتكوين اتجاهات سلبية لدى الطلاب فيما يتعلق بنظام الساعات المعتمدة أو فيما يتعلق بالحياة الجامعية ككل (محمد،2016، ص.486) .

–غياب الإرشاد الأكاديمي السليم قد يجعل الطلاب يلجأون إلى زملائهم كمرجع استشاري رئيس للطلاب عند إعداد الجدول الدراسي، مما يجعل دور الوكالات والمراكز المنوط بها تقديم المشورة العلمية في هذا الأمر محدودًا وغير فعال.

– جهل المرشد الأكاديمي بخلفية الطالب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قبل إرشاده أكاديميًا بسبب قلة وعي الأساتذة بأهمية الإرشاد الأكاديمي كمعيار لجودة مخرجات التعلم، وزيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وقيامهم بالبحث العلمي لغرض الترقية، غياب المناخ الإرشادي الودي بين الطلاب والأستاذ، انشغال المرشد الأكاديمي بالتحضير للمقررات التي يدرسها، ندرة تقديم الحوافز المادية والمعنوية له، ضعف مهارات المرشد في استخدام الحاسوب والتكنولوجيا بشكل عام، تغيير الخطط الدراسية وإجراء التعديلات عليها من وقت لآخر(محمود، 2015، ص.425).

–عدم وضوح الهدف من عملية الإرشاد الأكاديمي، وأيضا تغيير المرشد الأكاديمي من فصل دراسي إلى آخر.

– صعوبة التفاهم واللقاء بين الطلاب والمرشد الأكاديمي، إما بسبب ضيق وقت المرشد الأكاديمي أو عدم تواجده في مكتبه خلال ساعات الإرشاد الأكاديمي المقررة له، واعتقاد المرشد الأكاديمي بأن الطلاب قادرون على إرشاد أنفسهم، فيكتفي بالتوقيع دون تمحيص أو انتباه، أو اعتقاده بأن الإرشاد الأكاديمي موسمي، يتعلق ببداية العام الدراسي فقط (الضبع، عباس،2023، ص.3؛ محمد،2016، ص.486).

–افتقار عملية الإرشاد الأكاديمي إلى التنظيم والمتابعة (محمود، 2015، ص.425).

–المرشد الأكاديمي ليست لديه دراية كافية بطبيعة وآليات عملية الإرشاد الأكاديمي، وأنه من غير المرجح في الوقت نفسه أن يخوض دورات تدريبية تتعلق بالإرشاد الأكاديمي (عبد العزيز وآخرون،2020، ص.183).

– ضعف التنسيق بين المرشدين الأكاديميين وبعضهم البعض، أو بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس في الأقسام الأكاديمية المختلفة (إسماعيل،2020، ص.184).

–عدم وجود نظام ارشاد الأكاديمي يسمح بتطبيق نظام الساعات المعتمدة كما هو مأمول.

– قد لا يصبح دور المرشد حل مشكلات الطالب أو توجيهه كما هو مأمول بل قد يستغل دوره في توجيه الطالب لمقرر أو أستاذ بعينه (درويش وآخرون،2021، ص.3)

(7) مشكلات خاصة بالموارد المتاحة والإمكانات المادية:

– تعاني الجامعات المصرية من أزمة مالية حادة، حيث يحتاج هذا النظام إلى قدرات مالية عالية(عبد العزيز وآخرون،2020، ص.191).

- صعوبة توظيف الإمكانات المتاحة من أعضاء هيئة التدريس ومختبرات وقاعات ومكتبات وغيرها.
- غياب استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في مجالي التسجيل والتقويم.
- غياب توافر برامج تدريبية مستمرة للعاملين في نظام الساعات المعتمدة (الضبع، عباس،2023، ص.3).

بناءً علي ما سبق، وعلى الرغم من كل هذه الجهود المبذولة، يشير الواقع إلي أن الاهتمام في نظام الساعات المعتمدة قد توجه إلى الشكل أكثر منه إلى المضمون، وعليه فإن الجامعات المصرية في حاجة لتبني سياسات وبرامج وممارسات جديدة لتصبح أكثر تطورًا وقدرةً لمواجهة ومواكبة متغيرات عصر الذكاء الاصطناعي والميتافيرس، من خلال الاستفادة من بعض الممارسات والتجارب التعليمية الرائدة عالميًا ومحاولة الاسترشاد بها، بما يتناسب وإمكانات الجامعات المصرية.

المحور الرابع: المتطلبات القبلية لتطبيق نظام النقاط الأوروبي في الجامعات المصرية

وهكذا تصل الدراسة التحليلية النقدية إلي محورها الرابع حيث تناولت: تحديد، وتحليل ملامح كلًا من نظام الساعات المعتمدة الأمريكي ونظام النقاط الأوروبي، وانتهى التحليل بالوقوف على أهم المشكلات وفجوات التطبيق التي يعاني منها نظام الساعات المعتمدة الأمريكي وأهم الانتقادات التي وُجهت له من منشئه بأمريكا كما أعقب ذلك عرض تحليلي لواقع نظام الساعات المعتمدة الأمريكي في الجامعات المصرية، وانتهى التحليل بالوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها النظام أيضًا، الأمر الذي يشير إلي ضرورة مراجعة تطبيقه في الجامعات المصرية، وأنه صارت هناك حاجة للبحث عن بديل له يسد فجواته وثغراته وهو نظام النقاط الأوروبي. وبناءً على ما تقدم، وفي إطار كل ما سعت الدراسة إلى توضيحه، وبيانه، يأتي المحور الأخير المتمم لهذه الدراسة وهو: تقديم بعض المتطلبات القبلية كضمانات لنجاح تطبيق نظام النقاط الأوروبي في الجامعات المصرية والتي يوضحها الشكل (7)، ويمكن توضيح أهم هذه المتطلبات كما يلي:

شكل 7 المتطلبات القبلية لتطبيق نظام النقاط الأوروبي في الجامعات المصرية

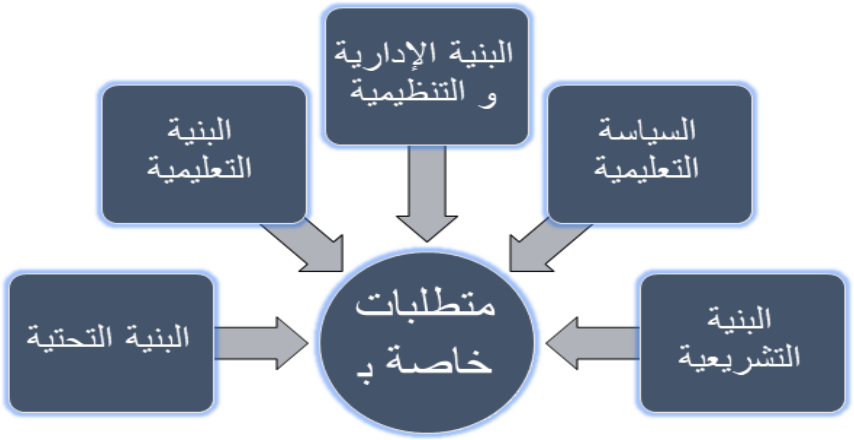

المصدر: إعداد الباحثة

متطلبات تشريعية

تعد مراجعة الإطار التشريعي المنظم لعمليتي التعليم والتعلم من المتطلبات القبلية الجوهرية لاعتماد تطبيق أي نظام جديد بما يتناسب مع فلسفة ومبادئ ذلك النظام. وعليه لابد من سن حزمة من التشريعات والقوانين الجديدة الخاصة بآليات تطبيق ذلك النظام، وتعديل بعض التشريعات القديمة أو حذفها بما يلاءم النظام الجديد، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- سن القوانين والتشريعات التي تساعد على تطبيق نظام النقاط الأوروبي بالجامعات المصرية وضمان نجاحه، مع سن بعض القوانين بشكل دوري لإجراء أي تعديلات عليه بغية تطويره والتوسع فيه بما يساعد علي الارتقاء بجودة التعليم العالي في الجامعات.
- إعادة النظر في بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات المصرية الحالي أو حذفها بما يتناسب مع تطبيق نظام النقاط الأوروبي داخل الجامعات المصرية وخاصة أن قانون تنظيم الجامعات المصرية الصادر عام 1972 م يتضمن عدداً من المواد المتعلقة بنظم التعليم التقليدية القديمة.
- استقلالية الجامعات وإفساح المجال أمامها في اختيار نظام التدريس الذي يلائمها في ضوء ضوابط مرنة من قبل وزارة التعليم العالي تعمل في ضوئها هذه الجامعات.

- سن قانون لإنشاء عمادة للقبول والتسجيل تابعة لنيابة الجامعة لإدارة شؤن التعليم والطلاب على مستوى كل جامعة تقوم بالمهام والأدوار المقترحة التالية والتي يتمثل بعضها وأهمها فيما يلي:

✍ متابعة تنفيذ التوجيهات والقرارات والتعاميم والتعليمات التي تخص التحاق وقبول الطلاب في نظام النقاط الأوروبي الجديد.

✍ إعداد خطة قبل بدء العام الدراسي الجديد وعمليات التنسيق والقبول بالجامعات عن الأعداد المقترحة للقبول والالتحاق بمختلف الكليات والأقسام بما يناسب تطبيق نظام النقاط الأوروبي واتخاذ القرارات اللازمة لاعتمادها.

✍ تطوير وتنسيق العلاقات داخل الجامعة وخارجها.

✍ إتاحة التسجيل أكثر من مرة على مدار العام الدراسي مراعاة لظروف الطلاب الشخصية أو الذين يدرسون بدوام جزئي أو الذين يجمعون بين الدراسة والعمل.

✍ إعداد خطط وبرامج للإرشاد الأكاديمي والإشراف المباشر على تنفيذها بكافة المؤسسات التعليمية الجامعية بالتنسيق مع الجهات ذي الصلة.

✍ تقويم الأداء الوظيفي بشكل دوري للعاملين بوحدات الإرشاد الأكاديمي وإدارة شؤون الطلاب لتشخيص جوانب الضعف والتهديدات التي تحول دون التطبيق الفعال للنظام.

✍ وضع قواعد وشروط واضحة لتيسير انتقال الطلاب بين الكليات داخل الجامعة وخارجها أو التحويل بين التخصصات المهنية المختلفة داخل كل كلية.

✍ التواصل المستمر بين عمداء القبول والتسجيل أو من ينوب عنهم بمختلف الجامعات المصرية من خلال عقد اجتماعات دورية وغير ذلك من أنماط التواصل لتبادل الخبرات ووجهات النظر في مجال القبول والتسجيل وفقًا لهذا النظام أو استعراض أبرز المشكلات والتحديات التي تواجههم ومساعدة بعضهم البعض في التغلب عليها أو تقديم مقترحات تطويرية تضمن وتيسر نجاح تطبيق نظام الساعات الأوروبي بشكل مستمر.

✍ إنشاء قنوات إلكترونية للتواصل مع الطلاب ومعرفة متطلباتهم وشكواهم ومقترحاتهم في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية والاستجابة الفعلية والمناسبة لها.

✍ رفع تقارير دورية وشاملة وشفافة عن كل ما قدمته العمادة خلال العام الدراسي مدعومة بالإحصاءات الفعلية والأدلة التوضيحية.

- سن التشريعات الداعمة لتدويل التعليم الجامعي وتيسير الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- إعداد لائحة خاصة تفصيلية تفسر طبيعة نظام النقاط الأوروبي وكيفية تطبيقه وشروطه وأنشطته ولنظام المتبع في دراسة البرامج والمقررات الدراسية ومهام واختصاصات كافة المشتركين في العملية التعليمية من كوادر أكاديمية وإدارية وإدارات مختصة بشؤون الطلاب، مع تحديثها باستمرار بحيث يتبين لكل جهة ما يخصها من مهام وواجبات.
- تعديل لوائح مختلف الكليات الجامعية بما يواءم تطبيق النظام الجديد.
- سن القوانين والتشريعات المناسبة التي تلزم جميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمتابعة وحضور برامج التنمية المهنية المستمرة لتلبية متطلبات عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- سن التشريعات التي تدعم وتنظم التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج والتعلم عن بعد لدعم الشراكة التعليمية بين الجامعات المصرية والأوروبية سواء في مجال تدريب أعضاء هيئة التدريس أو محاضرات ومقررات مشتركة بين الجامعات.

متطلبات خاصة بالسياسة التعليمية

وتتمثل أبرز تلك المتطلبات فيما يلي:

- توافر إرادة قوية وإدارة سياسية داعمة وملزمة بتطبيق نظام النقاط الأوروبي.
- إعداد خطط استراتيجية لتطبيق نظام النقاط الأوروبي والتوسع فيه مستقبلًا في حال النجاح في تطبيقه.
- التخلص من ظاهرة "تسييس التعليم" Politicization of Education والتي وصفها وزير الثقافة الأردني "باسم الطويسي" أنها "نخل جسد التعليم وأفرغ بُغيته" وأثر سلبًا على جوانب عدة منها:

– الحد من استقلالية الجامعات واختيار القيادات الجامعية، حيث يجب أن يرتفع سقف الحريات في اختيار القيادات الجامعية من قبل أعضاء هيئة التدريس وممثلي الطلاب.

- القيود التي تعترض الأساتذة في الجامعات المصرية وافتقاد القدرة علي التعبير عن الآراء والأفكار و التوجه نحو الاستقلال العلمي.
- هشاشة البيئة الطلابية، وأدوارها، فقد أصبحت شكلية مفرغة المضمون تضيع وقت الطلاب الذين يخوضون تلك الانتخابات من أجل شحذ الأصوات كتقليد أعمي لنظام الانتخابات في الأحزاب السياسية وإهمال حضور المحاضرات والأنشطة الطلابية مما ينعكس سلبًا علي تحصيلهم الأكاديمي.

الأمر الذي يتطلب ضرورة فصل السياسة عن العلم مثلما نفصل السياسة عن الدين.

- إنشاء منطقة عربية مشتركة للتعليم العالي لها برامج ومقررات وأنظمة دراسية موحدة توازي المنطقة الأوروبية للتعليم العالي، وتعزيز سبل الشراكة العربية الأوروبية وفق أسس تسهم في تحسين أدائها ومخرجاتها وتطوير دورها الحيوي دون المساس باستقلالية الجامعات العربية، وحرياتها مع احترام التنوع الثقافي وتقاليد وأعراف كل دولة، والتأكيد علي أهمية التواصل الدوري والفعال بينهما لتقييم التطورات فيما تم تقديمه من مقترحات وفعاليات من خلال عقد اجتماعات دورية.

- تعزيز الشراكة المثمرة بين الجامعات المصرية وأكاديمية تيونينج والتي يشترك في مشروعاتها وبرامجها أكثر من (1000) جامعة من (120) دولة من دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول في كل أنحاء العالم؛ وتعزيز هذه الشراكة من خلال المؤتمرات والندوات الدولية والمنشورات والبحوث وورش العمل على النسقين: المحلي والعالمي.

- تبني منهجية تيونينج الرائدة في تطوير التعليم العالي والارتقاء بجودته والداعمة لتطبيق نظام الساعات الأوروبي وإضفاء الطابع المؤسسي لها في الجامعات المصرية سواء فيما يتعلق بضرورة اكتساب الطلاب الكفايات والمهارات جنبًا إلي جنب الفهم والمعرفة في مجال تخصصهم المهني. وأحسب أنه قد آن الأوان لتبني مقررات، ونتائج مشروع " تيوننج أفريقيا " الذي استمر لسبع سنوات (2018 – 2011)، بمشاركة عديد من الجامعات المصرية، التي تعهدت (وفقاً لخطاب رسمي منها إلى إدارة المشروع) بتطبيق نتائج المشروع، كما جرى في الدول الأفريقية المشاركة، فضلاً عن قارات العالم المختلفة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية (البلد المؤسس لنظام الساعات المعتمدة) كما سبقت الإشارة(فرج،2014)

- توجه الجامعات بقوة نحو تدويل التعليم باعتباره سلاحًا استراتيجيًا للحصول على مزايا تنافسية تعزز مركزها التنافسي، وتضمن بقائها واستمرارها في الأسواق المحلية والعالمية. يتضمن تدويل التعليم عدة خطوات وإجراءات وفعاليات لابد من البدء فيها لتصبح توجهاً واضحاً للتعليم العالي ومكوناته من مؤسسات تعليمية؛ لتعمل جميعاً بتناغم وتشاركية تجنباً للأخطاء والممارسات وذلك على النحو الآتي:

- مواكبة مشاريع تدويل التعليم الجامعي وتوجه الجامعات المصرية نحو امتلاك الكفايات والمعايير الدولية التي تعزز مستوياتها في التصنيفات الدولية.

- التوأمة الجامعية بين الجامعات المصرية والأوروبية بما يضمن تحقيق التعاون المشترك في عدة مجالات سواء في البرامج والمقررات الدراسية، والحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، التدريب المشترك أون لاين علي استخدام بعض طرق واستراتيجيات التدريس لبعض المقررات التخصصية والإشراف المشترك على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه... وغيرها من أوجه التعاون المثمر.

- إعداد فريق متخصص من أساتذة الجامعة ممن لديهم خبرة فنية وإدارية وتسويقية للتواصل مع سوق العمل بمختلف فئاته من هيئات ومؤسسات وشركات عامة وخاصة للتعرف إلي أبرز الكفايات العامة والخاصة الحالية والمستقبلية التي يحتاجها سوق العمل في هذه الآونة وتدارس القضايا المتعلقة بضرورة سد الفجوة بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي في أغلب التخصصات الجامعية.

- التنسيق المستمر بين الجهات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي وتخطيط التعليم العالي وتخطيط القوى العاملة، لصياغة بعض المقترحات الكفيلة بتحقيق التوافق بين العرض والطلب من قبل الجامعات وسوق العمل.

- التوسع في البرامج، والمقررات الدراسية التي تقدمها الأقسام والكليات بناء علي أسس منهجية علمية ووفق متطلبات سوق العمل.

- نشر ثقافة الجودة، مضمونًا لا شكلًا، وتطوير نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات المصرية، وإنشاء معايير قومية أكاديمية تتوافق مع المعايير العالمية بما يضمن تحقيق الميزة التنافسية واستمرارية الجودة في التعليم العالي.

- التطوير والتعديل المستمران للائحة الداخلية للكليات وتبنى مدخل الإصلاح والتطوير الذاتي من قبل الكليات نفسها من خلال عقد لقاءات دورية بين عمداء الكليات وأصحاب المصلحة من أعضاء هيئة التدريس وممثلي الطلاب وأولياء الأمور وغيرهم والتشاور في بنود التطوير والتحسين.

متطلبات خاصة بالبنية الإدارية والتنظيمية

وتتركز أهم هذه المتطلبات فيما يلي:

***النواحي الإدارية**

- إنشاء إدارة مرنة وقوية لشؤون الطلاب تُمنح صلاحيات القيام بالمهام التالية:

✍ إعداد وتنسيق الجداول الدراسية وجداول الامتحانات لكافة المقررات الإجبارية والاختيارية المطروحة مع مراعاة رغبات وظروف الطالب الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية.

✍ الدقة وسرعة الانتهاء من رصد درجات الطلاب وإعلان النتائج.

✍ التوجه نحو استحداث أقسام دراسية جديدة وإلغاء أقسام أخري قديمة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات عصر التحول الرقمي تحت إشراف عمادة القبول والتسجيل مع مراعاة التدابير والتكلفة الاقتصادية لفتح هذه الأقسام الجديدة.

- إنشاء إدارة مرنة وقوية لوحدة الإرشاد الأكاديمي للطلاب تُمنح صلاحية القيام بالمهام التالية:

- تشكيل لجنة من الأساتذة على مستوى كل قسم بالكلية لاختيار عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس يتناسب مع عدد الطلاب للعمل كمرشدين الأكاديميين وتعريفهم بواجباتهم ومسؤولياتهم بحيث يكون لديهم القدرة علي حسن معاملة الطلاب والاستماع إليهم بصدر رحب مع تقليل نصابهم لأداء التوجيه والإرشاد الأكاديمي بكفاءة واقتدار.
- توفير غرف أو أماكن ذات خصوصية للمرشد الأكاديمي لمقابلة طلابه مع تكثيف ساعات الإرشاد في بداية الفصل الدراسي.
- إعداد سجلات إلكترونية دقيقة وتفصيلية لكل طالب تتضمن المقررات الإجبارية والاختيارية، طرق التسجيل وتواريخ الإضافات والحذف، المهام والأنشطة لإلكترونية، الجداول الدراسية، إنجازات الطلاب، المراسلات المهمة والردود على المعاملات الشخصية للطلاب، عدد الساعات

المســـموح بها، الدرجات والتقييمات النهائية، ... وما إلى ذلك بحيث يتاح لكل الجهات المعنية كعمادة القبول والتسجيل أو الطلاب الاضطلاع عليها عند الحاجة.

- تحديد فترة زمنية محددة لبداية ونهاية عمليات إضافة وحذف بعض المقررات الدراسية.
- وضع حد أقصى للمقررات الدراسية المسموح للطلاب الانسحاب منها في كل فصل دراسي وفي العام الدراسي ككل.
- إعداد مجموعة من المعايير الصحيحة والواضحة والمحددة والموضوعية لكيفية الاختيار من بين المقررات الدراسية المتاحة.
- متابعة الطلاب المتعثرين أكاديميًا ومحاولة حل مشكلاتهم وإبلاغ الجهات المعنية بذلك.
- تقديم التغذية الراجعة لعمادة القبول والتسجيل بصفة مستمرة حول مستوي الخدمات التي تقدمها الوحدة من خلال إعداد اســتبانات لاســتقصــاء آراء الطلاب عن خدمات الوحدة بصــفة عامة، والمرشد الأكاديمي بصفة خاصة.

– إنشاء وحدة إلكترونية للإرشاد الأكاديمي لطلاب الدراسات العليا مراعاة لظروفهم الشخصية وأن أغلبهم في سن العمل، مع ضرورة عقد ورش عمل وإلقاء محاضرات لتوعية الطلاب وتعريفهم بمفهوم وفلسفة الإرشاد الأكاديمي الرقمي وخطواته والخدمات التي يقدمها، كيفية الاستفادة منها، وأهميتها في تذليل العقبات التي تطرأ عليها، ومواجهتها، وتحسين مستوى إنجازها.

متطلبات خاصة بالخطط الدراسية والبرامج التعليمية

- تحديث الخطط الدراسية من حيث الرؤية والرسالة والمحتوى والأهداف في كل مؤسساتنا التعليمية بما يتوافق مع ما هو معمول به في الجامعات العالمية المرموقة.
- تكليف لجان متخصصة لتطوير البرامج والمقررات الدراسية، بعد الاضطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة المطبقة لنفس النظام.
- تبني البرامج التعليمية والمقررات الدراسية الحديثة والداعمة لإكساب الخريجين المهارات والكفايات العامة والخاصة على المستويات المحلية والدولية.
- تضمين بعض المقررات الدراسية التي تحفز وتكسب مهارات وكفايات العمل الحر الخاص والمشروعات الصغيرة في مجال التخصص (ريادة الأعمال) والتأكيد على التدريب الميداني ومشروع التخرج لكافة التخصصات.

- تعزيز البرامج التعليمية الدولية المشتركة والتي تتيح للطلاب الحصول على مؤهلات علمية وشهادات " مشتركة " joint degrees من الجامعات العالمية والأوروبية المرموقة بما يضمن الارتقاء بجودة التعليم ونقل المعرفة الدولية إلى الجامعات المصرية ومراكز البحوث.
- مراعاة الكفايات العامة والخاصة عند إعداد البرامج والمقررات الدراسية.
- التقييم والتقويم المستمران للمقررات التدريسية والبرامج التدريبية ومراجعتها وبيان فاعليتها في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة عند الطلاب.

متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس

- تنفيذ خطة متكاملة تعريفية وتدريبية لأساتذة الجامعات سواء علي مستوي الجامعة أو كل كلية علي حدة لتعريفهم بفلسفة نظام النقاط الأوروبي وأسسه وعملياته ومبادئه وأهدافه وآليات تقويم الطلاب داخله لضمان العمل بهذا النظام بفاعلية وكفاءة، وتوفير ساعات معينة ومحددة جدوليًا للتفرغ للتدريب عليه كلٍ حسب ظروفه.
- تقديم دورات تدريبية وبرامج تأهيلية دورية ومستمرة تضمن التجديد والتوعية المستمرة بالنظام ومشكلاته.
- التنمية المهنية المستدامة لتحسين أداء عضو هيئة التدريس والمتابعة والتقويم المستمر.
- تعزيز سبل الشراكة بين مراكز التنمية المهنية بالجامعات المصرية ونظيراتها العالمية للاستفادة من برامجها وخططها ومحتواها.
- الارتقاء بعضو هيئة التدريس أكاديميًا وعلميًا وبحثيًا من خلال تقديم الدورات التدريبية وورش العمل بشكل دوري والتي تطور قدراته الإبداعية، وتطور كفاياته الأكاديمية بما يثقله مهنيًا وبحثيًا في مجال تخصصه وينعكس إيجاباً على التحصيل الدراسي للطلاب.
- إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس لتحديد احتياجاتهم التدريبية الفعلية وتقديم مقترحات حول المادة التدريبية نفسها سواء في الجانب الأكاديمي أو البحثي أو طرق واستراتيجيات التدريس الحديثة.

- تعديل معايير اللجان العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس بما يشمل المشاركة " الحقيقية " في برامج التنمية المهنية المستدامة في مجال تخصصه، والنشر الدولي باللغة الإنجليزية (وفقاً لطبيعة التخصص) في مجلات علمية مرموقة.
- ضرورة تقديم دورات علمية متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الحديثة بالإنترنت، وكذلك في مجال تعلم بعض اللغات الأجنبية التي تيسر الحراك الدولي الأكاديمي.
- تكليف نخبة من أساتذة الجامعات والخبراء الأكاديميين من منطقة التعليم العالي الأوروبية(EHEA) أو من أكاديمية تيونينج لتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية افتراضيًا حول طرق وأساليب التدريس المتمركزة حول المتعلم، وقيام أعضاء هيئة التدريس المتدربين علي يد هذه النخبة تباعًا بتدريب زملائهم وأقرانهم في الجامعة.
- تيسير الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس (في الكليات، والأقسام العلمية المتناظرة في الجامعات المصرية، على أقل تقدير) والموظفين وحضور المؤتمرات والندوات العلمية بالخارج، وتفعيل عملية التبادل العلمي بالجامعات بما يساعد على الاستفادة من التجارب العالمية وتعزيز التبادل الفكري والمعرفي.
- تبني كل قسم من أقسام الكلية وضع خريطة بحثية تتضمن أبرز القضايا البحثية بما يخدم ويحسن العملية التعليمية أو البيئة التعليمية أو المجتمع المحلى.
- تعزيز الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس باعتبارها قيمة مؤسسية جوهرية في الجامعات وحق أصيل له بحيث يتمتع الأستاذ الجامعي بقدر كبير من الاستقلالية ويتمكن من التعبير بحرية عن أفكاره وآرائه دون أي ضغوط أو تدخل خارجي.
- تعديل الكدر لأعضاء هيئة التدريس وتقديم الرعاية الصحية والعلمية المناسبة لهم بما يمكنهم من أداء مهامهم الأكاديمية والتزاماتهم المهنية.
- استقطاب أكاديميين وباحثين من ذوي الخبرة من جامعات أجنبية عالمية مطبقة للنظام النقاط الأوروبي للعمل في الجامعات المصرية بشكل افتراضي (أون لاين) بحيث يكون لهم بصمات وإنجازات مؤكدة في مجال تطوير التعليم في الجامعات المصرية.
- إظهار الاحترام للطلاب وبذل الجهود لتعزيز السلوك الأكاديمي الصادق وتشجيع التعلم الذاتي.

- تقييم الطلاب تقييمًا عادلًا يعكس الكفايات والجدارات الحقيقية لكل طالب دون تمييز أو استغلال أو مضايقة لأحدهم.

متطلبات خاصة بالطلاب

- تعزيز الحرية الأكاديمية للطالب بما يكفل له حرية اختيار الكلية والتخصص العلمي الذي يناسب قدراته إضافة إلي حرية اختيار المقررات الدراسية بالتعاون مع المرشد الأكاديمي ما يلاءم إمكاناته واستعداداته وطموحاته.
- تنوع أساليب الحضور بين الدوام الكامل والدوام جزئي وعن بُعد من خلال تعزيز التعلم الرقمي والتواصل الإلكتروني المستمر خارج الحرم الجامعي بين عضو هيئة التدريس وطلابه، بما يسهم في تلبية احتياجات الطلاب التعليمية، وإتاحة الفرصة لمن تحول ظروفهم دون حضور المحاضرات بالحرم الجامعي لأسباب تتعلق بعملهم أو لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك.
- تنشيط كفايات البحث العلمي لدي الطالب الجامعي وتحول الطالب إلي باحث من خلال تدويل المقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية وتنشيط الحراك الطلابي داخلياً وخارجيًا.
- الحرص علي إكساب المتعلمين المهارات الأساسية في عصر التحول الرقمي كمهارات التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتعلم المستمر مدي الحياة، ومهارة إدارة الذات والمهارات المعلوماتية.
- إكساب الطالب القدرة علي التفكير والتقييم النقدي بحيث يكون مُجهزًا بشكل جيد للقيام بأدواره و تحمل مسؤولياته.
- تشكيل اتحادات طلابية حقيقية تعبر عن آراء الطلاب وأفكارهم ومشكلاتهم وحقوقهم سواء في العملية التعليمية أو الأنشطة الطلابية بحيث يكون صوت الطلاب مسموعًا ومشاركتهم حقيقية وجوهرية.
- تطوير كفايات الوعي البيئي والاقتصادي بين الطلاب والخريجين لحماية البيئة من الأضرار المتزايدة.
- إنشاء وحدة أو إدارة للابتعاث للخارج بالجامعات المصرية والتي من شأنها تنظيم بعثات للطلاب الراغبين في استكمال الدراسات العليا بالدول الأجنبية.
- إعداد وحدة تدريبية بكل كلية لتعليم وتدريب الطلاب علي مهارات الاتصال وتعلم اللغات الأجنبية الأساسية كاللغة الإنجليزية والفرنسية و الألمانية، الأمر الذي ييسر للمتعلم الحراك الأكاديمي الدولي دون عوائق كعائق اللغة والتواصل أو يعزز الفرصة لديه للعمل بعد التخرج أو إتمام الدراسات العليا في الدول الأجنبية.

متطلبات خاصة بالبنية التعليمية

- إعادة النظر في سياسة القبول بالجامعات المصرية وأن يكون مبدأ الجدارة والاستحقاق هو معيار القبول، وذلك باختيار الطلاب لنوعية التعليم الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم، وتبني معايير علمية لتطبيق هذا المعيار بما يضمن تحقيق العدل بين الطلاب.
- إعداد "دليل للطالب" يوضح فيه سياسات وشروط وضوابط الالتحاق والقبول بالجامعات والنظم والبرامج الدراسية المتاحة ومدة الدراسة وأساليب التقييم والتقويم وطرق حساب وتوزيع الدرجات.
- إنشاء موقع إلكتروني أو إعداد كتيبات أو أدلة بسيطة أو ملصقات ونشرات لتثقيف أصحاب المصلحة والمعنيين بالتعليم الجامعي في المجتمع المحيط الخارجي للجامعة وتعريفهم بنظام النقاط الأوروبي وما الذي سيصب في مصلحة الجامعة وسوق العمل والمجتمع ككل حال تطبيقه بنجاح.
- التخلص من نمط التعليم غير الديمقراطي السائد في جامعتنا والذي أطلق عليه "باولو فريري" "التعليم البنكي، وتعليم المقهورين" حيث هيمنة الأستاذ الجامعي وتفرده بكل السلطات في العملية التعليمية، وسلبية المتعلمين وعدم المشاركة الإيجابية والتوجه نحو ديمقراطية التعليم التي تعد جوهر وأساس النظام الأوروبي حيث التعلم المتمركز حول المتعلم والمعلم ليس سوي مرشد وموجه وميسر للعملية التعليمية.
- إعادة هيكلة البرامج والمقررات الدراسية بإعطاء مساحة أكبر للجوانب المهارية والعملية التي يتلقاها الخريج مقابل الجوانب المعرفية وربطها بمتطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة.
- تشكيل لجنة متخصصة من الأكاديميين المصريين والأجانب لتقويم البرامج والمقررات الدراسية وتحديد جوانب القوة الضعف، وتقديم مقترحات لتطويرها وإضفاء البعد الدولي عليها.
- التنسيق والتعاون بين الأكاديميين في البرامج التعليمية، والمقررات الدراسية الموحدة لتحديد عبء العمل الفعلي للطلاب بمشاركة الطلاب بحيث يصبح عبء العمل المقدر للطلاب واقعيًا.
- توحيد أو تحقيق التوافق بين المعايير المنظمة لعبء العمل الأكاديمي في الجامعات المصرية ونظيرتها الأوربية.
- ربط النقاط والاعتمادات التي يحصل عليها الطلاب بنواتج التعلم المستهدفة وليس الدرجات بحيث تمثل ما حققه الطلاب من إنجاز فعلي سواء في وحدة دراسية بعينها أو في البرنامج الدراسي ككل.

- تطوير نظم الامتحانات لتقيس الكفايات والمهارات لدي الطالب بدلًا من قياس درجة حفظه واسترجاعه للمعلومات مع متابعة أداء الطلاب باستمرار، وتقديم ما يلزم من تغذية راجعة.
- تنوع أساليب وطرق التقييم بما في ذلك الاختبارات التحريرية مثل: الاختبارات بنظام الكتاب المغلق، واختبارات الكتاب المفتوح واستخدام الملخصات، الاختبارات المنزلية والاختبارات القصيرة الدورية وغير ذلك.
- تشكيل لجنة من كبار الأساتذة ممثلة لكل الأقسام الموجودة بالكلية لمتابعة إعداد وسير عملية الاختبارات وتولي عمادة القبول والتسجيل الإشراف المباشر عليها ضمانًا لنزاهة الأداء ومصداقيته.
- عقد دورات تدريبية لتدريب عضو هيئة التدريس على تصميم المواقف والأنشطة التعليمية التي تثير رغبة الاستكشاف والتخيل عند الطلاب وتنمي المهارات بمساعدة بعض تطبيقات التكنولوجيا المتطورة.

متطلبات خاصة بالبنية التحتية

- مواءمة الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق نظام الساعات الأوروبي كمًا وكيفًا مع تحديد تبعية تلك الكوادر بشكل واضح ودقيق لجهة إدارية أو أكاديمية ما منعًا لازدواجية الأدوار وضمان الإشراف الإداري السليم وتحقيق المساءلة والمحاسبية بشفافية فيما أُسند إليهم من أدوار ومهام.

- إيجاد بدائل ومصادر أخري للتمويل الحكومي لمساعدة الطلبة غير القادرين وتطوير البني التحتية للجامعة باستمرار سواء بتلقي تبرعات من قبل مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال أو من خلال تسويق التكنولوجيا الجامعية وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الجامعات الحكومية والخاصة، القطاعات الحكومية والخاصة وتعزيز مناخ ريادة الأعمال.

- تطوير البنية الأساسية للكليات وتحديد احتياجاتها من معامل وأجهزة وأدوات لتدريس بعض المقررات التخصصية من خلال لجنة فنية من داخل كل كلية أو لجنة متخصصة في القيام بذلك بالجامعة ككل.

- مواءمة المؤسسات التعليمية مع اقتصاد المعرفة من خلال تعزيز مهارات تكنولوجيا الاتصالات المعلومات، وتعزيز القطاعات الواعدة بالجامعات المصرية مثل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والطاقة والبيئة بحيث تصبح البرامج التعليمية والمقررات الدراسية أكثر ملاءمة لمتطلبات سوق العمل.

- تبني وزارة العليم العالي بالتعاون مع وزارة الاتصالات خطة استراتيجية لرقمنة الجامعات وإنشاء نظام رقمي موحد ومتكامل في الجامعات المصرية يهدف لخلق بيئة جامعية رقمية متكاملة تنهض علي بنية تحتية مادية وتقنية مناسبة، ويعتمد على مفهوم المشاركة والتفاعل بين جميع الكوادر البشرية العاملة في الجامعة على المستوى الأفقي والرأسي، ويخضع لأنظمة تشغيل موحدة بهدف تيسير أداء مهام تلك الكوادر.
- تأهيل وتدريب جميع العاملين بمختلف قطاعات الجامعة على كيفية التعامل مع النظام الرقمي بكفاءة.
- التطوير المستمر للبنية التحتية لشبكة الاتصالات والمعلومات في الجامعات المصرية وربطها ببعضها؛ لتصبح قادرة على مسايرة عصر التحول الرقمي واستخدام التطبيقات الذكية في التعليم كتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتبني التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج أو الهجين بحيث تتمكن الجامعات من تقديم خدماتها التعليمية لشريحة واسعة في المجتمع المصري.
- تطوير الموقع الإلكتروني للجامعة والذي يتم من خلاله رصد جميع المعاملات الرقمية بين كافة قطاعات الجامعة الموثقة بالأدلة من فيديوهات وصور سواء في النواحي المتعلقة بإدارة الجامعة أو التدريس أو الإرشاد الأكاديمي أو التسجيل والقبول وغير ذلك.
- تحقيق التوازن في البنية التحتية الإلكترونية بين الجامعات المصرية والجامعات الأوروبية.
- إنشاء قنوات اتصال فاعلة ومفتوحة الاتجاهات تيسر سبل التواصل بين القيادات الجامعية وجميع العاملين في المنظومة التعليمية وعرض وتقديم أي تحديات أو مشكلات أو مقترحات من شأنها تعوق العمل بهذا النظام أو تطوره.
- دعم قاعات التدريس بأحدث الأجهزة التكنولوجية بما يسهل عمليتي التعليم والتعلم ويحفز دافعية الطلاب نحو التعلم.
- تدريب الفنيين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بمختلف أقسام الكلية على استخدام المعامل والأجهزة والأدوات وتشغيلها وصيانتها.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

- إسماعيل، تامر أحمد. (2020). بعض مشكلات نظام الساعات المعتمدة فى الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنصورة وكيفية مواجهتها. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، 11(1)،188-173، https://dx.doi.org/10.21608/jpud.2020.127338
- إسماعيل، هبة صبحي جلال. (2023). منهجية تيوننج: مدخل لتطوير التعليم العالي في مصر. *مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية* والنفسية،4(6)، جزء2، 57-150.
- البهنساوي، ليلي. (2018). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. *مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة*، 78 (1)، 35-61.
- النجار، راضي محمد إبراهيم. (2017). *اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو تطبيق نظام الساعات المعتمدة*. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- حسين، ولاء عبد السلام. (2021). متطلبات تفعيل الإرشاد الأكاديمي الإلكتروني لطلاب الدراسات العليا في كلية التربية جامعة أسيوط (دراسة ميدانية). *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط،3(4)،292-309.
- حمد، محمد مصطفى، علي، هناء فرغلي. (2020). الإرشاد الأكاديمي الرقمي مدخل لتطوير الأداء التعليمي لدى طلاب جامعة أسيوط: دراسة ميدانية. *مجلة البحث العلمي في التربية*، (21)،31- 76.
- درويش، عيد عبد الواحد علي؛ عبد الحافظ، أحمد محمد محمود؛ صالح، أماني وحيد جرجس. (2021). نظام الساعات المعتمدة في التعليم العالي في مصر: الواقع والمأمول. *مجلة التربية وثقافة الطفل*، كلية التربية الطفولة المبكرة، جامعة المنيا، 19 (4)، الجزء الأول،1-14.
- رضوان، فوقية حسن عبد الحميد. (2011). أساسيات في الساعات المعتمدة. *المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس – الدولي الثالث – تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، 1*، كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة، 482 – 493.
- صالح، نعمات عبد الناصر أحمد. (2014). دراسة مقارنة بين نظامي الساعات المعتمدة والنقاط المعتمدة وإمكانية الإفادة منها فى تطوير برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة أسيوط. *مجلة كلية التربية30(3)*، 443- 524.

- الطاهر، رشيدة السيد أحمد. (2019). رؤية مستقبلية لتطوير الإرشاد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في ضوء نظام الساعات المعتمدة. *دراسات تربوية واجتماعية*، 25 (9)، 263-303.
- عبد العزيز، أسماء فتحي؛ عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم؛ إسماعيل، على عبد ربه حسين. (2020). متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا بكلية التربية، جامعة المنصورة. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنصورة، (112)، 181-436 .
- عبد القادر، أمل حسين. (2014). دور البرامج التعليمية بالجامعات الخاصة في توفير متطلبات سوق العمل في إطار التنمية المستدامة. *مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات*،13(13)،98-129، https://doi.org/10.21608/sjrc.2014.82734
- عبد اللطيف، أمل السيد إبراهيم. (2021). آليات مقترحة لتطوير دور البرامج الأكاديمية بالجامعات المصرية في تحقيق أبعاد مجتمع المعرفة في ضوء الخبرة الفنلندية. *العلوم التربوية/العدد الخاص للمؤتمر الدولي الثاني لقسم المناهج وطرق التدريس بالتعاون مع الجمعية العربية للدراسات المتقدمة في المناهج العلمية: «مستقبل تطوير المناهج الدراسية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة»* 17-18 فبراير ،29(1)، 329-376.
- عبد الهادي، دينا محمد فتحي. (2022). تكنولوجيا المعلومات ومهارات البحث: دراسة حالة لمقرر في برنامج الساعات المعتمدة في كلية الآداب – جامعة القاهرة. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*، 9(3)، 106-132.
- العجري، مني محمد أحمد. (2022). استراتيجية (إنجاز) المقترحة للتحول الرقمي بالجامعات المصرية كمنطلق يؤهل كامل الجامعة للاعتماد الأكاديمي المؤسسي. *مجلة بحوث التربية النوعية*، (67)،778-822.
- علي، هيام عبد الرحيم أحمد. (2016). واقع نظام الساعات المعتمدة ببرامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الاسكندرية: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية، (62)*،28-108.
- فتحي الضبع، أسماء عباس. (2023). واقع الإرشاد الأكاديمي في ظل نظام الساعات المعتمدة من وجهة نظر طلاب التعليم في جامعة سوهاج. *مجلة شباب سوهاج*،3(4)،183-206. https://doi.org/10.21608/sjyr.2023.289859

- فواز، انتصار سكوتي (2019). دراسة تحليلية للمقررات الدراسية لبرنامج شعبة التدريس بنظام الساعات المعتمدة في ضوء إعداد معلم التربية الرياضية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية*، جامعة بور سعيد، (38)،238-272، https://doi.org/10.21608/JSPS.2019.66672
- قانون تنظيم الجامعات (1975)، المادة 79 لعام 1972، الجريدة الرسمية، العدد 33، آب/أغسطس.
- ماديبا، ماتيتي وآخرون. (2018). *تصميم برامج الدرجات العلمية وتطبيقها لإعداد المعلم: مشروع تيونينج أفريكا* . جامعة ديوستو.
- محمد، علاء محمد ربيع. (2016). مستقبل دور المرشد الأكاديمي بالجامعات العربية "جامعة القصيم نموذجًا". *مجلة كلية التربية*، جامعة أسوان، (31)،483-623.
- محمد، هيام علي وآخرون. (2021). برامج التميز الأكاديمي مدخل لتحسين مخرجات التعليم الجامعي المصري في ضوء خبرات هولندا وأستراليا (دراسة مقارنة). *مجلة كلية التربية (أسيوط)*،37(12)،131-168
- محمود، أيسم سعد محمدي. (2015). مشكلات تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسات العليا التربوية: بحث ميداني. *العلوم التربوية*، 23 (1)، 370 - 436.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Alam, K., Anis, M., & Munira, S. (2021). Variations and Barriers of GPA and CGPA in the Education System of Bangladesh. *ICRRD Qual.*, 3(1), 122-130, https://doi.org//10.53272/
- Almeda, M.et al. (2018). Comparing the Factors That Predict Completion and Grades Among for-credit and Open/MOOC Students in Online Learning. *Online Learning*, 22 (1), 1–18.
- Alshamy, S. (2017). Credit Hour System and Student Workload at Alexandria University: A Possible Paradigm Shift, *Tuning Journal for Higher Education*. 4(2), 277-309. https://doi.org/10.18543/tjhe
- Ananth, C. (2019). Policy Document on GPA Computation, CGPA Computation, Transfer of Credit and Shifting of Academic Programme in Higher Quality Accredited Institutions. *International Journal of Advanced Research in Innovative Discoveries in Engineering and Applications [IJARIDEA]* ,4(4), 1-4.
- Andrade, M.S. (2024). The Credit Hour in Higher Education: A Call to Action. *High Educ Policy*, https://doi.org/10.1057/s41307-024-00345-4
- Antunes, F. (2016). Economising education: From the Silent Revolution to Rethinking Education. A New Moment of Europeanisation of Education? *European Educational Research Journal*, 15(4), 410 –427.
- Barbato, G. et al. (2019). Is the Role of Academics as Teachers Changing? An Exploratory Analysis in Italian Universities. *Tuning Journal for Higher Education* ,6(2),97-126, https://doi.org//10.18543/tjhe
- Bartolome, E. and Beneitone, P.(2016). *Students´ Workload survey analysis Credits and its link with Tuning Methodology*, Bilbao.
- Biesta, G. (2021). *Learnification, Givenness, and the Gifts of Teaching*, In book: World-Centered Education (pp.58-74), DOI:10.4324/9781003098331-5
- Beneitone, P. (2014). *Introduction to Methodology Presentation of the Tuning project and its context.* Amman.
- Bezanilla, M., Olalla, A., Castro, J. and Ruiz, M. (2019). A Model for the Evaluation of Competence-based Learning Implementation in Higher Education Institutions: Criteria and Indicators. *Tuning Journal for Higher Education* ,6(2), 127-174.

- Bouckaert, M. and Kools, Q. (2018). Teacher Educators as Curriculum Developers: Exploration of A Professional Role. *European Journal of Teacher Education,* 41(1), 32-49, https://doi.org/10.1080/02619768.2017.1393517.
- Boumi, S. & Vela, A. (2021). Quantifying the Impact of Students' Semester Course Load on Their Academic Performance. *In 2021 ASEE Virtual Annual Conference Content Access.*
- Bowling, N., Alarcon, G., Bragg, C., & Hartman, J. (2015). A Meta-analytic Examination of the Potential Correlates and Consequences of Workload. *Work & Stress,* 29(2), 95–113.
- Brøgger, K. (2019). How education Standards Gain Hegemonic Power and Become International: The Case of Higher Education and the Bologna Process. *European Educational Research Journal*, 18(2), 158-180, https://doi.org/10.1177/1474904118790303
- Chockkalingam, S., Yu, R.& Pardos, Z. (2021). Which One's More Work? Predicting Effective Credit Hours between Courses. *Proceedings of the Eleventh International Conference on Learning Analytics and Knowledge*, 599–605.
- Chockkalingam, S., Yu, R., & Pardos, Z. A. (2021). Which one's more work? Predicting effective credit hours between courses. *Proceedings of the Eleventh Internahttp://refhub.elsevier.com/S1096-7516(22)00038-0/optaZqn9H5zaI*
- Clarke, M., Yang, L. and Harmon, D. (2018). *The Internationalisation of Irish Higher Education*. Irish Research Council/HEA.
- Conijn, R., Snijders, C., Kleingeld, A., & Matzat, U. (2016). Predicting Student Performance from LMS Data: A Comparison of 17 Blended Courses using Moodle LMS. *IEEE Transactions on Learning Technologies,* 10(1), 17–29.
- Davis, D., Seaton, D., Hauff, C., & Houben, G.-J. (2018). Toward large-scale Learning Design: Categorizing Course Designs in Service of Supporting Learning Outcomes. *In Proceedings of the Fifth Annual ACM Conference on Learning at Scale*, 1–10.
- Deardorff, D. (2015). A 21st Century Imperative: Integrating Intercultural Competence in Tuning. 3(1), 137-147, https://doi.org/ 10.18543/tjhe-
- Degner,K., MacDonald,S.,& Lubin,M.(2022). *The Complex Case of Non-credit Credential Innovation in Public Universities*, Handbook of Research on Credential Innovations for Inclusive Pathways to Professions, .ch.4, 65-84 https://doi.org/10.4018/978-1-7998-3820-3.

- Demirer, M., Dak, G.,Çetin, M.,& Mentes ,H.(2023).A Qualitative Research on the Analysis of the Use of European Credit Transfer System Tools in Vocational Secondary School. *Journal of Education and Learning*, 12(4) ,103-117, https://doi.org/10.5539/jel.v12n4p103
- Drudy, S. et al. (2018). *Tuning Educational Structures in Europe, Reference Points for the design and delivery of degree programs in Education*. university of Deusto, Spain, https://ec.europa.eu.
- Drudy,S.& Gunnerson,L.(2019).*Tuning Educational Structures in Europe:Reference Points foe Design and Delivery of Degree Programmes in Education.* University of Deusto.
- Dyred Pedersen, T. (2023). Mobility for Teacher Students or Teacher Students for Mobility? Unravelling Policy Discourses on International Student Mobility in the Context of Teacher Education. *European Educational Research Journal*, 22(6), 761-780, https://doi.org/10.1177/14749041221097202.
- Ehrlich, T.(2013a). The Credit Hour as a Potential Barrier to Innovation: Lessons from Innovative Institutions, *New Directions for Higher Education*, (122),31-43, *https://onlinelibrary.wiley.com/toc/15360741/2013.*
- Ehrlich, T.(2013b). The Credit Hour and Faculty Instructional Workload. New Directions for Higher Education, (122),45-55, https://onlinelibrary.wiley.com/toc/15360741/2013
- Elen, S. & Taylor, W. (2015). The Carnegie Unit: Past, Present, and Future, Change. *The Magazine of Higher Learning*, 47(2), 68-72, https://doi.org/10.1080/00091383.2015.1019321
- Eremeeva, N., Sigacheva, M. (2023). Special Course as A Form of Students' Adaptation to The European Credit Transfer System. *17th International Technology, Education and Development Conference*, 6-8 March, Valencia, INTED2023 Proceedings, 1240-1247, https://doi.org/10.21125/inted.2023.0360
- Eta, E. A., & Mngo, Z. Y. (2021). Policy Diffusion and Transfer of the Bologna Process in Africa's National, Sub-regional and Regional Contexts. *European Educational Research Journal*, 20(1), 59-82, https://doi.org/10.1177/1474904120951061
- European Commission. (2015). *ECTS User' Guide European Union*. Publications Office of the European Union.

- Fringe, J. (2018). Promoting holistic learning for the development of competences in Mozambique. *Tuning Journal for Higher Education*, 5(2), 19-43, https://doi.org/ 10.18543/tjhe
- Gleeson, J.& Lynch,R.(2021).The European Credit Transfer System (ECTS) from the perspective of Irish teacher educators. *European Educational ResearchJournal*, 20(11) , https://dx.doi.org/10.1177/1474904120987101
- Gleeson, J., Klenowski, V., Looney, A. (2020). Curriculum Change in Australia and Ireland: A Comparative Study of Recent Reforms. *Journal of Curriculum Studies*, 52(4), 478-497, https://doi.org/10.1080/00220272.2019.1704064
- Gleeson, J., Lynch, R.& McCormack, O. (2021). The European Credit Transfer System (ECTS) from the Perspective of Irish Teacher Educators. *European Educational Research Journal*, 20(3), 365-389. https://doi.org/10.1177/1474904120987101
- González, J. and Yarosh, M. (2013). Building Degree Profiles: The Tuning Approach. *Tuning Journal for Higher Education*, 37(1), 37-69, ISSN: 2340-8170
- Hotta, T. (2020). The Development of "Asian Academic Credits" as an Aligned Credit Transfer System in Asian Higher Education. *Journal of Studies in International Education*, 24(2), 167-189.
- Huntington-Klein, N., & Gill, A. (2021). Semester course load and student performance. Research in Higher Education, 62(5), 623–650.
- Iloanya, J. (2017). Democratization of Teaching and Learning: A Tool for The Implementation of the Tuning Approach in Higher Education? *Tuning Journal for Higher Education*, 4(2), 257-276, http://dx.doi.org/10.18543/tjhe
- Ishengoma, J. (2017). Incorporating the Tuning Approach in Higher Education curricular reforms and course design in Tanzania for Enhancing Graduates' Competencies: Stakeholders' Views. *Tuning Journal for Higher Education*, 5(1), 121-169.
- John,H.(2012). *Brief History of American Academic Credit System: A Recipe for Incoherence in Student Learning*. Report No. (141), WWW: http://ericfacility.org
- Joshi, A., Allessio, D., Magee, J., Whitehill, J., Arroyo, I., Woolf, B. (2019). Affect- Driven Learning Outcomes Prediction in Intelligent Tutoring Systems. *In 2019 14th IEEE international Conference on Automatic Face & Gesture Recognition* (FG 2019),1–5.
- Karimov,O.& Kurbonov,N.(2023).Attempt to Joining Bologna Process :Uzbek Universities Turned Their Faces To European Credit Transfer System.*Science*

*Time,*120-126, https://uzresearchers.com/index.php/stj/article/download/172/139/700

- Kin, C., Eric, S., Chan, J., Ng, H., Hong-va, L. (2022). Comparison of Workload and Academic Performances of Transfer and Native Students in An Asian Educational Context. *Higher Education Research & Development*, 41(2), 300-314, https://doi.org/10.1080/07294360.2020.1845619
- Kushnir, I., & Brooks, R. (2023). UK membership(s) in the European Higher Education Area post-2020: A 'Europeanisation' agenda. *European Educational Research Journal*, 22(5), 718-740, https://doi.org/10.1177/14749041221083073
- Laitinen, A. (2012). *Cracking The Credit Hour*. Education Sector Report, New America Foundation, Education Sector.
- Mavluda, G. & Abdusharipova, A. (2024). The Main Peculiarities of Evaluating Student's Knowledge and Skill Through A Credit Module. *Journal of Academic Research and Trends in Educational Sciences*, 3(1), 34–37. Retrieved from http://ijournal.uz/index.php/jartes/article/view/892
- Mendick, H., & Peters, A. K. (2023). How Post-Bologna Policies Construct the Purposes of Higher Education and Students' Transitions into Masters Programmes. *European Educational Research Journal*, 22(2), 236-253. https://doi.org/10.1177/14749041221076633
- Meredith, L., Liu, Y., & Frazier, P. (2021). *Student Perceptions of Instructor Behaviours that Impact Stress*. Scholarship of Teaching and Learning in Psychology
- Mirzayev, P. (2022). Advantages of the Transformation to European Credit Transfer System in Uzbek Universities Turned Their Faces. *CARJIS*, 1(3),127-135.
- Morgan, J. (2015). Michael Young and the Politics of the School Curriculum. *British Journal of Educational Studies* 63(1), 5-22.
- Obitjon, K.& Nodirjon, K. (2023). Attempt to Joining Bologna Process: Uzbek Universities Turned Their Faces to European Credit Transfer System. *Science Time Journal*, 1(1), 120–125. Retrieved from https://uzresearchers.com/index.php/stj/article/view/172
- Ojha, T., Don, R.and Elias, S. Credit Hour Analysis. (2023), https://digitalrepository.unm.edu/ece_rpts/57
- Parados, Z., Conrad B., & Run Y. (2023). Credit Hours is Not Enough: Explaining undergraduate Perceptions of Course Workload Using LMS Records,

The Internet and Higher Education, 56, https://doi.org/10.1016/j.iheduc.2022.100882.(https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1096751622000380)

- Pardaboyev, O. (2022). Regulatory Framework of the Credit-Module System in Higher Educational Institutions. *Conference*, 54–57. Retrieved from https://conferencea.org/index.php/conferences/article/view/1801
- Phipps, A. & Alexander, A. (2023). "Are Students' Time constrained? Course load, GPA, and failing. *Journal of Public Economics*, Elsevier, Vol. 225, https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2023.104981
- Rabenu, E., & Yaniv, E. (2017). Psychological Resources and Strategies to Cope with Stress at Work. *International Journal of Psychological Research*, 10(2), 8–15.
- Rinatovna, F. A. Viktorovna, K. I. Germanovna, S. D. Rustamovna and I. L. Ernstovna.(2022). "Structural–functional Model of the Students' Adaptation Process to the European Credit Transfer System. *2022 8th International Conference on Energy Efficiency and Agricultural Engineering (EE&AE)*, Ruse, Bulgaria,1-5, https://doi.org/10.1109/EEAE53789.2022.9831284
- Robson, S., & Wihlborg, M. (2019). Internationalization of Higher Education: Impacts, Challenges and Future Possibilities. *European Educational Research Journal*, 18(2), 127-134, https://doi.org/10.1177/1474904119834779
- Rogowska, A. M., Ku´snierz, C., & Ochnik, D. (2021). Changes in stress, Coping Styles, and Life Satisfaction between The First and Second Waves of the COVID-19 pandemic: A Longitudinal Cross-lagged Study in a Sample of University Students. *Journal of Clinical Medicine*, 10(17), 25-40.
- Savage, G.and O'Connor, K. (2015). National agendas in global times: curriculum reforms in Australia and the USA since the 1980s. *Journal of Education Policy. 30* (5),609-630, https://doi.org/10.1080/02680939.2014.96932.
- Serbati, A. (2015). Implementation of Competence-Based Approach: Stories of Practices and the Tuning contribution to academic innovation. *Tuning Journal for Higher Education*, 3(1), 19-56, http://www.tuningjournal.org.
- Serbati, A.& Surian, A. (2014). Developing Reflection on Competence-based Learning: The Russian Experience with the Tuning approach. *Tuning Journal for Higher Education*,1(2),463-481, http://www.tuningjournal.org

- Serjanovich, K.S. (2023). Organizing of The Educational Process in The Credit System. *Online Conferences&Quot.Platform*,33–35. Retrieved from http://papers.online-conferences.com/index.php/titfl/article/view/1398
- Shedd, J. (2013). The History of the Student Credit Hour, *New Directions for Higher Education*, (122), 5-12, *https://onlinelibrary.wiley.com/toc/15360741/2013*
- Shokeen, A. (2018). Procrastination, Stress and Academic Achievement among the B.Ed. Students. *Educational Quest*, 9(1), 125–129.
- Shruthi C., Run Y.& Pardos, Z. (2021). Which One's More Work? Predicting Effective Credit Hours between Courses. *LAK21: 11th International Learning Analytics and Knowledge Conference*, 599–605, https://doi.org/10.1145/3448139.3448204
- Silva, E., White, T., & Toch, T. (2015). *The Carnegie Unit: A Century-old Standard in A Changing Education Landscape*. Carnegie Foundation for the Advancement of Teaching, https://eric.ed.gov/
- Sin, C. (2014). Lost in translation: The Meaning of Learning Outcomes Across National and Institutional Policy Contexts. *Studies in Higher Education*, 39(10),1823-1837, https://doi.org/10.1080/03075079.2014.806463.
- Smith, A. P. (2019). *Student workload, wellbeing and academic attainment. In International symposium on human mental workload: Models and applications*. Springer.
- Sugrue, C. and Solbrekke, T. (2017). Policy Rhetoric and Resource Neutral Reforms in Higher Education: Their Impact and Implications? *Studies in Higher Education*,42(1), 130-148, https://doi.org/10.1080/03075079.2017.1036848.
- Teichler, U. (2017). *Internationalisation Trends in Higher Education and the Changing Role of International Student Mobility*. International Centre for Higher Education Research, University of Kassel.
- The Quality Assurance Agency for Higher Education. (2009*). Academic credit in higher education in England - an introduction.* The Quality Assurance Agency for Higher Education.

- Ulriksen, L. (2023). Students' Choices and Paths in the Bologna Degree Structure: An Introduction to the Special Issue. *European Educational Research Journal*, 22(2), 135-145, https://doi.org/10.1177/14749041211022201

- University of Deusto. (2014). *Tuning Middle East and North Africa T-MEDA*. First General Meeting Report, University of Deusto.
- Wagenaar, R. (2014). Competences and learning outcomes: a panacea for understanding the (new) role of Higher Education? *Tuning Journal for Higher Education* 1(2), 279-302.
- Wagenaar, R. (2019). *Reform! Tuning the Modernization Process of Higher Education in Europe.* A Blueprint for Student-Centered Learning, International Tuning Academy, the University of Deusto.
- Wagenaar, R. (2020). *A History of ECTS, 1989-2019. Developing a World Standard for Credit Transfer and Accumulation in Higher Education*, International Tuning Academy, University of Groningen.
- Wellman, J.& Thomas, E. (2013). The Credit Hour: The Tie That Binds. *New Directions for Higher Education*, (122),120-125.
- Wolanin,T.(2013). The Student Credit Hour: An International Exploration. *New Directions for Higher Education*, (122),99-117.
- Yates, L. (2016). Europe, Transnational Curriculum Movements and Comparative Curriculum Theorizing. *European Educational Research Journal* 15(3), 366–373.
- Zahavi, H. & Friedman, Y. (2019). The Bologna Process: An International Higher Education Regime. *European Journal of Higher Education*, 9(1), 23-39, https://doi.org/10.1080/21568235.2018.1561314
- Zgaga, P. (2019). The Bologna Process in A Global Setting: Twenty Years Later, Innovation. *The European Journal of Social Science Research*, 32(4), 450-464, https://doi.org/10.1080/13511610.2019.1674130.
- AbuDeif, A. (2021). Credit Hours: The New System Enables Students to Reduce Their Studies for Years. Al-Watan newspaper, October8, (12/25/2021) (https://www.elwatannews.com/news/details/5735203)
- http://europa.eu.int.
- https://dhiet.edu.eg.
- https://ec.europa.eu/education/ects/users-guide/ects-and-ehea_en.htm.
- https://www.aaup.edu.
- https://www.benefits.va.gov/gibill/.
- https://www.va.gov/education/about-gi-bill-benefits.